المفاوضات بين لبنان وإسرائيل

تسوية - سلام - نظام اقليمي جديد؟

سلسلة
الشّأن العام في قضايا النّاس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

وقائع المؤتمر الثّالث والعشرين

منشورات جامعة سيّدة اللويزة
لبنان ٢٠٠٠

وقائع مؤتمر

المفاوضات بين لبنان وإسرائيل

تسوية - سلام - نظام إقليميّ جديد؟

تحـــريـــر جورج مغامس

منشـــورات جامعة سيِّدة اللويزة

إدارة مكتب العلاقات العامّة

تـنفيـــذ مطابع معوشي وزكريّا

الطّبعة الأولى أيّار ٢٠٠٠

القيـــــاس ٢٥×١٧,٥

جميع الحقوق محفوظة

سلسلة

الشّأن العام في قضايا النّاس

حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

المفاوضات
بين لبنان وإسرائيل
تسوية - سلام - نظام إقليميّ جديد؟

وقائع المؤتمر المنعقد

في جامعة سيّدة اللويزة – زوق مصبح

24 و 25 آذار 2000

جامعة سيِّدة اللويزة

لبنان ٢٠٠٠

تمهيد

منذ أكثر من قرن (بال – سويسرا ١٨٩٧)، انطلق الحلم الصّهيونيّ في بناء دولة مستقلّة على أرض فلسطين.

سنة ١٩٤٨، وعقب انسحاب الاستعمار الانكليزيّ من أرض فلسطين، نشأت دولة إسرائيل.

سنة ١٩٦٧، وفي حرب حزيران، إحتلّت اسرائيل الضّفّة الغربيّة في الأردن، صحراء سينا في مصر، ومنطقة الجولان في سوريّة.

سنة ١٩٧٣، جرت حرب تشرين التي أدّت إلى تعديل موازين القوى.

سنة ١٩٧٨، وإثر الاجتياح الاسرائيليّ للبنان، جرى احتلال أجزاء من جنوب لبنان ومن بقاعه الغربيّ.

في السّنة نفسها، أصدر مجلس الأمن القرار ٤٢٥ الذي ينصّ على وجوب انسحاب إسرائيل من لبنان دون قيد أو شرط.

في هذه المرحلة بالذّات، كان الرّئيس المصريّ أنور السّادات يبادر إلى زيارة إسرائيل ويبدأ المفاوضات معها. وقد أثمر ذلك خروجاً لإسرائيل من سيناء، بموجب اتفاقيّة كمب دافيد.

في سنة ١٩٩٢، بدأتِ المفاوضات في مدريد، بين إسرائيل من جهة، وبين لبنان وسوريا والأردن ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة من جهة أخرى، برعاية أميركيّة وروسيّة معاً.

في سنة ١٩٩٤، وبصورة إفراديّة، وقّعت منظّمة التّحرير الفلسطينيّة اتّفاقاً مع اسرائيل، أُطلق عليه اسم «اتّفاقيّة أوسلو».

في سنة ١٩٩٦، وبصورة إفراديّة أيضاً، وقّعت المملكة الأردنيّة الهاشميّة اتّفاقاً مع اسرائيل، أُطلق عليه اسم «اتّفاق وادي عَرَبَة»...

في صيف ١٩٩٩، وبعد تسلّمه مهامّ رئاسة الوزراء في إسرائيل، بدأ باراك يتحدّث عن خروج الجيش الاسرائيليّ من لبنان، قبل تمّوز ٢٠٠٠.

نحن اليوم، على مقربة مئة يوم تقريباً من الموعد المقرّر: لا مفاوضات مع إسرائيل؛ الأجواء ملبّدة؛ أحاديث وزيارات وتصريحات وديبلوماسيّة سريّة ومحاولات للوصول إلى اتّفاق... وسلام.

أين نقف اليوم؟
إسرائيل تؤكّد، شفهيّاً، رغبتها في الانسحاب إلى الحدود المعترف بها دوليّاً.
لبنان لا يثق بأقوال إسرائيل، ويقلق من هذا «التّجاوب» البريء.

سوريا تؤكّد وقوفها إلى جانب لبنان، وتقلق من عمليّة الاستفراد التي تخطّط لها إسرائيل.

أميركا، بلسان كلينتون، تلتزم التعهّد الاسرائيليّ الانسحاب من لبنان.

الأمم المتّحدة، بلسان الأمين العام كوفي أنان، تنتظر وثائق خطيّة تؤكّد عمليّة الانسحاب.

في هذا الوقت، نجتمع في جامعة سيّدة اللويزة، وبرعاية وحضور قائد الديبلوماسيّة اللبنانيّة الدكتور سليم الحصّ، لنبحث موضوع المفاوضات: هل تجري؟ كيف، متى؟ من يفاوض من؟ وعلى ماذا نفاوض؟

برصانة علميّة وجديّة أكاديمية وحوار معمّق، جرى هذا المؤتمر في ٢٤ و٢٥ آذار ٢٠٠٠، وانتهى إلى مجموعة اقتراحات.

اليوم، إذ نقدّم هذه الدّراسات والأبحاث والتّوصيات، نأمل في أن تكون جامعة سيّدة اللويزة قد أشعلت شمعة أو حاولت أن «تسند خابية».

قدر أهل العِلم أن يكونوا دائماً في حالة استنفار وفي قلق إبداعيّ فاعل. فهل نكون من هؤلاء؟

مدير العلاقات العامّة
في جامعة سيّدة اللويزة
سهيل مطر

برنامج المؤتمر
المفاوضات بين لبنان وإسرائيل
تسوية - سلام - نظام إقليميّ جديد؟

الإفتتاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب بطرس طربيه
كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء
د. سليم الحصّ

دراسة نوعيّة عن رأي الشّباب الجامعيّ حول السّلام في لبنان والعلاقات الاقليميّة وطرح إشكاليّة المؤتمر تحت عنوان: ولادة السّلام في ولادة الآخر.
عبدو القاعي

شهادات حيّة من طلاّب جامعة سيّدة اللويزة
بإدارة د. عقل كيروز

القسم الأوّل

الجلسة الأولى

الموضوع: **هل لبنان (الرسميّ والشّعبيّ) مؤهّل للدّخول في السّلام الدّائم؟**

الرّئيس: **السّفير فؤاد التّرك**

المحاضرون:

السّفير سيمون كرم على مستوى الوفاق الوطنيّ.

د. جوزف فاضل على مستوى الديناميكيّة الثقافيّة الاجتماعيّة الرّاهنة.

المهندس شادي مسعد على مستوى الحركة الاقتصاديّة

القسم الثّاني

الجلسة الثّانيّة

الموضوع: **هل نفاوض إسرائيل، وكيف؟**

المحاضران: **الوزير ميشال إدّه والنّائب محمّد رعد**

القسم الثّالث

الجلسة الثّالثة

الموضوع: **على ماذا نفاوض مع إسرائيل؟**

الرّئيس: **النّائب فارس بويز**

المحاضرون:

د. عدنان السيّد حسين في ملفّ الحدود والأمن

د. عصام خليفه في ملفّ المياه

د. فريد الخازن في الملفّ الفلسطينيّ

د. عصام سليمان

القسم الرّابع

الجلسة الرّابعة

الموضوع: **شروط السّلام الدّائم والشّامل ومخاطره**

الرّئيس: **النّائب مروان حماده**

المحاضرون:

حول العلاقات مع إسرائيل:

د. ألبير منصور هل من علاقات ممكنة؟

النّائب غسّان مطر على المستوى الثّقافيّ–الدينيّ

د. حسن كريّم على المستوى السّياسيّ والدّيبلوماسيّ

د. أنطوان حدّاد على المستوى الاقتصاديّ

القسم الخامس

الجلسة الخامسة:

الموضوع: **السّلام في لبنان وانعكاساته الخارجيّة**

الرّئيس: **النّائب بشارة مرهج**

المحاضر: **السّفير فؤاد التّرك**

القسم السّادس

د. طوني عطالله خلاصة مناقشات المؤتمر
اقتراحات وتوصيات

الإفتتاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب بطرس طربيه

كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء
د. سليم الحصّ

دراسة نوعيّة عن رأي الشّباب الجامعيّ حول السّلام في لبنان والعلاقات الاقليميّة وطرح إشكاليّة المؤتمر تحت عنوان: ولادة السّلام في ولادة الآخر.
عبدو القاعي

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب بطرس طربيه

أيّها الأصدقاء،

أرحّب بكم، في هذه الصّبيحة، وأشكر لكم حضورَكم، وأؤكّد أنّ هذه الجامعةَ ستبقى مفتوحةَ الأبواب والقلوب لكلّ رأيٍ حرّ، ولكلّ تطلّع مستقبليّ يخدم الانسانَ والوطن، ويهدف إلى السّلام والرّخاء والتّقدّم.

موضوعُنا اليوم، أيّها الأصدقاء، يخرجُ عن إطار الأبحاث الأكاديميّة الصّرفة، ليمزجَ بين الرّؤية الأكاديميّة النّظريّة وبين الواقع السّياسيّ، الوطنيّ والاقليميّ والدّوليّ، الذي نعيشه والذي تتجاور فيه المثاليّات بالأرضيّات، وتتفاعل في محاوره الأحلامُ بالكوابيس، وتتنافس على أرضه الملائكةُ مع الشّياطين. وربّما كانت عبارة «صراع الأنبياء» التي أُطلقت على حروب الشّرق الأوسط، هي نوعٌ من الاستعارة المعبّرة، التي أثبت التّاريخُ بعضَ صحّتها، والتي لا يستطيعُ المستقبلُ، مهما كان منفتحاً ومتفائلاً، أن يتجاهلَها.

في الأيّام الأخيرة، سمعنا جميعُنا، وبصوت عالٍ، الأسئلةَ الآتية:

«هل من انسحاب على الحدود الجنوبيّة أم لا؟ وبأيّ طريقة سيتمّ؟ وماذا سيكون مصيرُ المواطنين في تلك المنطقة؟ وماذا سيعقب هذا الانسحاب؟ وكيف العملُ لضمان أمن الحدود؟»

هذه الأسئلة ليست من صياغتي، بل هي من صياغة غبطة البطريرك صفير، طرحها الأحدَ الماضي، كمرجعيّة وطنيّة وروحيّة مميّزة؛ وهي، ببساطتها وبراءتها، تختصرُ قلقَ كلّ مواطن في هذا الوطن، أستاذاً أو طالباً، كبيراً أو صغيراً، مسيحيّاً أو مسلماً أو ملحداً، شابّاً أو امرأة.

في اليوم التّالي على هذه الأسئلة، كان رجلٌ آخر يحمل على كتفيه ثمانين عاماً، يقف على أراضٍ مباركة، ويقول بالحرف الواحد: «من دون السّلام لن يكونَ هناك تطوّر حقيقيّ في هذه المنطقة، ولا حياةَ فضلى في شعوبها ولا مستقبلَ أكثر إشراقاً لأطفالها...

LAU - Riyad Nassar Library

في هذه المنطقة من العالم، هناك قضايا ملحّةٌ ومهمّة حول العدالة وحقوق الشّعوب والأمم؛ وحلُّ هذه القضايا هو الشّرط الأساسيّ لسلام دائم يجب أن نسعى إليه رغم الصّعوبات وطول الزّمن».

إنّ كلام قداسة البابا يوحنّا بولس الثّاني، على أرض الأردن الشّقيق، إنّما هو أيضاً تعبيرٌ عن طموح كلّ إنسان، وعن الرّجاء الحقيقيّ الذي يعصف بنا تطلّعاً إلى قرن جديد خالٍ من الحروب، ومشرقٍ بالعدالة والأخوّة والمساواة.

في الوقت نفسه، كان الرئيس كلينتون يشير إلى لقاءٍ سيُعقد بعد غد الأحد المقبل في جنيف، مع الرّئيس حافظ الأسد، وذلك بهدف التوصّل إلى سلام شامل.

على ضوء هذه الوقائع وهذه التطلّعات، نلتقي نحن في لبنان، في هذه الحلقة الدراسيّة المتواضعة، ولا همَّ لنا ولا غاية إلاّ أن نسهمَ، من موقعنا الأكاديميّ الوطنيّ، في صنع السّلام الذي نسعى إليه.

دولةَ الرّئيس

منذ عرفناك، عرفناك رجلَ السّلام: لم تقتل، لم تلطّخ يديك بالدّماء، لم تخطف، لم تذبح على الهويّة، حتّى أنّك لا توقّع مرسوماً بإعدام إنسان.

ومنذ سنة وأربعة أشهر، أُوكلتْ إليك مهامُّ لا تُحسد عليها: ففي رئاسة مجلس الوزراء، أو في وزارة الخارجيّة، أنت مدعوٌّ إلى اتّخاذ قرارات: في التّسوية، في المقاومة، في الانسحاب، في المحاكمة، في رفض التّوطين، في صيانة الحدود أرضاً وشعباً وماءً، في استرداد الكرامة والسّيادة... وفي قيادة الوطن، مع فخامة الرّئيس العماد لحّود، إلى شاطىء السّلام والحرّيّة.

فأين نحن اليوم، من ذلك؟

كثيرون يطرحون أسئلة ويرسمون خططاً أو سيناريوهات للمرحلة المقبلة.

كثيرون يتطلّعون إليك، ومن موقعك العلميّ والوطنيّ معاً، ليعرفوا منك، وبصورة دقيقة: أين يقف لبنان اليوم، لا سيّما بعد الاجتماع الهامّ الذي عقدته الدولُ العربيّة في لبنان

في ١١ آذار الماضي؟ وهل نحن أمام حائط أسود، وأمام انسحاب دون اتّفاق، وأمام صفقات تجري على حسابنا؟ أم نحن على عتبة تسوية تؤذن بسلام دائم؟

نعرف أنّ الاجابات، في مثل هذه الأجواء، ليست سهلةً ولا جاهزة. ولكنّنا نؤمن أنّنا معك وبرعايتك، يا دولةَ الرئيس، قادرون على صياغة بعض الأجوبة، في هذا اللقاء، تنتزعُ شبابَنا وأهلَنا من دوّامة الضباب والدّخان والضّياع.

إنّ صياغةَ الأجوبة، في مثل هذه المرحلة الدقيقة، ليست صناعةَ أهلِ السّياسة فحسب، بل هي صناعةُ قادةِ الفكر، ولا يمكنُ لأحد أن يستقيلَ أو أن يتهرّبَ أو أن يرميَ الطّابة في ملعب السياسيين لوحدهم. الموضوعُ هو أبعدُ بكثير من مقعدٍ نيابيّ أو منصبٍ وزاريّ أو قذائفَ سياسيّةٍ بين موالاةٍ ومعارضة.

لقد كان اللبنانيون، وخلال ربع القرن الماضي، مختبراً لحروب الآخرين؛ فحذارِ من أن نصبحَ مختبراً لسلام الآخرين. لقد دفعنا ثمنَ الحرب؛ فحذارِ أن ندفعَ ثمن السّلام، حروباً جديدةً وتوطيناً وتشريداً وهجرةً وتهجيراً.

لقد أنعم اللّهُ علينا أن نكونَ دولةً متنوّعةَ الثّقافات والأديان، فإذا بهذه النعمة تتحوّل إلى نقمة نتيجةَ قيامِ دولة عنصريّة عرقيّة، في جوارنا، لا يمكن، في أيّ حال، أن تقبلَ بالتنوّع والتعدّد وحقّ الاختلاف.

إنّ رفضَنا أن يكونَ لبنانُ دولةً مسيحيّة أو إسلاميّة، أو دولةً أصوليّةً أحاديّةَ المعتقد، هو رفضٌ للكيان الاسرائيليّ. وهذا ما تحاولُ تل أبيب أن تُضطرّنا إلى دفع ثمنه. ومع ذلك نقول: لا سلام بدون احترام حقوق الانسان وكرامته وحرّيّة معتقده. وكلُّ تسويةٍ لا تنطلقُ من هذا المبدأ هي تسويةٌ كاذبةٌ وكرتونيّةٌ غيرُ قابلةٍ للحياة.

إنّنا، أيّها الأصدقاء، إذ نعي حجمَ قضيّتنا – وهي قضيّةُ شعبٍ ووطن – نجدُ أنفسَنا، كجامعات وكجامعيين وكأهل ثقافة، في خضمّ معركة المفاوضات – ونحن نعرف أنّها معركةٌ صعبة – ونضعُ أنفسَنا وخبراتِنا وأدمغةَ أهل الاختصاص فينا، في حالة استنفار للمشاركة في كلّ الدراسات والأبحاث والحوارات التي يمكنُ أن تشكّلَ مادّةَ المفاوضاتِ المقبلة.

LAU - Riyad Nassar Library

فشكراً لحضوركم، وشكراً لجميع المحاضرين والمنتدين الذين سيقدّمون أوراقاً ويُسهمون في حوار يخدم هذه القضيّةَ الوطنية الكبرى، وشكراً لكلّ الذين ساهموا في تحضير هذا اللقاء، أخصُّ منهم بالذّكر أصدقاءَ جامعة سيّدة اللويزة الذين جهّزوا هذه القاعةَ، وبنك المدينة الذي عاون في تنظيم هذه الحلقة الدراسيّة.

وأهلاً وسهلاً بكم.

كلمة رئيس مجلس الوزراء
د. سليم الحص

إنّني أدعو إلى التمييز مبدئيّاً بين رؤية التّسوية ورؤية السّلام. فالسّلامُ يقترن بالاستقرار. فلا سلام من غير استقرار. أمّا التسويةُ فهي تتمّ عن إنهاء حالة الحرب بين دولتين بموجب اتّفاق. والتسويةُ لا تغدو سلاماً حقيقيّاً إلاّ إذا ترافقت مع الاستقرار. والاستقرارُ لن يشيعَ في لبنان والمنطقة، ولن يتحقّقَ السّلامُ تالياً، إلاّ إذا توافر شرطان على الأقلّ: الأوّلُ هو إنجاز حلّ عادل لقضيّة اللاجئين الفلسطينيين على قاعدة حقّ عودتهم إلى ديارهم، إذ من دون هذا الحلّ ستبقى قضيّةُ اللاجئين الفلسطينيين بمثابة قنبلة موقوتة تُهدّد استقرارَ لبنان والمنطقة وبالتّالي سلامَهما. والثّاني هو الاتّفاق على حلّ عادل لقضيّة القدس على قاعدة استعادة عروبتها. ومن دون هذا الحلّ، وباعتبار أنّ مصيرَ القدس يعني مئاتِ الملايين من العرب والمسلمين والمسيحيين في العالم، فإنّ هذه القضيّةَ ستبقى بمثابة القنبلة الموقوتة التي تُهدّد استقرارَ لبنان والمنطقة وبالتّالي سلامَهما.

بهذا المنطق، إنّ ما يسعى إليه لبنان في المحادثات مع إسرائيل، وكذلك سوريا، فيما لو استؤنفتِ المفاوضاتُ مُستقبلاً، إنّما هو في حجم التّسوية وليس السّلام؛ هذا ما لم يتزامنِ الاتّفاقُ مع حلّ عادل لقضيّة اللاجئين الفلسطينيين ولقضيّة القدس.

وبهذا المعنى، فإنّ ما تمّ من اتّفاقات بين مصر وإسرائيل من جهة، وبين الأردن وإسرائيل من جهة ثانية، إنّما هو من قبيل التّسوية وليس السّلام. هذا، بالإضافة إلى أنّ السّلام لا يستقيمُ إنْ لم يكن عادلاً وشاملاً. لذا القولُ إنّ سلامَ المنطقة لا يكتملُ إلا إذا شمل كُلّ بلدان المنطقة، بما فيها لبنان وسوريا وفلسطين. وإلى أن يتمَّ الاتّفاقُ على سائر المسارات، فإنّ الاتّفاقاتِ المعقودةَ بين إسرائيل من جهة ومصر والأردن من جهة ثانية، هي لهذا السبب أيضاً في حجم التّسوية، وليس السّلام، إذ دلّتِ التجربةُ على أنّ قضيّةَ الإحتلال على الجبهتين اللبنانيّة والسوريّة تبقى، إلى أن تجدَ الحلَّ العادل لها، بمثابة القنبلة الموقوتة التي تُهدّد استقرارَ، وبالتّالي سلامَ المنطقة.

L.A.U - Riyad Nassar Library

للتسوية على المسار اللبنانيّ شروط: أوّلُها أنّ التّسويةَ لن تكونَ إلاّ في إطار تلازم المسارين اللبنانيّ والسوريّ، والتّوصّل إلى حلّ عادل لقضيّة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وتنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب إسرائيل من كلّ الأرض اللبنانيّة من دون قيد أو شرط. إلى ذلك، فإنّ التّسويةَ التي يَنشدُها لبنان لا بُدّ أن تؤمّنَ تحريرَ جميعِ المعتقلين اللبنانيين في السّجون الإسرائيليّة، وكذلك تعويض لبنان عن الأضرار والخسائر التي لحقت به بشريّاً وماديّاً واقتصاديّاً من جرّاء العدوان الإسرائيليّ المستمرّ على لبنان أرضاً وشعباً عبر العقود الثلاثة الماضية.

أمّا موضوعُ تطبيع العلاقات فسيكونُ حتماً جزءاً من التّسوية. ولكنّ نطاقَ التّطبيع قد لا يشملُ الشّعب؛ ولنا في ما حصل على الجانبين المصريّ والأردنيّ أسوةٌ، حيث كان أثرُ التطبيع محدوداً جدّاً على المستوى الشّعبيّ. وهذا الواقعُ هو، على ما يبدو، نتاجُ إشكاليّةٍ تتعلّق بشرعيّة التّسوية ومشروعيّتها.

فالمعروف أنّ الشرعيّة تُستمَدّ من إرادة الشّعوب. والدّيمقراطيّةُ هي الوسيلةُ الطّبيعيّة للتّعبير عن إرادة الشّعوب. من هُنا، فإنّ شرعيّةَ أيّةِ تسوية تُعقَد في زمننا الحاضر تبدو مشوبةً ما دامتِ الممارسةُ الديمقراطيّة في العالم العربيّ غائبةً أو غيرَ مكتملةِ العناصر أو غيرَ فاعلة. وهذا الواقعُ ينطبقُ على جميع البلدان العربيّة، كما ينطبق أيضاً حتّى على لبنان على رغم وفرة الحريّات فيه.

أمّا مشروعيّةُ أيّةِ تسوية تُعقَد في هذا الزّمن، فهي تبدو أيضاً مشوبةً بواقع عدم التّكافؤ الفادح في المواقع التّفاوضيّة بين إسرائيل والعرب، وذلك باعتبار تفوّق إسرائيل في القوّة العسكريّة وتمتّعِها بدعم دول القرار الكبرى في العالم سياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً وتكنولوجيّاً. إنّ حالَ العرب في ظلّ هذا الواقع هو حالُ من يوقّعُ على عقد تحت الضغط والتهديد، حتّى لا نقول تحت فوهة البندقيّة. فهل يَصُحُّ عقدٌ يُوقّعُ في مثل هذه الظّروف؟ وهُنا يمكنُ القولُ إنّ عدمَ التّكافؤ في المواقع التّفاوضيّة بين لبنان وإسرائيل هو سببٌ إضافيّ للتمسّك بتلازم المسارين اللبنانيّ والسّوريّ، ذلك لأنّ في مثل هذا التلازم قوّةً للمفاوض اللبنانيّ كما فيه قوّةٌ للمفاوض السوريّ، علماً بأنّ تجربةَ اتّفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ دلّت على أنّ انفراد لبنان في الحلّ يؤدّي إلى استفراده، وتالياً

خضوعِهِ إلى شروط في غير مصلحته. هذا، إلى كون التّلازم، أساساً، تعبيراً عن وحدة المصير بين البلدين. ولا بُدّ من أن نُسجّلَ هُنا أنّ واقعَ عدمِ التّكافؤ في المواقع التّفاوضيّة بين لبنان وإسرائيل عدّله بعضَ الشّيء النّجاحُ المبين الذي حقّقته المقاومةُ اللبنانيّة في تصدّيها للاحتلال.

كثيراً ما تُطرحُ إشكاليّةٌ حول علاقة الإنسحاب بالتّسوية وبالقرار ٤٢٥ وبتلازم المسارين اللبنانيّ والسوريّ، خصوصاً في ضوء إعلان الحكومة الإسرائيليّة قراراً في ٥/٣/٢٠٠٠ بالانسحاب من لبنان قبل تمّوز المقبل في إطار اتّفاق، وإذا لم يتمّ الاتّفاقُ فالانسحابُ من طرف واحد.

إنّ لبنانَ لا يستبعدُ أن يكونَ في الأمر مناورة، إذ إنّ إسرائيل عوّدتنا المناوراتِ طوالَ تجربةِ مواجهتنا الطّويلة معها. في أيّ حال، نحن نتمنّى أن يتمّ الانسحابُ بعد اتّفاق تسوية سلميّة شاملة في إطار تلازم المسارين اللبنانيّ والسّوريّ، ذلك لأنّنا لا نأمنُ نوايا إسرائيل فيما لو تمّ الإنسحابُ بدون اتّفاق، كما أنّ الانسحابَ من دون اتّفاق يُبقي على قضيّة اللاجئين الفلسطينيين بمثابة الفتيل المتفجّر الذي يهدّدُ السّلامَ في لبنان والمنطقة، ولكنّنا نرحّبُ بالانسحاب في أيّ حال إنفاذاً للقرار ٤٢٥ الصّادر عن مجلس الأمن الدوليّ في عام ١٩٧٨، لأنّ جلاء قوّات الاحتلال عن أرضنا كان ولا يزالُ مطلبَنا منذ ٢٢ سنة، أي منذ صدور القرار الدوليّ. ونحن نرى في الانسحاب، أيّاً يكنْ شكلُه، انتصاراً للمقاومة اللبنانيّة.

أمّا ما رشح بعد ذلك من أنّ إسرائيل يمكن أن تحتفظَ ببعض المواقع داخل الأرض اللبنانيّة بعد الانسحاب فيعني أنّ إسرائيل لا تنوي الانسحابَ وفق القرار ٤٢٥ كما يطالب لبنان، وإنّما إعادة الانتشار داخل الأرض اللبنانيّة. ومن المسلّم به من جهة، أنّ المقاومة ستستمرّ ما دام هناك شبرٌ من أرض لبنان تحت الإحتلال، ومن جهة ثانية أنّ أيّةَ تسوية لا يمكن أن تُعقدَ من دون التّطبيق الكامل للقرار ٤٢٥.

أمّا مقولةُ أنّ هناك تناقضاً بين القرار ٤٢٥ وتلازم المسارين فهي في غير محلّها. إنّ تلازمَ المسارين يعني أنّ سوريا لن توقّعَ على تسوية مع إسرائيل إلاّ بالتّزامن مع لبنان، وأنّ لبنان لن يوقّعَ على تسوية مع إسرائيل إلاّ بالتّزامن مع سوريا، حتّى ولو انسحبت

إسرائيل بموجب القرار ٤٢٥. وتلازمُ المسارين يعني كذلك التّنسيقَ الوثيق بين البلدين الشقيقين حول كلّ المواضيع التي يمكن أن تُطرحَ على جدول أعمال محادثات التسوية فيما لو استُؤنفتْ مستقبلاً.

موجزُ القول أنّنا في أيّ حال مُلتزِمون مسيرةَ التّسوية في ظلّ تلازم المسارين اللبنانيّ والسوريّ، وعلى قاعدة تنفيذ القرار ٤٢٥، من دون قيد أو شرط، بانسحاب إسرائيل من كلّ الأراضي التي تحتلّها في لبنان حتّى الحدود المُعترف بها دوليّاً.

هذا عن الغد القريب. أمّا المستقبلُ الأبعد فيبقى رهناً بمدى قدرتنا على تحقيق التقدّم على المستويات العلميّة والثّقافيّة والتّكنولوجيّة والاقتصاديّة بالمقارنة مع إسرائيل. فهذا هو التحدّي الأكبر في مرحلة ما بعد التّسوية. وهذا يقضي بأن تحشدَ الأمّةُ العربيّة إمكاناتها وطاقاتها في صيغة فاعلة للعمل المشترك على المستويات الآنفة الذّكر جميعاً.

LAU - Riyad Nassar Library

كلمة عبدو القاعي

إشكاليّة المؤتمر
ولادة السّلام في ولادة الآخر

يتطرّق هذا المؤتمر إلى السّلام في لبنان والعلاقات الاقليميّة، ونبدأه باعتراف وطلب.

الاعتراف

إعتراف بطبيعة الواقع النّزاعيّ للعلاقات القائمة بين الفئات المكوّنة لكلّ مجتمع، وبين كلّ مجتمع والمجتمعات الأخرى من جهة، وبخصائص النّزاعات الداخليّة والخارجيّة التي يتميّز بها المجتمع اللبنانيّ والصّراع المزمن والمركّب القائم بينه وبين إسرائيل والذي يربط بين مصيره ومصير فلسطين وسوريا من جهة أخرى.

الطّلب

طلب الدّخول في أعماق الواقع النّزاعيّ الحاليّ للمجتمع اللبنانيّ وفي حجم المواجهة العدوانيّة التي يفرضها عليه الاحتلالُ الاسرائيليّ لأرضه ولأرض كلّ من فلسطين وسوريا. فإذا أردنا حلاً للنّزاعات والحروب وإحلالاً للسّلام، علينا أن نعرفَ أنّ السّلام لا يعود. السّلام هو مخلوق جديد بعد النّزاعات والحروب، هو فعلُ ولادة الآخر بعد طول النّزاع معه للسّيطرة أو القضاء عليه (بالنّسبة لأسرائيل) أو لمواجهة سيطرته ونزعاته العدوانيّة (بالنّسبة للبنان). هذا المخلوقُ الجديد تصنعُه الارادةُ الجماعيّة وتدفعه روحاً جديدة في نظام العلاقات القائم حاليّاً أو في نظام حركيّ جديد لهذه العلاقات الداخليّة والخارجيّة.

الرّوح هذه هي في خيارنا الحوارَ من أجل معالجة نزاعاتنا الداخليّة أوّلاً، ومواجهةِ العدوان الاسرائيليّ علينا ثانياً في إطار من الانفتاح الثقافيّ والمساواة في الحقوق. وهي

في إيماننا بقدرتنا على هذه المعالجة. وهي أيضاً في أخلاقنا وفي غاية وجودنا بالنّسبة لذواتنا ولمحيطنا. والرّوحُ هذه لا تحلّ عفواً ولا عنوة. هي في مصدر القوّة، كلّ قوة. ولكي تحيا هذه الرّوحُ وتفعل، يجب أن يستلهمَها الطّرفُ المعتدي أوّلاً أي (إسرائيل)، وأن يعيَ وجودَها بقوّة، لنتمكّنَ معه من أن نعيشَها بقوّة وأن نحبّهَا بقوّة، وأن نبرهنَ عن معانيها ومغازيها بقوّة، وأن نموتَ من أجلها بقوّة. فالقوّةُ المطلوبةُ للسّلام، إمّا أن تكون أشدّ وأفعل من قوى الحرب أو لا تكون. والحربُ لا تنتهي إلاّ بقوّة السّلام عبر مواجهته لأسباب النّزاع، وأهمُّها الاعترافُ بحقوق الطّرف أو الأطراف المعتدى عليها وطرح الحلول التي تتعدّى المصالحَ الآنيّة لتطولَ عمق وجود إنساننا وإمكانيّة تفعيل إنسانيّته في الاطار الزمنيّ والمكانيّ لوجوده.

هذان الاعترافُ والطّلبُ يسمحان بتحديد موقفٍ واضح لنا من بين مواقفَ ثلاثةٍ، يمكن اتّخاذُها تجاه النّزاعات الحاصلة حاليّاً داخل المجتمع اللبنانيّ والحرب الدّائرة مع إسرائيل.

- **الموقف الهربيّ**: هو موقفٌ سلبيّ تجاه الواقع، ناتجٌ عن فقدان الامكانيّات والأساليب والوسائل لمواجهة هذا الواقع. هذا الموقفُ هو النّزفُ بعينه نظراً لعائداته السلبيّة على المجتمع اللبنانيّ ككلّ وعلى كلّ فئة من فئات أبنائه.
- **الموقف الاستيعابيّ**: هو استراتيجيّة تعتمد تبسيطَ النّزاع الداخليّ القائم وتعظيم الحرب الدائرة بين لبنان وإسرائيل لتطولَ أقربَ ترتيبٍ يؤمّنُ إبقاء الواقع الحاليّ لتوزيع المصالح داخل المجتمع اللبنانيّ وإعادة تأكيد سيطرة القويّ على الضّعيف. ينتجُ عن هذا الموقف نزفٌ في إرادات التغيير والتّطوير لصالحِ قوى التوازن في الاقتسام أو التّطرّف.
- **الموقف العقلانيّ التاريخيّ المستقبليّ** القابل باستنباط الحلول من ضمن مسارات تغييريّة تؤمّنُ مصلحةَ الارادة الجَماعيّة الجامعة على حساب الارادات المفرّقة.

ويمكن تحديدُ موقفنا بصورة أوضح إذا ما نظرنا إلى هذه المواقف من خلال انعكاساتها على النّزاع الاجتماعيّ الداخليّ والمواجهة مع العدوّ الاسرائيليّ.

LAU - Riyad Nassar Library

فالموقفُ الهربيّ يواجه النّزاعَ الاجتماعيّ الداخليّ من ناحية، والحربَ بين لبنان واسرائيل من ناحية أخرى، لجهة النّزف البشريّ الناتج عنهما بنوع من اللامبالاة تارةً والمؤاساة تارةً أخرى، علّها رحمةٌ من السّماء تروي وتشفي وتعيد الأمور إلى نصابها.

والموقفُ الاستيعابيّ ينظر استراتيجيّاً إلى هذين النّزاع والنّزف الداخليين كعمليّة تطهيريّة عفويّة تؤمّنُ فرزاً بشريّاً بما يتوافقُ مع مصالحِ الجماعات والأفراد المسيطرة في المجتمع من جهة، ويرفع، من جهة ثانية، من درجة العدوانيّة تجاه إسرائيل ليضاعفَ من قيمة التّسوية معها.

والموقفُ العقلانيّ التّاريخيّ يستطلع المستقبلَ عبر البحث والحوار الدائمين والهادفين إلى بناء مسارات عملانيّة لمعالجة النّزاعات اللبنانيّة الداخليّة أوّلاً، ولأستشراف السّبل الملائمة لاعادة تصويب الحقوق (حقوق الأطراف المتنازعة مع إسرائيل على أرض لبنان) في مواجهة حواريّة معها، فلا يتمّ اللجوء إلى العنف إلاّ كجواب مقاوم على عنف أكبر.

إعادة تصويب الحقوق هذه هي في طبيعة السّلام الذي نبحث عنه، أي السّلام الذي يَعِدُ بمستقبل يحمل إمكاناتٍ جديدةً لتحقيق طموحات وآمال اللبنانيين والفلسطينيين والسّوريين واليهود والعرب كافّة، وبخاصّة الشّباب، إلى أيّة جهة انتموا داخليّاً أو خارجيّاً. هذا السّلامُ هو إذاً رهنٌ بوضوح موقفنا من الحرب والسّبل التي نعتمدها لمواجهتها وهي غيرُ متوفّرة إلاّ في هذا الموقف الأخير.

هل نحن أمام طريق مسدود؟

إذا لم تُبنَ مساراتٌ فعليّة للاصغاء إلى النّزاعات الداخليّة ومعالجتها، وإذا لم يتمَّ الاستنادُ إلى هذه المسارات من أجل بناء مواجهة حواريّة مع العدوّ الاسرائيليّ، يتمّ التّركيزُ عبرها على إعادة إبراز الحقوق وتمتينها وصيانتها، ونعني بذلك حقوقَ الفلسطينيين وحقوقَ اللبنانيين وحقوقَ السّوريين التي اغتصبها الاسرائيليون، فنحن سائرون حتماً نحو طريق مسدود.

أقولُها بصراحة: المشكلةُ ليست في الحرب ومن الحرب الدائرة مع إسرائيل. المشكلةُ هي في ما قبل هذه الحرب، ويمكن أن تبقى في ما بعدها. فالحربُ تسقطُ أيضاً كما يسقطُ السّلام. المشكلةُ هي في النّظام العالميّ والاقليميّ الذي لا يؤمّن نظاماً فعليّاً. المشكلةُ تكمن في عدم إصرارِنا جَماعيّاً على الاصغاء إلى بعضنا بعض، وعلى إحقاق حقّ من استضعفتهم ظروفُ الحياة الخاصّة التي مرّوا فيها وعلى النّضال الفعليّ، ليس فقط من أجل إعلان الحقوق، بل من أجل تمكين النّاس من بلوغها. قضايا الشّعوب تتلاشى، ندوسها ونعود لنطالبَ بحقوقنا. الحقوق لا تتجزّأ. علينا أن نواجهها بشموليّتها وباقرارها في عمق ذاتنا أوّلاً وفي العلاقات مع غيرنا ثانياً.

رأي الشّباب الجامعيّ اللبنانيّ في إشكاليّة الحرب والسّلم بين المجتمع اللبنانيّ المركّب وإسرائيل.

المفاوضات في ظلّ هذه النّظرة المركّبة للمجتمع اللبنانيّ، وفي ضوء المواجهة القائمة بين لبنان وإسرائيل التي تحتلّ جزءاً من أراضيه والتي يواجهها لبنان بجيشه وشعبه وبمقاومة عدد من أبنائه، كما سبق وحدّدناها أعلاه، طرحناها على الشّباب الجامعيّ في لبنان. وعمدنا في سبيل ذلك إلى تمثيل الجامعات القائمة في لبنان كافّة، عبر تكوين مجموعتي نقاش، تتألّفُ كلُّ مجموعة من خمسة فتيان وخمس فتيات يمثّلون الشّرائحَ الاجتماعيّة والثّقافيّة الرّاهنة في المجتمع اللبنانيّ. أمّا من الناحية المنهجيّة، فقد استندنا إلى تقنيّات الـ (Focus Groups) المعتمدة في الدّراسات النوعيّة، وفقاً لدليل مناقشة يتضمّن المحاورَ الأساسيّة الآتية:

- مفهوم السّلام بشكل عامّ
- الشّروط اللازمة لتحقيق السّلام وتأمين استمراريّته بشكل عامّ وفي لبنان بشكل خاصّ
- شروط السّلام في العلاقات بين الدّول على مستويات:
  - القوانين الدوليّة
  - الممارسات الاقتصاديّة
  - الممارسات الثّقافيّة

LAU - Riyad Nassar Library

  - العلاقات الديبلوماسيّة
- الأمور التي يجب التّركيزُ عليها لاحلال السّلام الاقليميّ في منطقة الشّرق الأوسط على مستوى العلاقات الأميركيّة العربيّة والأوروبيّة العربيّة من ناحية، والعلاقات بين الدّول العربيّة، وبين لبنان وسوريا، وبين لبنان وإسرائيل، وبين أمريكا وإسرائيل، وبين الدّول العربيّة وإسرائيل من ناحية أخرى.
- الأمور التي يجبُ التّركيزُ عليها في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وبين لبنان وإسرائيل.
- المواقف التي يركّز عليها الشّباب بالنسبة لبعض الملفّات التي ستتناولها المفاوضات، وأهمُّها: الحدود، والمياه، والتّوطين، والتّطبيع.
- أهمّ ركائز التّعاون بين الدول في منطقة الشّرق الأوسط لتكوين جماعة شرق أوسطيّة (عربيّة) شبيهة بالجماعة الأوروبيّة.
- الأدوار التي يمكن أن يلعبَها الشّباب لابراز مصالحِ لبنانَ في بناء مسارات السّلام الاقليميّة، ولتفعيل المعاييرِ الحقوقيّة فيها.

LAU - Riyad Nassar Library

Conclusion

Participants emphasised the right to live in peace, putting the violence of the past behind, rejecting it as the way to solve a problem. They envision the future relationship to be based on mutual respect by which the citizens of each country enjoy human rights, including the freedom of movement and residence within the borders of their countries. They believe that negotiations should be based on equality and trust.

On the level of internal peace, or peace within the Lebanese border, participants believe that the strategy is to put people at ease and give them confidence.

Economical welfare	**Social Welfare**	**Political situation**
• A prosperous economy	• Freedom of worship	• Integrity of politicians
• Protection of local labour	• Freedom of expression	• Sovereignty
• Protection of local industry and productions	• Respect for human rights	• Participation in peace negotiations
	• Stable environment	• *Yes* as an active party, *no* as a silent partner
	• Freedom in all ways	

• Participants believe that security is a basic human right for every human being. They believe that it is their right to have freedom from fear, worry and suffering. Human beings should be able to feel safe from any threats to their personal living space and should be free to build bridges of trust and co-operation so that human, legitimate and political rights for all are guaranteed.

As for the peace negotiations, the first step according to the younger generation is to regain Lebanese sovereignty politically and territorially (referring to Israeli occupation).

They proposed the following for a stable peace in the Middle East.

- Sovereignty of Lebanon, meaning mainly the application of UN Resolution 425.
- Moreover, Lebanon should be able to have an active role in the negotiations with Israel.
- A just and lasting peace between the Israelis and the Palestinians in order to put an end to decades of conflict and to allow both sides to live in peaceful coexistence, mutual dignity and security.
- Preventing and combatting terrorism of all kinds. This includes refraining from organising, instigating, inciting, assisting or participating in acts or threats of hostility and violence.
- The introduction of an educational system that includes a curriculum that encourages peace, democracy, coexistence, tolerance and conflict resolution.
- Promoting tourism, exchanging scientific technology and sharing infrastructure in order to create employment will in turn create conditions of prosperity that will reduce terrorist activity.

LAU - Riyad Nassar Library

that Jordan as well as Syria did not agree to house the Palestinian refugees, while the Lebanese government agreed, which engendered these long years of war. Participants seemed disoriented between the humanity perception of the problem and the political issue. However, they agreed that the solution should not be at the expense of the Lebanese. The Lebanese people should struggle for their rights.

Concluding remarks

Respondents agree that the relations between the Arab countries should be stronger. Moreover, a greater control by the Lebanese government over both its people and its territory would ensure a greater responsibility towards Israel and the United States.

Respondents call upon all Arab parties to ensure a joint effort to combat Israel. They are urging all sides to commit themselves to creating or establishing Arab security conferences as well as Arab conferences for further co-operation in the Middle East.

All parties should also agree to co-operate and not to take any part in hostile alliances and coalitions in the region.

Terms of Cooperation for an Arab Economic Community

On the Political Level

- Sovereignty of each country.
- Problems to be solved by avoiding any action that does not take both peoples' opinions and rights into account.
- Respect of countries, regulations, not forgetting the past but resolving to move together towards the future.
- Recognition and understanding each other's suffering in order to reach a mutual understanding of our shared history. There are different perspectives of history which we do not have to agree on, but each should be equally respected.

On the Social Level

- Respect of human rights.
- Protection of minorities.
- No racism.
- A non-violent struggle for justice and equality.
- All groups to learn about the other peoples' history, culture and traditions in an objective and respectful way.
- Promoting and insuring a stable infrastructure as well as prosperous conditions equally in all countries for peace. People who are relatively at ease in their way of living do not need to create a war.
- Rejection by the public of misinterpretion and distortion of religion. Influential members of our religious communities to find common values, to interpret traditions in ways that support coexistence.

On the Economic Level

- Agreements that are not injurious to local production and industry.
- Respect for other countries.
- Regulations
- Development programs prepared by experts on all sides to address the issues of water, electricity, energy, finance, transport, communication, trade, industry, and environment, in the belief that a mutual interest exists in the standard of living of all parties.
- An infrastructure to be created dealing specifically with labour relations and employment. This will guarantee the rights of expatriate labour.
- Encouragement for all parties to co-operate in social welfare issues and human resource development plans.

On the Educational Level

Education is crucial to promote and preserve peace. It should encourage:

Cultural exchange, covering such things as festivals, exchanges of students, arts, visiting of each other's museums and collaborative creative work, all undertaken with sensitivity to the cultural and religious values of all peoples. Educational programs to counter incitements to violence and to emphasise the advantages of peace and coexistence.

Educational systems insisting on the importance of human rights and teaching individuals and groups to solve conflicts and stand up for their values in a non-violent manner.

Youth's Contribution to the Peace Process

The younger generation of the region feel that they have grown up in the shadow of conflict. They have learned lessons from the war, They want to leave the past behind and to strive to achieve a true, just equitable and permanent peace.

They perceive peace as the only viable solution to end a conflict. They proposed the following as their contribution:

- Cultural exchanges through exchanges of students in different universities or through summer camps to learn about co-existence. The purpose would be to learn to be partners with neighbouring countries despite history and past animosity.
- Complete co-operation to fight terrorism.
- Enforcement and implementation of peace principles in schools, through media and through special seminars.
- Use of education to fight violence.
- The encouragement of peace, democracy, coexistence, tolerance and peace in school education.
- The recognition of legitimate political rights as well as of the importance of human rights and freedom.

On the economic level, Lebanese industry and production are suffering from the introduction of Syrian labour cheaper than Lebanese labour and from the introduction of Syrian products more competitive than Lebanese ones. These facts are inducing a general demoralisation and unemployment.

We noticed marked controversy amongst the participants regarding the agreements and relations with Syria; Some estimated that Lebanon was governed closely in relation with Syria, and others declared that Syria had interfered in Lebanon following the request of the Lebanese government to put an end to the civil war.

As for the terms of co-operation between Lebanon and Syria, they should incorporate:

- Sovereignty of the Lebanese government. A system of checks and balances must be created to guarantee that no government entity should have undue authority over the other.
- Clear agreements enhancing mutual economic exchanges by preserving local interests. In fact, respondents acknowledge the importance of an economic partnership between all neighbouring countries, including Syria, but based on mutual interest. A special infrastructure should be created in order to deal with labour relations and employment.

Terms of Negotiations between Lebanon and Israel

According to respondents, co-operation between Israel and Lebanon seems difficult as long as Israel is occupying a part of Lebanese territory.

The first step for potential co-operation resides in application of UN resolution 425 as well as on the settlement of the Palestinian-Israeli conflict, without any concession from the Lebanese government converning any part of its territory.

Determining the borders

Respondents assumed that there is no disagreement on the determination of the borders. It is clear that Israeli troops invaded Lebanese territory and have since been occupying part of this territory.

According to the participants, the major problem for such achievements is the present resistance. The Lebanese government has no authority whatsoever to present the smuggling of weapons by resistance groups. The Lebanese governments cannot give any guarantees to the Israeli leadership about stopping the acts of military violence while the Israeli government is able to stand by its promises.

Water

Respondents assumed that Israel has a major interest in monopolising Lebanese water. However, they did not show any objection to entering into clear agreements with Israel for the sale of water, but on conditions of mutual interest and advantage. The main issue according to them would be giving Lebanon an active part in the peace negotiation with Israel.

The Palestinian problem

In order to achieve a stable and permanent peace, respondents believe that the Palestinian should have a sovereign state on an independent territory. Participants mentioned

Participants are however aware that such conditions cannot be reached in a day. There is a long strategy of education to adopt for future generations. In a state of peace, all parties should be committed to keeping the area safe and to respecting the borders that will be established.

Peace in the Middle East: Terms of Negotiations

International Vs Regional Sphere

The USA and Arab Countries

Participants believe that the United States should not interfere in the Arab countries because it does not have any interest in resolving their problems; in the contrary, it wants to leave the region in its present condition as it is profiting from the present turmoil.

Moreover, they unanimously assume that the United States is working for Israeli interests. It does not have an impartial and neutral role.

Some respondents also noted that the United States does not have a clear or transparent policy. It does not design a basic strategy to work on; rather, it is proceeding on an *ad hoc* basis, striking out it own best interest from every development.

Arab-European Relations

According to the participants, Europeans are working had to regain a role in the Middle East. For some participants, they are like the United States, looking for opportunities within the region. Others felt closer to the European approach to peace. However they all agree that the United States is playing a greater role because of its connivance with Israel.

Lebanon and Neighbouring Countries

Relations within the Arab Sphere

According to respondents, relations between the Arab countries are not hostile. However, they emphasised the following:

- The need for more solidarity and union
- The need for the Arab countries to first agree among themselves; the first step would be to establish an Arab summit, which according to them has not been held for a long time.
- The need for more courage to affront Israel and the influence of the United States.

Terms of Cooperation between Lebanon and Syria

Respondents agree that there should be a differentiation between "agreements" to be reached with Syria and "Union" with Syria. Today, according to the respondents, Lebanon has seen its sovereignty weakened, because of the strong Syrian influence on both the political and economical interests of the Lebanese society.

There is a unanimous accord that Lebanon should keep agreements and good relations with Syria as a neighbouring country, and as an Arab entity to fight against Israel.

LAU - Riyad Nassar Library

• Democracy including political pluralism, i.e. having political choices and parties with different points of view.

• Independence and sovereignty

• Sovereignty, which according to the younger generation means complete power, jurisdiction and control over the body of politics of the nation. It is associated with statehood and involves independence with no external control over any aspects of life, government and resources.

• Sovereignty is the universal basic necessity for the public to feel respected and represented.

• Tolerance between the different religions avoiding any kind of racism.

• Regional peace including Israel and Syria.

General Conditions for Peace on the International Level

Deals between nations should be made to respect and protect different parties, religions and political sides. They should also aim at preserving the rights of the minorities.

On the economic level

• Free exchange without discrimination against certain countries.

• Politicians of integrity.

• The creation of new opportunities and new markets.

• Optimisation of natural resources.

• Economic advantage not to be used as a political weapon.

• The economic interests of each society to be respected.

• Each society to have the right to manage and develop the resources on its land provided it does not harm others.

• Medical aid and access to medical resources not to be used as a political tool.

• Freedom of access to the religious and tourist sites for all.

On the cultural level

Education is crucial for promoting and preserving peace. The ability of people to cooperate and coexist is dependent upon their education, which is the key to their values and their thinking. Sustained educational efforts should emphasise the mutual benefits of peace and coexistence for a better future way of life. Such efforts should not be neglected nor denied, in order to attain peace. People must strive to understand each other--not as enemies or as stereotypes but as complex human beings. Education systems should guide the young to accept the importance of human rights and teach them to solve conflicts and to stand up for their values in a non-violent manner. Respondents proposed the following.

• Information and education of citizens in order to diminish disparities in educational levels, thus reducing any discrimination

L.A.U - Riyad Nassar Library

• Provision of orientation and education that is free or at least with affordable fees.

• Creation of opportunities for the youth to have cultural exchanges.

• Education of the new generation upon new principles of democracy, tolerance and acceptance

• School programs teaching children critical thinking skills to prepare them for more democratic and tolerant societies.

• Educational programs for people of all ages, including exchange programs, designed to help people from all groups to understand each other. Such programs should discourage incitements to violence and emphasise the advantages of peace and coexistence.

• Instruction for all groups about other peoples' history, culture and traditions in an objective and respectful fashion.

• Support for these educational efforts in the mass media, including TV programs and commercials.

• Cultural exchange--such as festivals, exchange of arts, tourism and collaborative creative work--all undertaken with sensitivity to the cultural and religious values of all peoples.

The younger generation wants to be committed to act wisely and in a spirit of mutual respect, even when there is disagreement on major issues. An emphasis on education is critical to ending the violence.

On the diplomatic level

• Justice for all mankind.

• Respect for all nations.

• Citizens not to suffer the consequences of a wrong decision made by a politician.

• Mergers of small countries or co-ordinators in order to face bigger countries.

On religious beliefs

Participants called for:

• Mutual respect

• Mutual respect for all the religions of our region. Their members should strive to live side by side, each person with his or her belief.

• Public rejection of misinterpreting or distorting religion and a call on influential members of our religious communities to find common values, to interpret traditions in ways that support coexistence, and to emphasise those texts that support peace.

• Acceptance of other religions.

• Bonds and possibilities of agreements between different religions.

• Living in harmony with other religions.

L.A.U. Riyad Nassar Library

Concept of Peace in the mind of Youth

Participants emphasised the right to live in peace and to put the violence of the past behind, rejecting it as the way to a solution. They realise the value of working for peace as the only viable solution to end conflict; violence is perceived as a weapon of oppression and of terror, as well as a weapon used for the advancement of political aims.

Peace is also perceived as a right for all nations, together with the right for freedom in general and the human right of freedom of belief and religion.

Nations must choose to achieve their goals and resolve their conflicts in a tolerant, non-violent manner, committing themselves to peace and justice for all.

Peace also means the following:

Safe environment

Citizens as well as politicians and their opponents should work to dismantle any infrastructure that supports violence against innocent people. If there are violent acts, then there should be a co-ordinated response to ensure safety and security for all sides. Both sides should co-operate to minimise the negative repercussions of the violent acts on both parties;

Liberty and freedom based on human respect for human rights, people's rights

Liberty of worship, liberty of speech and liberty of action. The rising generation does not want to live in an insecure, unprotected, stressed, pressured and depressed environment. Each person should be free to live with his or her beliefs without constraint or oppression.

Stable and unruffled environment

We should live in peace, putting violence aside permanently, not merely on a temporary basis. All goals, objectives and problems should be achieved and resolved in a tolerant, non-violent manner, committing all parties involved to peace and justice.

Justice

All resolutions not taking into account all peoples' opinions and rights should be rejected. Justice should guide all decisions and all people.

Co-operation for economic expansion

Economic co-operation is a vital necessity in order to attain and keep a secure and lasting peace. Economic growth should be based on mutual trust and co-operation. Progress and evaluation are also ways to avoid war.

Organisation

In order to achieve a real and stable peace, the respondents urged that organisation is fundamental, organisation for political parties as well as organisation for the public.

Citizenship, public spiritedness

Citizens must be willing to live in peace. Therefore, they should learn about the peace concept, the advantages of peace and the consequences of war. They must be willing to work individually on a daily basis to achieve peace, starting with respect for their country.

UN Resolution 425

Peace in the most simple meaning refers to a sovereign country, unoccupied by military or dictatorial political parties.

In conclusion, participants think that developing a stable infrastructure is important for living conditions both economically and socially. This stability would be for the benefit of the entire region, and would extend people-to-people communication.

General Conditions for a Peaceful Society

Peaceful interactions within a country should be based on the fulfilment of the following conditions:

Social Level	Political Level	Economic Level
• Education	• Government reorganisation with educated and competent ministers	• Creation of work opportunities
• Information and training about the peace concept	• Integrity of politicians	• Encouragement of investment
• Citizenship	• Specific rules and a strong penal precise meaning? Severe punishment system	• Protection for local products
• Solidarity and union	• No discrimination	• An economic plan for making local products more competitive
• Respect for human rights	• No racism	• Local workmanship more competitive
• Forgiveness	• Justice	• Protection for local workmanship
• Tolerance		• Encouragement of services
• No racism		

Specific Conditions for the Lebanese Society

For Lebanon, the younger generation perceived peace as a way of recognising the importance of human rights and freedom of belief and religion. They are seeking a democratic form of government including:

- Freedom of speech, freedom of religion, freedom of the press, equal rights for all and, most important, appropriate checks and balances on the exercise of power in order to preserve and protect these principles.

Under the Supervision of Abdo Kahee and Kitty Bachir

Youth's Opinion About Peace In Lebanon And The Middle East

Table of Contents

Seeds of Peace

Concept of Peace in the Mind

General Conditions for Peaceful Society

Specific Conditions for Lebanese Society

General Conditions for Peace on the International Level

Peace in the Middle East: Terms of Negotiations

International vs Regional Sphere

USA vs Arab Countries

Arab-European Relations

Lebanon and Neighbouring Countries

Relations within the Arab Sphere

Terms of cooperation between Lebanon and Syria

Terms of negotiations between Lebanon and Israel

Terms of Cooperation for an Arab Economic Community

On the Political Level

On the Social Level

On the Economic Level

On the Educational Level

Youth's Contribution to the Peace Process

Conclusion

LAU - Riyad Nassar Library

Methodology

A qualitative research using the focus groups technique

In all, we have conducted two focus groups of 10 participants each.

The sessions were held at Reach Mass premises on February 15th and 16th 2000, respectively for each group.

The participants were recruited from all the main universities of Lebanon. Each group was composed equally of male and female students, aged 20-29 years old.

The duration of each session was about two hours.

عبدو القاعي

خلاصة الدّراسة

إشكاليّة السّلام الدّاخليّ والاقليميّ في لبنان، وإمكانيّة إجراء مفاوضات سلام مع إسرائيل في ظلّ الظّروف الوطنيّة والاقليميّة والعالميّة التي يمرّ بها لبنان، والشّروط اللبنانيّة لإجراء هكذا مفاوضات، هي الأمور الأساسيّة التي تمّ التّركيزُ عليها في هذه الدّراسة النوعيّة. وقد عمدنا إلى استخلاص أجوبة الشّباب الجامعيّ حول هذه الأمور بالعودة إلى الأسئلة الأربعة الآتية:

السّؤال الأوّل:

أين نحن من الديناميكيّة الاجتماعيّة–الاقتصاديّة والسّياسيّة والثّقافيّة التي من شأنها أن تؤهّلَ المجتمعات بشكل عامّ، والمجتمعَ اللبنانيّ بشكل خاصّ، للدّخول في السّلام ولتأمين استدامته على الصّعيدين الدّاخليّ والخارجيّ؟

للاجابة عن هذا السّؤال، قام الشّبان والشّابّات الجامعيّون الذين شاركوا في النّقاش بتحديد مفهومهم للسّلام، وعدّدوا من ثَمّ شروطهم لتحقيق هذا السّلام وتأمين استدامته داخل كلّ مجتمع وفي العلاقات بين الدّول بشكل عامّ، وفي المجتمع اللبنانيّ بشكل خاصّ. وأهمّ ما تمّ التّركيزُ عليه نوجزه بالآتي:

السّلام يتحقّق عبر الشّعور ببلوغ الحقوق بشكل عامّ، وأبرزُها حقُّ التّعبير وحقُّ المعتقد. ويستمرّ السّلام بقدْر ما تسعى المجتمعاتُ إلى «معالجة نزاعاتها في مناخ من التّسامح والغيريّة واللاعنف، هادفةً في ذلك إلى تأمين العدالة للجميع». فالسّلام، بحسب الشّباب، هو في مناهضة أسباب الخوف، وفي تأمين بيئة اجتماعيّة يشعر فيها كلّ فرد بأنّه سيّد حرّ بأقلّ قدر ممكن من الضّغوطات، ممّا يفترض إجراء تنظيمات مستمرّة على أجهزة الحكم والدّولة والأحزاب السّياسيّة للالتقاء مع حاجات المواطنين وطموحاتهم. ومن

LAU - Riyad Nassar Library

أهمّ الشّروط التي ركّز عليها الشّباب الذين شاركوا في النّقاش، كآليّات ضروريّة لتوفير السّلام وتأمين استدامته، نذكر الأهميّةَ التي أُوليت للتّربية والاعلام والمؤسّسات الاجتماعيّة والمدنيّة المختلفة التي من شأنها التّركيزُ على التّنشئة المدنيّة وتوسيع مجالات ممارسة الحقوق وتنشيط المواطنيّة الفاعلة وتطوير مسارات التّعاضد الاجتماعيّ وفتح إمكانيّات عمل جديدة والحفاظ على الانتاج المحلّيّ.

وفي ما يعود للبنان بشكل خاصّ، ركّز الشّباب المشاركون على تحرير أرض لبنان من الاحتلال الاسرائيليّ وعلى ضرورة تأكيد سيادة لبنان وحرّية أبنائه في التّعبير، ومساءلة الحكم، في إطار من التّعدديّة السّياسيّة. فالشّباب يشعرون وكأنّ هناك رقاباتٍ خارجيّةً متعدّدةً تحدّ من استقلاليّة لبنان وسيادته، ممّا يضعف من سلطة المواطن اللبنانيّ على توفير شروط تأمين السّلام الدّاخليّ فيه.

السّؤال الثّاني:

ما هي درجة جهوزيّة الدّول الغربيّة (الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ) والدّول العربيّة لاقامة علاقات سلام في ما بينها وفي إطار وفاق إقليميّ شرق أوسطيّ عربيّ؟ وما هو هامش التحرّك المتروك للبنان لكي يتمكّن من الدّفاع عن حقوقه في مواجهةٍ حواريّةٍ مع إسرائيل؟

في ما يعود لشروط السّلام بين الدول، ركّز الشّبان والشّابات الذين شاركوا في النّقاش عل الحدّ من التمييز الاقتصاديّ الذي تستعمله الدول القويّةُ كسلاح سياسيّ. وأكّدوا على ضرورة إفساح المجال أمام كلّ المجتمعات من أجل التمكّن من ممارسة حقّها «في المشاركة في سوق اقتصاديّ تضبطه آليّات التّمكين الانسانيّ والحفاظ على الموارد وإدارتها على مستوى عالميّ» أكثر من المنافسة على السّرعة في استغلال الموارد الطبيعيّة والبشريّة والتّذاكي في التّنافس حتّى الاحتكار الكلّي.

من ناحية أخرى، أشار الشّباب إلى أهميّة الحدّ من التّفاوت الاجتماعيّ بواسطة الدّعم الدوليّ للتّربية بشكل عام وللتّوجيه نحو أعمال مفيدة، بشكل خاصّ. وتمّ التّركيزُ أيضاً على أهميّة التّربية على الدّيمقراطيّة وعلى تفهمّ التّنوّع الثّقافيّ والانسانيّ واحترام الآخرين

كما هم في ثقافاتهم وتعابيرهم وعقائدهم والتّعرّف إلى خصائصِ تاريخهم ومزاياهم الاجتماعيّة المميّزة.

وفي إشارة أخيرة إلى أهميّة العلاقات الدبلوماسيّة في إحلال السّلام وتطويره بين الدّول، أشار الشّباب إلى أنّ العلاقاتِ بين المجتمعات قد تأثّرت كثيراً بالأخطاء الصّادرة عن السياسيين، وطالبوا بتمتين العلاقات بين الدّول في إطار يتخطّى التّغييرات الحاصلة في أشكال وألوان السّياسيين الذين يحكمونها؛ وهذا يتطلّب أن تسعى الدولُ الصغيرة إلى التّنسيق في ما بينها لمواجهة الدول القويّة أو للدّفاع عن حقوقها في تعاملها معها.

السّلام بين الدول ليس على الباب بحسب الشّباب، بل يتطلّب جهوداً طويلة وشاقّة، وبخاصّة في ما يعود للوفاق على السّلام الاقليميّ في الشّرق الأوسط، إذ إنّ الشّباب يشكّون في مصالح الولايات المتّحدة. فهي برأيهم، بالاضافة إلى كونها منحازةً لاسرائيل، ليس لها مصلحةٌ في هذا السّلام، بل هي تجني الرّبح من إبقاء الحرب». وفي ما يعود للدّول الأوروبيّة، فهي تسعى برأيهم لاستعادة دورها في المنطقة أكثر من بحثها عن السّلام بالرّغم من كونها أقرب من غيرها في محاولاتها الجادّة للوصول إلى تسويات مفيدة.

وفي لفتة إلى الدول العربيّة، أشار الشّباب إلى أنّه يُفترض بهذه الدول أن تضاعفَ في محاولات التّوافق في ما بينها. فهي بحاجة إلى مزيد من التّضامن والوحدة مع احترام التنوّع الاجتماعيّ والثّقافيّ القائم داخل كلّ منها، لكي تتمكّن من المساهمة في إحلال السّلام وفي إطار عربيّ شرق أوسطيّ متكامل. كلّ هذا يتطلّب إعادة إطلاق مؤتمرات القمّة العربيّة، ومزيداً من الشّجاعة من قبل الدّول العربيّة لمواجهة إسرائيل والحدّ من تأثيرات الولايات المتّحدة عليها.

وأَولى الشّبابُ أخيراً أهميّةً كبرى للعلاقات اللبنانيّة السّوريّة مؤكّدين على ضرورة التّوافق والتّضامن بين البلدين في إطار من السّيادة الكاملة لكلّ منهما، ومع الحفاظ خاصّة على السّيادة اللبنانيّة على المستويات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.

LAU - Riyad Nassar Library

السؤال الثالث:

ما هي الشّروط التي يُفترض أن يركّز عليها المفاوضُ اللبنانيّ في تحضيره لملفّاته، وبخاصّة في ما يعود للأمن والحدود والمياه ومستقبل الفلسطينيين.

كانت أجوبة الشّبان والشّابات الذين شاركوا في النّقاش بغاية الوضوح على الأمور التي يتضمّنها هذا السّؤال.

فالحدودُ ليست موضوعَ خلاف. فهي معترفٌ بها دوليّاً، وعلى إسرائيل أن تنسحب من الأراضي اللبنانيّة المحتلّة دون قيد أو شرط.

والمياهُ ليست موضوعَ مساومة. فكلُّ ما يمكنُ القيامُ به في هذا المجال هو الاتّفاقُ مع إسرائيل على بيعها كميّاتٍ من المياه في حال تبيّن للبنان أنّ لديه مزيداً منها.

والأمنُ هو رهنٌ بمشيئة إسرائيل وبارادتها الانسحابَ من لبنان وحلَّ المشكلة الفلسطينيّة. فالمقاومة هي في رأي معظمهم جوابٌ على احتلال إسرائيل للأرض اللبنانيّة ولاغتصاب الحقّ الفلسطينيّ. فعندما تنسحب إسرائيل من لبنان وتعطي للفلسطينيين حقّ العودة وإنشاء دولة فلسطينيّة مستقلّة، يمكن البحث في موضوع المقاومة.

السؤال الرّابع:

أين نحن من الاستراتيجيّة العربيّة بأبعادها السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة التي تؤهّل لاقامة جماعة عربيّة شرق أوسطيّة تساهم في تدعيم السّلام في الشّرق الأوسط والعالم، وما هي المقوّمات الأساسيّة لهكذا استراتيجيّة؟ وهل للشّباب، وبخاصّة الشّباب اللبنانيّ، من دور فاعل فيها؟

ركّز الشّبابُ الجامعيّ على أمور أربعة في مجالات بناء هذه الاستراتيجيّة التي ما تزال برأيهم متعثّرة حتّى الآن:

- أوّلاً: التعرّف إلى تاريخ كلّ بلد واحترام خصائصه المميّزة، ومناهضة كلّ أشكال العنصريّة والتقوقع، وتعزيز الانفتاح الثّقافيّ والتّنشئة على حقوق الانسان، والسّعي لتطبيق هذه الحقوق في مختلف المجالات.
- ثانياً: تطوير التّبادل الاقتصاديّ، ووضع خطط مشتركة في مجالات المياه والكهرباء والطّاقة بجميع أشكالها، والمال والنقل والتّواصل في المعلومات وبين النّاس.
- ثالثاً: تطوير البنى الاجتماعيّة والثّقافيّة والاقتصاديّة القائمة في كلّ بلد، من أجل تحقيق مزيد من التّعاون بين البلدان العربيّة، في إطار من المساواة والعدالة، ووفق شرعة خاصّة يتمّ الاتّفاقُ عليها في جميع الدّول العربيّة.
- رابعاً: تعزيز التّبادل الثّقافيّ على المستوى السّياحيّ، وبين الطلاّب والمؤسّسات التّربويّة كافّة.

وفي ما يعود للأدوار التي يمكن أن يلعبَها الشّبابُ اللبنانيّ في مجالات تمتين السّلام الاقليميّ، فقد ركّز المشاركون على مجالات التّربية والثّقافة أكثر من المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة، معبّرين في ذلك عن رغبتهم في الخروج من مآسي الحروب والنّزاعات التي عاشوها. فأشاروا في سبيل ذلك إلى أهميّة التّبادل الثّقافيّ بين الجامعات، وأكّدوا على ضرورة مشاركتهم في وضع أسسٍ ومساراتٍ للتّربية على السّلام في المدارس ووسائل الاعلام وفي النّدوات المختلفة من جهة، وعلى التزامهم من جهة أخرى مكافحةَ العنف وتطوير مجالات التّآخي والتّعايش والتّسامح تحقيقاً لمزيد من الدّيمقراطيّة في لبنانَ والمنطقة العربيّة.

LAU - Riyad Nassar Library

كلمة د. عقل كيروز

في البدء كانت الكلمة، والكلمةُ الأولى تحيّة للعهد رئيساً وحكومة، تحيّة للسّياسة العقلانيّة الاستراتيجيّة التي، لأوّل مرّة، نشعر أنّها على مستوى عالميّ تجاه الاحتلال الإسرائيليّ. نحيّي الإعلام والإعلان اللبنانيّ وأهله. نحيّي المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة بكلّ رموزها. نحيّي الشّعب اللبنانيّ لوحدته. نحيّي كلّ لبنانيّ أينما وجد. ونحيّي أيضاً الدول الصديقة، عربيّةً أو أجنبيّة.

السّلام هو موضُوعنا وهو هدفُنا. ولكنْ، قبل البدء بالكلام عن هذا السّلام أوّد أو أوضحَ بعضَ النّقاط الثّوابت، وأرجو أن نتفهّمَها من دون اجتهادات وخلفيّات.

١- نحن في أبحاثنا هذه، نطلب الحقيقةَ العلميّة المجرّدة من كلّ غاية شخصيّة أو فئويّة أو طائفيّة، وذلك في سبيل المصلحة العامّة التي تؤكّد استقلال لبنان.

٢- إنّنا نؤكّد حبّنا لوطننا لبنان وحماية كلّ شبر من أرضه والدّفاع عنه بكلّ الوسائل. لذلك، نرفض المزايداتِ والمتاهات مهما كانت ومن أين أتت. إنّنا نريد لبنانَ مستقلّاً، صاحبَ قرار حرّ بعيداً عن المجاملات.

٣- مهما نقلْ أو نطرحْ من تساؤلات، فإنّما هو في سبيل المصلحة العامّة. ومن أجل الوصول إلى الحقيقة ومعرفة الأمور بكلّ تفاصيلها. وإنّه لحقٌّ مشروعٌ لنا نحن الشّعبَ أن نعطيَ آراءنا، فلا نكونُ فقط أداةَ بصمٍ وتنفيذ لقرارات عشوائيّة. إنّ الغاية من أسئلتنا هي الإيجابيّةُ والإصلاح. وإذا لم يدركِ البعضُ هدفَنا عن قصد أو عن غير قصد، ففي التّسامحِ غفرانٌ ومقدرة.

السّلام

نتكلّم عن السّلام، وغالباً ما يفسّره كلٌّ واحد بحسب نظرته وأهدافه، فيطبّق المثل: «كلٌّ يغنّي على ليلاه». يظهر أنّ مفهومَ السّلام عند الواحد قد لا يتطابق تماماً مع مفهوم الآخر له، وإنّما يُفصّل على اختلاف العقائد السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والدينيّة. فتختلط الأمور ويصعب الفهم. ينطبعُ مفهومُ السّلام عند البعض بأهواء وآراء

LAU - Riyad Nassar Library

فرديّة شخصيّة، منغلقة على ذاتها، مبنيّة على التعصّب والعصبيّة، أو يندرج بين الآراء المشوّشة باسم استرجاع الكرامة والعزّة الوطنيّة والحقوق الدوليّة المشروعة أو غير ذلك. فما هو إذاً السّلام الذي نَنشدُه؟ البعضُ يقول إنّه محوُ الوجود الإسرائيليّ الصهيونيّ من المنطقة واسترجاعُ فلسطين لأهلها. والبعضُ يعتبرُه محوَ اليهوديّة كدين وشعب من العالم بأسره لأنّها تقف وراء شعوذات خطيرة. والبعضُ ينظر إليه من منظار فرديّ محدود لمصلحة هذه الدولة أو تلك. وبعضُهم يريدُ الأخذَ بالثّار من باب الحقد والتّعصب. والبعضُ يراه في قبول هذا الكيان الدّخيل على الجسم العربيّ، ولكنْ بحدود معيّنة وخيارات خاصّة.

نحن نفهم السّلام من خلال الاعتبارات الآتية: عندما ولد السيّد المسيح نزلت الملائكة من السّماء ورتّلت: «المجد للّه في العلى وعلى الأرض السّلام وفي النّاس المسرّة» وهكذا فإنّ الدّياناتِ السماويّةَ والشّعوبَ الساميّة الشرقيّة ترمي التحيّة بكلمة «السّلام عليكم». وهذه تتمثّل برسل السّلام الذين علّمونا المحبّة والتّسامح، فكرّسوا حقوق الإنسان وجعلوا السّلامَ المفتاحَ الوحيد للديمقراطيّة والمساواة بين الشّعوب والعيش المشترك واحترام حقوق الآخرين. فالسّلامُ إذاً هو جزء لا يتجزّأ من الحبّ المطلق، وبالتّالي من الحقيقة الكبرى «اللّه».

فإذا كان هذا هو مفهومنا للسّلام في المطلق، فما هو إذاً السّلامُ المطلوب في شرقنا هذا؟ وبالأخصّ ما هو السّلامُ اللبنانيّ – في الإطارين – الإقليميّ والدوليّ. وما هي أسسُه؟ وكيف نَنشدُه ونحقّقه؟

هناك أسئلة لا بدّ من طرحها لنصلَ إلى تفاهم مشترك واستراتيجيّة واحدة من منطلق موضوعيّ، وعلميّ نسمّي فيه الأمورَ بأسمائها، ونتحرّر من العواطف والانفعالات، وندخل إلى عالم الحوار العلميّ. فإنْ أصبنا فلنا أجران، وإن أخطأنا فلنا أجرٌ والحمد للّه.

أوّلاً: هل لبنانُ اليوم دولةٌ مستقلّة حرّة باستطاعة حكومتها اتّخاذ القرارات المناسبة دون رعايات وتداخلات إقليميّة ودوليّة؟

LAU - Riyad Nassar Library

ثانياً: ما هي هذه الرعايات؟ ما هو مدى صلاحيّاتها وتداخلاتها؟ هل هي صديقة أو معادية؟ هل تخدم مصلحةَ لبنان وشعبه ككلّ أو فئة منه، أم تجعل من لبنان ورقةً لتصل إلى أهدافها الخاصّة؟

ثالثاً: ما هي الاستراتيجيّة اللبنانيّة بين هذه الملابسات؟

رابعاً: ما هي الشّروط والمطالب التي يضعها العدوّ الصهيونيّ على لبنان وشعبه؟ حتّى هذه السّاعة لم نحظ بأيّ مسؤول لبنانيّ يفصح عن الورقة الإسرائيليّة ليطرحَها على الشّعب اللبنانيّ بكلّ نقاطها وتفاصيلها. أو ليس من حقّنا نحن الشّعبَ أن نعرفَ ماذا يُحاك لنا، ونخرج من دوّامة الجهل والتّهويل؟ أليستِ الحكومةُ اللبنانيّة من الشّعب وللشّعب وتحكم باسم الشّعب؟ فلماذا هذا التكتّم؟ ولماذا يُمنع عن الشّعب التّداولُ والنّقاشُ بالمواضيعِ الأساسيّة الحسّاسة؟

خامساً: إنّ الدولةَ اللبنانيّة وقادتَها لا يبرحون يحذّرون ويتكلّمون عن مطامعِ إسرائيلَ المائيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والاجتماعيّة إلخ... إنّ القادة يحذّرون ويهوّلون على الشّعب بأنّ الكارثة الكبرى تأتي بعد السّلام، إذ إنّ أميركا بواسطة إسرائيل تعمل على اجتياح المنطقة والسّيطرة عليها وكذا وكذا إلى نهاية الحكاية.

ومن ثمّ، حفاظاً على الشّعب اللبنانيّ العربيّ، منعتِ الحكومةُ الكتبَ والمعلوماتِ التي تساعدُه على تفهّم الوجه الآخر للنّزاع، عنيتُ به العدوَّ الصهيونيّ!

فهل الحلّ أن نبقى في الجهل لكي تُمرّرَ علينا المشاريعُ المقرّرة؟

- لماذا يجعلوننا نعيشُ في حالة رعب وخوف وبغض وحقد؟
- أو ليس من واجبنا أن نعرفَ الكثيرَ عن عدوّنا لندخلَ في أعماق استراتيجيّاته فنفضحها ونتحضّر لها؟

أيّ سلام علينا أن نتحضّرَ له إذا كانت آفاقنا مبنيّةً على الخوف والاستغباء والاستجهال؟ وإذا كان القادةُ اللبنانيّون يقرّرون ما هو باطلٌ وما هو حقٌّ لنا، فإنّنا نتوجّه إليهم باسم الحرّية وباسم الحقيقة أن يعطونا فرصةً للمعرفة.

وبعد، هل نحن أقلّ ذكاءً ومقدرة من القادة الصّهاينة؟ فلماذا نعيش في مركّب النّقص هذا تجاه الإسرائيليّ؟ لماذا لا نقلب المعادلةَ ونغلب العدوّ في ملعبه؟

سادساً: إذا احتسبنا المدفوعاتِ والتّضحياتِ البشريّةَ والماديّةَ منذ اندلاعِ حرب ١٩٤٧ حتّى اليوم، فإنّنا لَنجدُ أنّ آلافَ الأرواح قد ذهبت سدىً، وأنّ مليارات الدولارات قد صُرِفت وأُحرقت دون جدوى، وما زلنا مطالبين بتضحيات أكبر وغير محدودة.

لقد أثبتت الأحداثُ في قضيّة تحرير فلسطين التي حملنا أوزارَها أنّنا كنّا مخلصين أكثر من أبنائها وأوفياء وكرماء، وبالرّغم من ذلك وقع أهلُها في أحضان إسرائيل، فلذلك لا نريد أن تتكرّرَ اللعبةُ ومآسيها.

أيّها السّادة، إنّنا لبنانيّون، ونحبّ لبنان بكلّ قوانا، وندافع عنه وعن شعبه كلّه بكلّ ما لدينا. ولكن، نحن لا نقبل أبداً بأن يُقرّر مصيرُنا من الخارج، ولا أن نبيعَ شعبَنا ووطنَنا لنحافظَ على مصالح السّياسة الفرديّة. إنّنا كلُّنا مقاومةٌ ضدّ من يحتلّ أرضَنا ويصادرُ قرارَنا.

إنّه لَمن المرفوض أن نتكلّم عن مقاومة إسلاميّة أو مسيحيّة أو غيرها. كلُّنا مقاومةٌ لبنانيّة تحت راية الشرعيّة اللبنانيّة وحسب. كفانا مزايدات. كلُّنا ندفعُ ثمنَ التّحرير بطرق مختلفة – فكل لبنانيّ، بعمله اليوميّ ودفعِ ضرائبه وألمه وقلمه جوعه وفي تحمّله أوزارَ الدّمار، هو مقاومة.

أيّها السّادة، كلُّنا نتعطّش إلى السّلام الحقيقيّ الذي نقرّره نحن،

نطلب السّلام الذي يجمع أبناء لبنان في عائلة واحدة وصفّ واحد.

نطلب السّلام الذي يعطينا حرّيتَنا وخيارنا، فلا نكون مرتهنين لأيّة فئة دوليّة أو إقليميّة أو غيرها؟

نطلب السّلام الذي يحرّر أرضنا، ويحقّق عودة الفلسطينيين إلى بلادهم.

نطلب السّلام الذي يفتح العالم أمام أبنائنا ويفتح لبنان أمام العالم بأجمعه.

نطلب السّلام الذي يجعل من كلّ لبنانيّ إنساناً عالميّاً يدافع عن الحقّ والحرّيّة.

نطلب السّلام الذي يقطع الجوع والمرض ويعطي الإنسان كرامته التي أهداه إيّاها الله.

نرفض سلام التعصّب والخوف والسّيطرة واغتصاب القرار.

نرفض السّلام البعيد عن الديموقراطيّة.

نرفض سلام الخوف وسلام الاحتلال بكلّ أشكاله.

فهل سيكون هناك سلامٌ حقيقيّ للبنان وأهله؟

الكرة في ملعب اللبنانيين ودولتهم، شرط أن يتّحدوا كفريق واحد، بمفهوم واحد، واستراتيجيّة واحدة. إذا حصل السّلام أو لم يحصلْ، فإنّنا نصرّ على أن تكون تلك الاستراتيجيّة إرادة لبنانيّة من صنع لبنان أي Made in Lebanon وشكراً.

U - Riyad Nassar Library

القسم الأوّل

الجلسة الأولى

الموضوع: **هل لبنان (الرسميّ والشّعبيّ) مؤهّل للدّخول في السّلام الدّائم؟**

الرّئيس: **السّفير فؤاد التّرك**

المحاضرون:

السّفير سيمون كرم	على مستوى الوفاق الوطنيّ:
د. جوزف فاضل	على مستوى الديناميكيّة الثقافيّة الاجتماعيّة الرّاهنة.
المهندس شادي مسعد	على مستوى الحركة الاقتصاديّة

L A U - Riyad Nassar Library

كلمة السّفير سيمون كرم

هل لبنان الرّسميّ والشّعبيّ مؤهّلٌ للدّخول في السّلام الدّائم؟

تكتسب التّسوية بين العرب وإسرائيل، في بُعدها اللبنانيّ، أهميّةً تتعدّى الحيّز السّياسيّ بحيث أنّها تشكّل مسألة تكاد تكون وجوديّة بالنّسبة لكثير من اللبنانيين الذين يشعرون أنّ مستقبلَ بلادهم ومستقبلهم يتعلّق إلى حدّ كبير بما سوف تسفر عنه.

الصّراع العربيّ الإسرائيليّ عمرُه نصف قرن الآن، تزامن اندلاعُه مع قيام الدّولة اللبنانيّة التي حاولتِ التّعاطيَ مع مفاعيله الخطيرة وهي في مقتبل عمرها.

نُخَبُ دولةِ الإستقلال حاولت إبقاء البلد بمنأى عن تداعيات الصّراع أو التّقليل من مفاعيلها، فاستقبلت اللاجئين الفلسطينيين سنة ١٩٤٨، ونأت بالبلاد عن الحروب العربيّة الإسرائيليّة الكبرى التي تلت قيامَ الدّولة العِبريّة على أرض فلسطين.

هذه السّياسة وإن جنّبتِ البلادَ حتميّةَ الإحتلال ومهانته، إلاّ أنّها شكّلت أحد روافد النّزاع الأهليّ الذي اقترن في إحدى مراحله بدخول الجيش الإسرائيليّ إلى بيروت غازياً، ثمّ باحتلال أجزاء واسعة من الجنوب وبعض البقاع ممّا أنتج مفاعيلَ مدمّرةً لا يزال البلدُ يصارع للتخلّص منها حتّى هذه اللحظة.

نخبةُ دولة الطّائف، اختارت، في انعطاف حادّ عن خيارات الحقبة السّابقة، سياسةَ الإنخراط الكامل في الصّراع مع إسرائيل على المستويات السّياسيّة والعسكريّة والأيديولوجيّة، حتّى بعد انتهاج الدّول العربيّة المعنيّة والفلسطينيين سبيلَ التّسوية السّياسيّة استناداً إلى مبدأ تقاسم الأرض الفلسطينيّة وجلاء الإحتلال عن الأرض السّوريّة والأردنيّة بعد المصريّة، منذ انعقاد مؤتمر مدريد.

LAU - Riyad Nassar Library

هذا الخيارُ السّياسيّ الجديد، المستند في واحدة من مكوّناته إلى قناعة مفادُها أنّ قتال إسرائيل قد يكون شرّاً أهونَ من تجنّب الصّراع معها، فضلاً عن حتميّته بموجب موازين القوى الإقليميّة التي حكمت البلادَ بعد الحرب، لم يجنّبْ لبنانَ الضّرباتِ التي تتالت بشكل منهجيّ ومدمّر منذ مطلع التّسعينات وحتّى يومنا الحاضر، كما أنّها لم تقرّبِ البلدَ من حلولٍ تحفظُ مصالحَه في استعادته المنطقةَ الحدوديّة المحتلّة بالاستناد إلى معادلة أمنيّة تقيه وطأةَ القوّة الإسرائيليّة، وإيجاد حلول مقبولة للفلسطينيين اللاجئين إليه، واسترجاع سيادته على أرضه وحرّية قراره واستقلاله السّياسيّ. وقد انعكست هذه السّياسةُ سلباً على تطبيق التّسوية الدّاخليّة التي نصّ عليها الطّائف، وحمّلتِ الإقتصادَ الوطنيّ ما لا قِبَلَ له باحتماله.

وبالقَدْر الذي كان لسياسة الإنخراط في الصّراع العربيّ ضدّ إسرائيل، حرباً وتفاوضاً، مسوّغاتُها الواقعيّة، فإنّ الغلّو الذي صاحب تطبيقَها منذ سنوات، وهو ينبع غالباً من أسباب يتداخل فيها الدّاخليّ بالإقليميّ، جعلها تخرج من الإطار العربيّ والإسلاميّ القائم، لتتبنّى في وهم خطير مفادُه أنّ لبنان يقاتل نيابةً عن العرب والمسلمين جميعهم، لا بل هو يعلّمهم كيف يكون القتال، إلى آخر المعزوفة التي تُصِمّ آذان اللبنانيين صبحاً ومساءً في محنتهم مع الإحتلال المستمرّ. فالدّولُ العربيّة حريصةٌ على عدم تجاوز مقتضيات التّسوية مع إسرائيل في حركتها السّياسيّة والعسكريّة؛ وآخرُ تجلّيات هذا الواقع كان مقرّرات مؤتمر وزراء الخارجيّة الذي عُقد في بيروت لدعم لبنان في مواجهة الإعتداءات الإسرائيليّة. وفيما عدا إيران التي تقدّم مساعداتٍ عسكريّةً محدودة لحزب اللّه، والتي تستخدم معارضتَها للتّسوية كورقة ضغط ومساومة في علاقتها المتوتّرة مع الغرب، لا تتعدّى مواقفُ منظّمة الدول الإسلاميّة مستوى الدّعم اللفظيّ للبنان، فيما غالبيّةُ الدّولِ الإسلاميّة المؤثّرة منخرطةٌ في علاقات مع إسرائيل إلى هذا الحدّ أو ذاك. هذا هو مأزقُ لبنان المستمرّ، رغم تبدّل خياراته السّياسيّة إزاء صراع العرب وإسرائيل. ولعلّه من الإنصاف الإقرار أنّ الصّراعَ العربيّ الإسرائيليّ، إنْ في حقبة تفجّره، أو في مرحلة دخوله مجالَ التّسويات، قد حمل طاقةً تفجيريّة ومخاطرَ تتعدّى إمكاناتِ البلد الصّغير على الإستيعاب والتّحمّل، وذلك بغضّ النّظر عن الخيارات السّياسيّة التي اعتمدها اللبنانيّون، أو تلك التي حُملوا على اعتمادها بحكم الواقعيّة

L.A.U - Riyad Nassar Library

السّياسيّة وإملاءات موازين القوى الإقليميّة والدّوليّة الحاضرة، دائماً بقوّة، في انعكاسات الصّراع العربيّ الإسرائيليّ على بلادهم.

وفيما تقتربُ التّسويةُ بين العرب والإسرائيليين من إحدى أكثر مراحلِها مفصليّةً يجدُ لبنانُ نفسَه أمام احتمالات تتساوى خطورتُها بالنّسبة إلى حاضره ومستقبله. ولا بدّ من التخفّف من بعض المصطلحات الدبلوماسيّة لوصف الواقع واحتمالاته المقلقة:

- فالانسحابُ الإسرائيليّ من الجنوب في غياب اتّفاق مع سوريا يحمل شحنةَ تفجير تتعدّى قدرةَ الدّولة اللبنانيّة وأدواتِها العسكريّةَ والأمنيّة على الضّبط والإستيعاب.
- أمّا الإنسحابُ المتّفقُ عليه بين إسرائيل وسوريا، فإنّه لا يضمنُ عدمَ قيامِ صَفْقةٍ بين القوّتين الإقليميّتين ليس فيها حسابٌ كبير لمصالحِ لبنان الحيويّة في استعادة المكوّنات التي يرتكز إليها وجودُه ككيان منفصل ومستقلّ في هذه البقعة من المشرق، فيما يُعادُ رسمُ خرائطِ دولها لحقبة طويلة مقبلة.

وبالقدْرِ الذي يستطيع اللبنانيون، إلى حدّ معقول، أن يعتبروا أنفسَهم ضحايا بريئة لقوىً أكبرَ منهم، صَنعتْ ببلدهم ما حلّ به من مصائب، فإنّ صراعاتِهم الداخليّةَ، إنْ على السّلطة وأسلابها، أو تلك الصّراعات التي طاولت خلال مرحلة طويلة جوهرَ بلدهم ومعناه ومستقبله وانتماءه وحقيقةَ انتمائهم إليه، شكّلت ولا تزال تشكّلُ معابرَ ملائمةً لتسلّط القوى المحيطة بهم على مصالحهم ومصائرهم.

يُضافُ إلى ذلك أنّ الخياراتِ السّياسيّةَ الكبرى التي اعتمدتها النّخبُ السّياسيّة المتعاقبة، إنْ لجهة إبعاد البلد عن تداعيات الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، أو لجهة الإنخراط بقوّة في هذا الصّراع، حدّ من مفاعيلها إلى حدّ كبير غيابُ التّوافق الدّاخليّ حول شرعيّة اعتمادها وطريقة إدارتها.

وفيما يقترب اللبنانيّون من اللحظة التي سوف يُحدّد فيها مصيرُهم لزمن مديد، وهم مثقلون بربع قرن من النّزاعات الإقليميّة والدّوليّة على أرضهم، فضلاً عن تداعيات نزاعهم الأهليّ، فإنّ لا شيءَ يَعصِمُهم من المخاطر المحدقة بهم سوى اتّفاقِهم على تحديد مشترك لمصالحهم وتصوّر واحد لمستقبل بلدهم.

يقع في مقدّمة هذه المصالح استمرارُ لبنانَ كياناً قائماً في المشرق العربيّ، واستمرارُ الهويّة اللبنانيّة من ضمن الإنتماء العربيّ الواسع: هويّة جامعة لكلّ اللبنانيين، معبّرة عن خصوصيّتهم وأسلوب حياتهم وطريقة العيش التي تميّز بها هذا البلدُ وتعلّق بها أهلُه.

ولن يتمكّنَ اللبنانيون من ضمان استمرار صيغة العيش الخاصّة في بلدهم إلاّ من خلال تحقيق ما نادى به الإرشاد الرسوليّ لجهة قيام نظام سياسيّ واجتماعيّ عادل ومنصف يحترم الأشخاصَ وجميعَ الإتّجاهات التي يتكوّن منها البلد.

كذلك يتعيّن أن يضمن هذا النّظامُ المشاركةَ المنصفة في المسؤوليّات داخل الدّولة، وأن يضمنَ دورَ كلّ مكوّنات المجتمع دون أيّ استثناء في الحياة الاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة.

قد أوضح الإرشاد أنّ قيام هذا النّظام العادل لا يتمّ إلاّ إذا استعاد لبنانُ استقلالَه التّام وسيادتَه وحرّيّةً لا لُبسَ فيها.

منذ انعقاد مؤتمر مدريد قبل نيّف وتسع سنوات، تميّز لبنانُ عن سائر المشتركين بغيابه المتمادي عن المفاوضات، بحيث أنّ ملفّه المثقلَ بأكثرَ من قضيّةٍ ذاتِ أهميّة حيويّة، بالكاد جرى فتحُه.

فباستثناء اشتراك لبنان في جولات التّفاوض العشر التي عُقدت في بداية التّسعينات، غاب لبنان غياباً لامس الغيبوبةَ، وتبدّل موقفُه السّياسيّ بتبدّل الحاجات السّياسيّة لشركائه المفاوضين حتّى كاد هذا الموقفُ أن يصبح نوعاً من التّعويذة غيرِ المفهومة المعاني، وتقهقر وضعُه التّفاوضيّ إلى الحدّ الذي أصبح طلبُ حضوره يشكّل ورقةَ ضغط في يد المفاوض الإسرائيليّ كما كشف مؤخّراً الرّئيس المصريّ، وبحيث لم تعدِ الأطرافُ المؤثّرة تشعرُ أنّه يتوجّب عليها إطّلاعُ المسؤولين اللبنانيين على مجريات الأمور.

وفيما يتعدّى الغيابَ، يسود الرّأيَ العامّ شعورٌ غامر أنّ الطّبقةَ السّياسيّة الحاكمة اليوم، بمعزل عن تغيّر الحكومات وتبدّل العهود، عاجزةٌ عن الإضطلاع بالمسؤوليّات الوطنيّة النّاتجة عن اشتراك لبنان في مفاوضات التّسوية التي سوف تحدّد مستقبلَ المشرق ولبنان.

L.A.U - Riyad Nassar Library

إنّ التغييب المتعمّد والمتمادي للتيّار السّياسيّ المتمسّك بالهويّة اللبنانيّة وباستقلال لبنان وحرّيّة قراره وضرورة التّعبير عن مصالحه الجوهريّة في مفاوضات التّسوية، من شأنه تعميقُ الأزْمة الوطنيّة وتبديدُ صدقيّة الدّولة وشرعيّتها في تولّي الأحكام في هذه المسألة أو غيرها.

أمّا إذا توفّرتِ الإرادةُ والنيّة الحسنة للإنعطاف بالأوضاع باتّجاه إنتاج توافق داخليّ حول هذه القضيّة الجوهريّة، فإنّ الخطوةَ الأولى تكون بتشكيل حكومة اتّحاد وطنيّ تعبّر عن وحدة وطنيّة حقيقيّة، ويقف وراءها اللبنانيّون فيما تتولّى الإمساكَ بموضوع المفاوضات توصّلاً إلى حلّ يعبّر عن مصالح لبنان لجهة إزالة الإحتلال، واستعادةِ المناطق المحتلّة وأهلها، وبسطِ سلطة الدّولة فيها، وإيجادِ الحلول المقبولة بالنّسبة إلى مصير اللاجئين الفلسطينيين، وضمانِ استمرار لبنان كياناً سيّداً ومستقلاًّ وحرّاً في المشرق العربيّ.

إنّها لحظةُ الحقيقة بالنّسبة إلى كلّ اللبنانيين، لحظة يقفون فيها أمام مصيرهم حيث يتعيّن عليهم أن يُمسكوه بعقولهم وجوارحهم معاً توخّياً للخلاص ولمستقبلٍ أفضلَ لأجيالهم المقبلة.

كلمة د. جوزف فاضل

ديناميكيّة سلام أم ديناميكيّة حرب؟

لقد طلب منّا منظّمو هذا المؤتمر - مشكورين - معالجةَ المسألة الآتية: هل اللبنانيّون «دولةً وشعباً» مؤهّلين للسّلام؟ ويبدو لي أنّ معالجةَ هذا الموضوع تطرح تساؤلاتٍ متعدّدةً بدءاً من اكتشاف المؤشّرات والمعايير الحقيقيّة التي تدلّ على هذا التّأهيل نفياً أو تأكيداً، إلى الارادة السّياسيّة الواضحة في السّلام، أو العكس إلى الارادة غير الواضحة المعالم التي تختبىء غاياتُها المتعدّدةُ وراء هذا التّعبير، أي: هل نريد حقيقةَ السّلام أم نريد شيئاً آخر باسم هذا السّلام؟ وهل وصل فينا الضّياعُ للتّفكير مثلاً بأنّ للحرب منافعَ قد تمنعنا من تأهيل أنفسِنا للسّلام؟ بمعنىً آخر، **هل نحن في إطار ديناميكيّة سلام أم ديناميكيّة حرب؟**

قبل البدء في معالجة الموضوع لي بعضُ الملاحظات: (١) إنّني معنيّ في معالجة الموضوع من الجانب اللبنانيّ، ومن هذا الجانب فقط. ويبقى على المحلّلين من كلّ الأطراف المتنازعة النّظرُ في قوى تأَهُّلِهم للسّلام. (٢) إنّ بدء المفاوضات ما بين الأطراف يعني الالتزامَ بمبدأ إرساءِ السّلام، إذ إنّنا عندما ندخل في عمليّة المفاوضات نكونُ قد التزمنا بمبدأ عدم العودة إلى الحالة السّياسيّة السّابقة لها، ونكون قد دخلنا في عمليّة، غايتُها إرساءُ السّلام النّهائيّ مهما طالتِ المفاوضات، عابرةً مرحلةَ المفاوضات ومرحلةَ التّسوية ومرحلةَ التّطبيع حتّى المرحلة النهائيّة (أي إرساء السّلام النّهائيّ). (٣) إنّ دراستي لديناميكيّة السّلام نابعةٌ من تقسيم أفقيّ للقوى السّياسيّة أو الطّائفيّة في لبنان، إذ إنّ في كلّ قوّة أو طائفة اتّجاهاً يصبو إلى السّلام، بينما الاتّجاهُ المعاكس يعملُ لصالح الديناميكيّة الصّداميّة، بالرّغم من المفاوضات القائمة. فما هي المؤشّرات والمعايير التي تؤكّد أو تنفي ذلك؟

L.A.U - Riyad Nassar Library

المعيار الأوّل: الاستفتاء الشّعبيّ. هلاّ سألنا الشّعبَ اللبنانيّ عن استعداده للسّلام؟ هلاّ سألناه في استفتاء شعبيّ متحرّر من كلّ التّأثيرات عن رأيه، وهو الذي تحمّل ولا يزال، منذ ٢٥ سنة، لوحده أوزارَ الحروب الدّائرة على أرضه؟

المعيار الثّاني: هل نشهد هبوطاً في مستوى «العدائيّة المتبادلة» وتحسّناً في مناخات «الثّقة المتبادلة» ما بين الفرقاء؟ فإنّ عسكرةَ الخطاب السّياسيّ الرّسميّ (وخاصّة خطاب بعض النّواب) وعسكرةَ وسائل الاعلام، إضافةً إلى العمليّات العسكريّة القائمة على الأرض، إنّما من شأنها تقويةُ وتعبئةُ العدائيّة القائمة، لا إحباطُها. وإذا كان من المفترض أن يتازمنَ هبوطُ هذه العدائيّة مع بدء المفاوضات، فما نراه هو العكسُ تماماً.

المعيار الثّالث: هل اقتنعنا جميعاً بعدم جدوى اللجوء إلى القوّة والعنف، أم إنّ اللجوء إلى العنف والقتل والقوّة – ونتبجّح بذلك – يبقى العنصرَ الأساسيّ في القناعات؟

المعيار الرّابع: هل ابتدأنا نتحاشى ونحتوي الفرصَ المولّدة للصّدامات المسلّحة، أم إنّنا لا نزال نقتنصُ الفرصَ المولّدة لهذه الصّدامات بالذّات؟ وللتّعبئة الجماعيّة للحرب مدلولاتُها، كما للبيانات العسكريّة أيضاً.

المعيار الخامس: هل بدأنا نعالج النّزاع العربيّ الاسرائيليّ من زاويته السّياسية أساساً، حاملين حلولاً سياسيّة وديبلوماسيّة فقط، أم ما زلنا نراه نزاعاً ذا طبيعة إسكاتولوجيّة، تمتدُّ نهايتُه إلى يوم «القيامة – الحشد» وتكون نهايته حتماً بالانتصار، أي بإبادة الآخر وإقامة سلام... هو سلامنا نحن.

المعيار السّادس: ما هي حقيقةُ مشروعنا السّياسيّ من خيارات الحرب وخيارات السّلام؟ ما هي طبيعته: أهو مشروع تيوقراطيّ؟ ديمقراطيّ؟ شموليّ؟ وما هي ظواهرُه وباطنُه؟: أهو مشروع سلام؟ أم مشروع حرب يخدم مصالحَ خارجيّةً متعدّدة (إيرانيّة – سوريّة – إسرائيليّة). ولأيّ مدى تؤخذ مصلحةُ لبنانَ العليا في عين الاعتبار، وهل تمكّنا من تحديد مصلحة لبنان العليا خارج إطار مصلحة القوى السّياسيّة الدّاخليّة والخارجيّة على السّواء.

المعيار السّابع: وهو المعيار المرتبط بالتّصوّرات الثّقافيّة والذّهنيّة، ومنها:

أ– ثقافة الآخر وتصوّرنا لثقافة الآخر أو لحالة الآخر، وهل هذه خالية من العنصريّة واللاساميّة (من تشكيك في المحرقة إلى تحميل «اليهود» جرائم العالم)

ب– الثّقافة الأسطوريّة، وهل ثقافتنا خلت من أمل إزالة إسرائيل من الوجود، أو من الحصول، على سبيل المثال، على ٧٠٠ مليار دولار من التّعويضات.

ج– ثقافة الموت أو NECRO-CULTURE، عندما نحثّ شبابنا على الشّهادة متناسين عقدةَ إبراهيم والتّضحية بالابن في سبيل الله ورفض الله لهذه التّضحية.

د– الثّقافة المانويّة، أي ثقافة العدوّ والبطل، والوطنيّ والعميل، والأبيض والأسود، وأبلسة الطّرف الآخر، ومكافأة أوكاموتو (المجرم الذي قتل ٢٥ مدنيّاً)

هـ– الثّقافة السريّة واحتكار المعلومات والتّعتيم الإعلاميّ، وتطبيق مبدأ الدّيبلوماسيّة السّرّيّة.

و– ثقافة الاستبعاد وحصر النّقاش حول الحرب والسّلم بأبواق الحرب فقط، واستغلال مفهوم الأمن القوميّ لممارسة القمع الفكريّ.

ز– ثقافة الرّعب وإعطاء أسطورة الهيمنة الاسرائيليّة، في حال إرساء السّلام على الاقتصاد والثّقافة، الأولويّةَ في ترويج الفكر المناوىء للسّلام.

الخلاصة

– نحن في ديناميكيّة حرب، لا في ديناميكيّة سلام.

– نحن راجعون نحو العنصريّة واللاساميّة، بينما تعدّاها سائر العرب.

– نحن نرفض ديبلوماسيّة المفاوضات رافضين المشاركة فيها أو في «المتعدّدة الأطراف» بالرّغم من مصلحتنا في المشاركة فيها.

– نحن نكثّف من أعدائنا، ونحمل على أصدقائنا، وخاصّة نحمل على أميركا، لأنّها تعمل للسّلام، بينما يشكرها غيرُنا (من سوريين وفلسطينيين) لدورها كراعٍ صالح للمفاوضات.

– نحن ذاهبون إلى الحرب، بينما الحروب أصبحت مرفوضةً دوليّاً وإقليميّاً، وبينما أصبح شعبُنا أكثرَ الشّعوب العربيّة المؤيّدة للسّلام.

فوجب علينا أن نغيّر في مساراتنا وخياراتنا بدءاً بتحديد الخيار الأساسي، وهو: هل نريد السّلام، أم الحرب؟ ونستنبط منطقاً متطابقاً مع خياراتنا الأساسيّة. كما علينا الرّفض في ثقافتنا الاعلاميّة للسّياسة العنصريّة التي اعتمدناها. ولْتقمْ وزارةُ الاعلام بفتح وسائل الاعلام لغير أبواق الحرب ومعبّئي الحقد الجماعيّ.

L.A.U - Riyad Nassar Library

كلمة المهندس شادي مسعد

هل لبنان (الرّسميّ والشّعبيّ) مؤهّل للدّخول في السّلام الدّائم؟

على المستوى الاستراتيجيّ والحركة الإقتصاديّة

ما ندعوه «عمليّة السّلام» هو هذا النّشاط الدبلوماسيّ المكثّف المتعدّد الأطراف الهادف إلى تحقيق «تسوية سلميّة»، أو تحقيق «إنهاء حالة حرب» بين إسرائيل والذين لم يتمّ تحقيق «السّلام» معهم بعد؛ وهذا سيؤول، حتماً، إلى صيغ «اتّفاقات» بيننا وبين إسرائيل.. أوّلها «إنهاء حالة الحرب» مقابل تراجع إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران وتطبيق القرار ٤٢٥..

لبنان مُهيّأ رسّمياً لإنهاء حالة الحرب. وأمّا ما يُدعى «سلاماً دائماً شاملاً بعلاقاته الطبيعيّة» فقضيّتُه معقّدة، دونها متاعبُ، ومشاكلُ كثيرة.. فهي ستكون بعد إنهاء حالة الحرب موضوعَ مباحثات ومفاوضات باردة ترتبط بمواقفنا التّاريخيّة من إسرائيل، وبمصلحة إسرائيل التي لا تريد أن تصلَ المباحثاتُ إلى نهاية حاسمة، وذلك:

١- لأنّ لا مصلحة لإسرائيل في تحجيم نفسها إلى حدود ٤ حزيران؛ فهذا ينقض المشروعَ الصهيونيّ جُملةً.. فمصلحتها هي إبقاء قضيّة «الحدود»، وبالتّالي قضيّةُ الدستور وحقوق الانسان معلّقة.

٢- لأنّ تصوّر سفارة إسرائيليّة في بيروت أو دمشق هو اليوم، وإلى أجل غير مسمى، أمرٌ يصعب تقبّله!

إسرائيل اليوم وغداً، ستظلّ ترفع شعار المطالبة «بالسّلام الشّامل»، لأنّها تعرف أنّ تحقيقَه مستحيل. ودمشق ولبنان سيتابعان في طلب التّراجع عن الأراضي المحتلّة في ٥ حزيران وبعده، دون قيد أو شرط، تطبيقاً للقرارات الدوليّة.. وفي جعبتهما، للمرحلة

المقبلة، مرحلةِ ما بعد إنهاء حالة الحرب، متطلّباتٌ ترفض إسرائيل تحقيقَها، **أوّلُها وضعُ دستور للدّولة العبريّة تحدّد فيه حدود إسرائيل النهائيّة، وكتابةُ مقدّمة لهذا الدستور تثبت «حقوق الإنسان»، ما يعني حقوق مليون فلسطينيّ مقيم في أرض الـ ٤٨، كمواطنين مساوين في الحقوق والواجبات لليهود، والغاء «القوانين الأساسيّة» التي تمنع المواطن الفلسطينيّ من شراء أرض، وامتلاك عقار، ودخول مؤسّسات الدولة، وحريّة الانتقال والعمل في المرافق الإداريّة والاقتصاديّة المختلفة..**

التّراجُع عن الأراضي ممنوعٌ، دينيّاً، إلاّ إذا كان هذا التّراجعُ يخفّف من دماء اليهود. فالحاكمُ في إسرائيل يحتاج إلى أن تراق دماء اليهود حتّى يبرّرَ قرارَه بالتّراجع عن الأراضي المحتلّة.. من هنا حاجةُ الحاكم الاسرائيليّ إلى «الورطة» اللبنانيّة. وهذا يفسّر الضجيجَ الذي تفتعله الادارة الاسرائيليّة كلّما مات جنديّ يهوديّ في لبنان: إنّها في حاجة إلى تأزيم وجودها في لبنان حتّى تبرّر لليهود المعارضين انسحابَها من الجولان ولبنان..

إنّ هستيريا دايفيد لايفي موجّهة، بشكل خاصّ إلى اليهود. هو يريد أن يقولَ لهم إنّ تراجعَنا ضروريّ لأنّ حياة أطفال إسرائيل في خطر..

عندما نعلم أنّ الدولة العبريّة هي دولة «منظّمات» تملك هي المستعمراتِ والمزارعَ والمدارس والمصارف، وتحتضن هي الجماعاتِ اليهوديّةَ بخدماتها التّربويّة والصّحيّة والاجتماعيّة والتّرفيهيّة والثّقافيّة.. نفهم أنّ «الحاكم الاسرائيليّ» هو «منظّمات» حاكمة، وأنّ المعارضة الاسرائيليّة هي «منظّمات» معارضة.. ونُدرك أنّ حاجةَ الحاكم إلى الدّعم الخارجيّ هي حاجة مصيريّة. ولا نعني بالمصيريّة، هنا، مصير حكمه أو ولايته، بل مصير الاستقرار العام للدّولة العبريّة.

فالدّولة العبريّة مهدّدة بالتفجّر، لأنّها دولة «منظّمات»، لا دولة شرعيّة حسب الوصف العالميّ للدّولة..

LAU - Riyad Nassar Library

فالكنيست مجلس تمثيليّ لا سلطةٌ تشريعيّة. هو مجلس تمثيليّ يصدر قراراتٍ بروتوكوليّةً فقط. ولقد صدر عن المحكمة العليا في إسرائيل قرارٌ واضح يقول بطرافة أنّ اليهود غيرُ ملزمين بأيّ (قانون) يصدر عن الكنيست..

سياستنا الحاليّة تحشر إسرائيل. والحاكم الاسرائيليّ يعرف أنّ عليه أن يتّخذ «قراراً شجاعاً» كما يقولون في لغة الاعلام الدبلوماسيّ الهادف إلى التّحضير للتّراجع..

والإدارة الأميركيّة تعرف أنّ حزبَ العمل الحاكم يحتاج إلى دعم خارجيّ ليصمد في وجه المعارضة الدّاخليّة، وليقتنع وليُقنع خصومَه أنّ التراجعَ عن الجولان ولبنان ضرورة أمنيّة مصيريّة لإسرائيل.. وإلاّ ستخسرُ إسرائيل كلَّ ما حقّقته من اتّفاقات سلام في محيطها العربيّ. من هنا حاول باراك تحويلَ وهج التّظاهرة العربيّة الضّخمة الدّاعمة للبنان ومقاومته، ليعزّز موقفه تجاه خصومه في الدّاخل.

إنّ التّصعيد يبدو وكأنّ غرضَه خلقُ مناخ ملائم لمظاهرة عربيّة تهدّد إسرائيل بإلغاء كلّ اتّفاقات السّلام المعقودة معها حتّى الآن. من هنا يفسّر كلام الرّئيس المصريّ حسني مبارك، عند مجيئه المفاجىء إلى بيروت؛ جئت لأقول إنّ عمليّة السّلام باتت مهدّدة كلّها! أي بما في ذلك السّلام مع مصر!

هذا الكلام هو ذروةُ الدّعم الذي يمكن لباراك أن يستغلّه في مواجهة خصومه، أو المتردّدين من المنظّمات غير الحاكمة، على القبول بالتّراجع عن الجولان ولبنان.. فصار ممكناً له طرحُ الموضوع في الكنيست؛ وَطَرَحَه وأخذ به قراراً.

خلال ذروة التّصعيد اللبنانيّ الاسرائيليّ، شاهدنا في ما يشبه المفاجأة، ذروةَ التّصعيد العربيّ الاسرائيليّ. وشاهدنا قراراً من الكنيست بالتّراجع عن الجولان، قراراً مربوطاً باستفتاء شعبيّ عامّ.

وعليه، فالتّكتيك اليهوديّ الدّائم هو إبقاءُ كلّ الأمور معلّقة، ومتعلّقة بمتغيّرات. هذا، يجب أن يعني لنا أنّ الزّمنَ المقبل مفتوحٌ على مزيد من الحاجة إلى التّصعيد..

هل لبنان مهيّأ لدخول عمليّة السّلام؟

مفاوضات المرحلة الثّانية أي «السّلام الشّامل» ستفرض على إسرائيل النّظرَ في تكويناتها السّياسيّة والاجتماعيّة الداخليّة، بدءاً من واقع تكوينها الدّستوريّ القانونيّ المنافي للأعراف الدّوليّة.

يقولون بالدّيمقراطيّة الاسرائيليّة، وسيكون محور تصدّينا لطلب «السّلام الشّامل» طلب تفسير هذه الديمقراطيّة، وكشف النّقاب عن ذكر أبسط قاعدة ديمقراطيّة إطلاقاً، وأعني قاعدة أنّ الديمقراطيّة هي مبدأ حكم الشّعب، الذي منه تتسلسل كلّ القواعد الحقوقيّة السياسيّة الأخرى، كقاعدة مساواة المواطنين أمام القانون، وفراديّة العلاقة بين المواطن والدّولة.

حتّى الوصف الحقوقيّ السّياسيّ للمواطن في إسرائيل أمرٌ مستحيل في نطاق سياسيّ محكوم بالتّوراة والتّلمود... ولهذا لا «جنسيّة إسرائيليّة» للمواطنين المقيمين في كنف «الدّولة العبريّة»: في إسرائيل، توزّع وزارة الداخليّة على «المواطنين» وثيقة إسرائيليّة تقول لحاملها إنّ جنسيّته أو هويّته القوميّة هي مسلم، أو درزيّ، أو مسيحيّ، أو يهوديّ. فالدّولة العبريّة لا تعترف بوجود «مواطن إسرائيليّ».

في إسرائيل، الأرضُ ملكٌ عامّ لكلّ يهود العالم، وأحدُ القوانين الأساسيّة الأربعة يحرّم بيعَها لأيّ كان.. فإسرائيل لا تستطيع أن تفتح أبوابَها للرّساميل العربيّة، ولا تستطيع أن تتعاملَ مع أبنائها، اليهود أو غير اليهود، تعاملاً شرعيّاً، مثل سائر دول الأرض، مؤسّساً على الحقّ في الملكيّة الشّخصيّة.

في المرحلة الثّانية، ستكون الحرب بيننا وبين إسرائيل حربَ حقوق وحربَ مصالح حيويّة، أساسُها الحقوق. وسندرك نحن أنّ الحقوقَ، أساسُها المفاهيم.

وسيكون علينا أن نهيّء أنفسَنا – خلال تصدّينا لطبيعة الدولة العبريّة – لإعادة النّظر في مفاهيمنا، وقوانيننا ودستورنا.

L.A.U - Riyad Nassar Library

إذا قلنا لإسرائيل أنتِ لستِ دولة، بل تكوينٌ سياسيّ عسكريّ حاصل من (تواضع) منظّمات عرقيّة مذهبيّة.. ولهذا أنت عاجزة عن بناء نظام ديمقراطيّ يقرّه المجتمع الدوليّ.. فإنّ إسرائيل ستقول لنا، في لبنان: أنتم دولة طوائف، والشّعب في لبنان مجموعة طوائف، والسّلطة في لبنان هي حاصل اتّفاق طائفيّ صُنع في الطّائف!

وما لم يحسمْ لبنانُ أمرَه على كلّ المستويات، خصوصاً في تركيبته السّياسيّة، ويبدأ بتحصين واقعه سياسيّاً واقتصاديّاً بدءاً ببناء نظام ديمقراطيّ حقيقيّ على أسس ديمقراطيّة حقيقيّة: من مفاهيم وقوانين تمكّنه من دخول معركة المصالح الحيويّة مع إسرائيل، إنْ لم يفعلْ هذا، فانّه سيقدّم لليهود أفضل ذريعة وأقوى حجّة للمتابعة في استخدام سلاح «السّلام الشّامل والتّطبيع».

وحده لبنان، إكثاريّ التّكوين، يمكنه أن يُسقطَ من يد إسرائيل هذا السّلاح. ووحده يمكنه أن يفضحَ عنصريّة الدولة العبريّة ومنافاتها لأبسط قواعد النظم الديمقراطيّة.

إنّ لبنان مهيّأ للدّخول في عمليّة التّسوية المطروحة الآن، والتي تعني إنهاء حالة الحرب مقابل استعادة الأرض المحتلّة من جنوبه وبقاعه الغربيّ وتنفيذ كلّ القرارات الدولية المتعلّقة بهذا الشّأن من قبل إسرائيل. لكنْ، لا لبنان الرسميّ ولا الشّعبيّ قادر على الدّخول في عمليّة «سلام شامل» كما ذكرنا سابقاً، وذلك لسببين:

أوّلاً: لأنّ لبنان يفاوض جماعة تطلب منه الاعتراف لها بحقوق ليست لها.

ثانياً: لأنّهم جماعة يطالبون «بحقوق» لا حدود لها. لذلك، فإنّ هذا السّلام يحتاج إلى خيار في استراتيجيّة المفاوضات.

أمّا عن دخول لبنان في عمليّة «السّلام التّسوية» فأعتقد أنّ لبنان هو في طريق إنجاز تهيئة ظروف ومناخ هذه التسوية والتي تتمثّل في أن يكون مهيّأً على مختلف المستويات بدءاً من ترسيخ الوحدة الداخليّة ومن تمتين واقعه الاقتصاديّ وتفعيل مؤسّساته وإلى تطوير قوانينه التي تصبّ في هذا الاتّجاه.

إنّ إسرائيل التي تطلع اليوم إلى الأسواق العربيّة، وتحديداً أسواق الخليج وأسواق الدول المجاورة لها، لن تقلق إلاّ من المسار اللبنانيّ القادر في ظلّ العهد الحالي الذي يعمل على تفعيل مؤسّساته واستعادة موقعه الاقتصاديّ واستعادة دوره والاستفادة من طاقاته البشريّة، من منافستها.

وإذا كانت إسرائيل نجحت، في خلال سنوات الصّراع الطّويلة مع العرب، من إنهاكهم وجعلهم يوظّفون جزءاً مهمّاً من إنتاجهم ومواردهم الاقتصاديّة والماليّة للمجهود العسكريّ لحماية أمنهم وشعوبهم من اعتداءاتها، أو لنزاعات فيما بينهم، نراها تتطلّع اليوم في مرحلة السّلام وما يليه إلى الموارد العربيّة في منطقتنا لتقاسمهم إيّاها مياهاً وأسواقاً وموارد طبيعيّة واقتصاديّة أخرى.. مستفيدة من الدور المعطى لها عالميّاً والذي سيجعل منها محورَ النّظام الاقليميّ الجديد الذي يرسم للمنطقة.

فهي، وإنْ كانت تعيش كما العرب أجواء حرب وصراع معهم، إلاّ أنها كانت، طوال هذه السّنين، تتنعّم بالمساعدات على أنواعها في مجالاتها العسكريّة والماليّة والماديّة، وتسعى إلى تطوير ذاتها تقنيّاً واقتصاديّاً. وهذا ما يميّزها عن محيطها الذي تسبقه بأشواط في هذه المجالات. فكلّنا يعرف التقنيّة الأميركيّة العالية، وكيف يعمل اللوبي اليهوديّ بدعم من الإدارة الأميركيّة على نقل الـ Silicon Valley في كاليفورنيا إلى تلّ أبيب، حيث يُعتبر اليوم ثاني أو ثالث أهمّ مركز تقنيّ عالٍ High - Tech في العالم، وهو ما تستعمله إسرائيل حاليّاً في صناعاتها وخدماتها العسكريّة، ولكن على المدى البعيد تريده أن يتحوّل مدنيّاً فمن أفضل من أسواق ٣٠٠ مليون عربيّ لتصريف هذا الإنتاج مع عجز عربيّ كامل عن دخول عالم الـ High - Tech، والوحيد الأقرب إلى الدخول هو لبنان بطاقاته البشريّة والفنيّة العالية؛ وهنا خيارُنا إمّا البدء في عالم المنافسة، واللبنانيّ معروف منذ فجر التّاريخ بالتفوّق والنّبوغ والثّقافة العالية، أو الخيار الآخر وهو العمل كسماسرة تجاريين ما بين إسرائيل والعالم العربيّ.

إننا نتطلّع إلى هذا العهد ومؤازرته في المباشرة بالنّقلة النوعيّة على صعيد الاستفادة من الطّاقات والخبرات اللبنانيّة العالية، ومساندته على صعيد تطوير نظامه ومؤسّساته وتحديث قوانينه التي تمكّنه من بلوغ مرحلة السّلام أو التّسوية بأقلّ قدر من الخسائر أو بأقلّ

كلفة وأكثر ربحاً، ليحقّقَ في السّلام النجاحَ الذي حقّقته في سنوات الصّراع من خلال مقاومته والإلتفاف الرسميّ والشّعبيّ حولها الذي أجبر إسرائيل على اتّخاذ قرار الإنسحاب.

وإنْ لم نؤازرْ هذا العهدَ في نقلته النوعيّة وبقينا أسرى دولةِ الطّوائف والمصالح والمحسوبيّات، فإنّ إسرائيل ستسبقنا حتماً، وستقطف ثمارَ السّلام الذي تنفرد بإدارته على وقع مصالحها وأهدافها.

L.A.U - Riyad Nassar Library

القسم الثّاني

الجلسة الثّانيّة

الموضوع: **هل نفاوض إسرائيل، وكيف؟**

المحاضران: **الوزير ميشال إدّه والنّائب محمّد رعد**

LAU - Riyad Nassar Library

كلمة الوزير ميشال إدّه

هل نفاوض إسرائيل، وكيف؟

على مدى عقود من الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، كبّل العربُ أنفسَهم بمواقفَ وسياساتٍ غلب عليها طابعُ الإكتفاء بالشّعارات التي عجزت عن الفعل وإن أرضت الإنفعال، وحافظت على خطاب الحرب دون أن تسعى إلى بناء مقوّماتها وتوفير عناصرها وشروطها المعنويّة والماديّة الملموسة، ولم تُفلحْ في جعل الحقّ العربيّ المشروع حقيقةً مرئيّة، مسموعة، حاضرة في وعي الرّأي العام العالميّ وأوساطه الدوليّة التي أوقعتها اسرائيل في شرك مزاعمها الصهيونيّة وتزييفها المنهجيّ لحقائق الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، فظلّت ميّالةً، لفترة من الزمن، إلى التأثّر بوجهة النّظر الصهيونيّة، والقائمة، من حيث الجوهرُ، على تصوير إسرائيل بكونها الضحيّةَ المسالمة البريئة، وعلى تصوير العرب بكونهم الجلاّدين المعتدين على الدّوام.

ولقد تجسّدت تلك المواقفُ والسّياساتُ العربيّة الإنفعاليّة أكثرَ ما تجسّدت، في لاءات الخرطوم الثلاث: لا للمفاوضات، لا للإعتراف، لا للسّلام مع إسرائيل.

إنّ عدمَ واقعيّة هذه اللاءات، أي عدم استنادها إلى وقائعَ عربيّةٍ ملموسة من التّضامن العربيّ الجامع الحاسم، ومن التّحضير والإعداد الماديين اللازمين، لم يحوّلْ فقط هذه اللاءات إلى مجرّد شعارات لفظيّة واهية مبنيّة على سراب الوهم؛ بل إنّه ألحقَ ضرراً كبيراً جدّاً بقضيّتنا العربيّة المحقّة، بمجرّد أن برز العرب، في أنظار العالم، دعاةَ حروب دائمين حتّى وإنْ لم يكونوا هم البادئين في خوضها، ورغم كون إسرائيل هي التي تشنّها عليهم بصورة دائمة.

ذلك الرّفض العربيّ بلاءاته الثلاث لم يكن يُفْهَم من قبل الرّأي العام العالميّ إلاّ بكون العرب هم أصحابُ مشروع الحرب، وبأنّ إسرائيل هي صاحبةُ مشروع سلام.

LAU - Riyad Nassar Library

لقد تسنّى لاسرائيل أن تخدعَ العالم رَدْحاً من الزّمن بمزاعمها «السّلميّة» تلك، ليس فقط نتيجةَ ترسانتها الإعلاميّة الصهيونيّة، والسّيطرة الصّهيونيّة المبسوطة على معظم وسائلِ الإعلام في العالم، بل هي تمكّنت من ذلك أيضاً نتيجةَ التّداعيات السّلبيّة التي نجمت عن تلك السّياسات العربيّة غير الواقعيّة، حتّى عندما – وخصوصاً عندما – بالغت في اتّكالها على ظروف الحرب الباردة إلى حدّ الإستعفاء شبهِ الكامل من مسؤوليّاتها هي، تجاه قضيّتها القوميّة، وتلزيمها بصورة شبه كاملة لأحد معسكري تلك الحرب الباردة.

هذه الحقائقُ العربيّة، وبتداعياتها السّلبيّة الضارّة على الصّعيد الدوليّ ولغير الصّالح العربيّ العامّ، لم تعرفْ تبديلاً إلاّ بالموقف التّاريخيّ الذي اتّخذه الرئيس حافظ الأسد عام ١٩٩١، والذي قلب تلك المعادلةَ السّائدة في المنطقة وفي العالم رأساً على عقب. وهذا، عندما أعلن القبول بالقرار ٢٤٢، والمشاركة في مؤتمر مدريد على أساس الأرض مقابل السّلام. فأحدث بموقفه هذا ذلك الإنعطافَ النّوعيّ، وذلك التّحوّلَ النّوعيّ للصّالح العربيّ برمّته، وبدّد خديعةَ إسرائيل، وفضحِ زيف إدّعاءاتها «السلميّة»، وبرهن للعالم أنّ العربَ هم الذين يملكون المشروع الحقيقيّ للسّلام، وأنّهم جادّون مخلصون في السّعي إلى تحقيقه.

لقد جعل الرّئيس الأسد، عبر ذلك الموقف، قضيّةَ السّلام في المنطقة خياراً استراتيجيّاً عربيّاً، لا سوريّاً فحسب، أرساه وحدّد جوهرَه وأسسَه بمفهوم السّلام العادل والشّامل. وهو وحدَه السّلامُ القابل للحياة، لأنّه يفترض، كيما يقوم، تخلّيَ إسرائيل عن طابعها العنصريّ التّوسعيّ العدوانيّ، فيضع هذا السّلام حدّاً نهائيّاً للحروب والويلات والنّزاعات الدمويّة والتّدميريّة في المنطقة.

هذا الخيارُ الستراتيجيّ كان يستلزم بداهةً، وبالطّبع من قبل العرب جميعهم، توحّدَهم حول هذا الموقف السّلميّ الحقيقيّ، وتضامنَهم الحقيقيّ الدّاعم لهذا النّهج المتمسّك بالحقوق العربيّة، المدافعِ عن الحضور والمستقبل العربيّ، مثلما كان يستدعي، في الوقت نفسه، التّماسكَ العربيّ، والإجماعَ العربيّ، والحرصَ العربيّ الواحد على آليّة

في التّفاوض مع إسرائيل لا تمكّنها قطعاً من استفراد كلّ دولة عربيّة على حدة، والتغلّبِ عليها بفعل الإستفراد هذا.

واقعُ الأمر العربيّ كان، ولشديد الأسف، بخلاف ذلك. فعرفات فضّل الإرتماء في أحضان إسرائيل، وسلك مهرولاً طريق «أوسلو» التي ضيّقت الخناقَ على الشّعب الفلسطينيّ، ووضعت قضيّته وحقوقه المشروعة وتاريخه الكفاحيّ في أيدي جلاّديه الصّهاينة أنفسهم. وتمكّنت إسرائيل من جعل طريق التفرّد، وسياسةِ التّخاذل والتّنازل، «نهجاً عربيّاً» استسلاميّاً، مقابل نهج الصمود والسّلام الحقيقيّ الذي أرساه الرّئيس الأسد. وكان الإتّفاقُ المنفرد الآخر، الأردنيّ، بوادي عربة. وكان أن تمكّنت إسرائيل كذلك، وبفضل مواقفِ عرفات، من أن تستدرج بعضَ الأشقّاء العرب إلى «التّطبيع» معها قبل السّلام، ومن دون السّلام، وبديلاً من السّلام نفسه في نهاية المطاف.

تلك هي الصّورة التي راح يقدّمها المشهدُ العربيّ: تطبيع مع إسرائيل، الباقي احتلالُها للجولان وجنوب لبنان، والمستمرّة اعتداءاتُها واجتياحاتُها وتدميرُها للبنان، وارتكابُ المجازر والمذابح بأبشع صورها وأشدها وحشيّةً بحقّ أبنائه. تطبيع مع إسرائيل المستمرّة بعمليّات قمع الفلسطينيين وتهجيرهم وهدم منازلهم، وبناء المزيد من المستوطنات على أنقاض بيوتهم وأراضيهم. تطبيع مع إسرائيل المستمرّة بتهويد القدس، وتطهيرها من سكّانها العرب الأصليين، المسيحيين والمسلمين. تطبيع مع إسرائيل التي تغضب من الرئيس حسني مبارك في كلّ مرّة يعلن ويتّخذ مواقف التّضامن مع سوريا ولبنان، ودفاعاً عن حقوق الشّعب الفلسطينيّ المشروعة.

هذه هي الصّورة التي يقدّمها المشهد العربيّ: تهاوي وتلاشي التّضامن العربيّ بأبسط مظاهره وحدوده الدنيا. تشرذم عربيّ لا يؤذي الصّالح العربيّ العامّ وحسب، بل يلتفّ كذلك ليصبحَ أداةً بيد إسرائيل تضعف به سوريا ولبنان وتقوى هي به، من أجل شلّ قدرات سوريا ولبنان وصمودهما البطوليّ في وجه احتلالها ومخطّطاتها.

إلى هذا المشهد العربيّ استندت إسرائيل كذلك، واستندت أساساً، لكي تعزّز، وتنجوَ، بسياستها المنهجيّة للتنصّل تباعاً من العمليّة السلميّة منذ بدئها في مؤتمر مدريد وحتّى اليوم، ومن أجل تعطيل هذه العمليّة.

L.A.U - Riyad Nassar Library

فبأيّ منطق، إذاً، يجوز لنا، في مثل هذه الظّروف، العربيّة أوّلاً، أن نرفض التّفاوض من أجل السّلام العادل والشّامل؟

رفض التّفاوض من حيث المبدأ ليس يعني، من حيث الجوهر، غيرَ الأخذ، أو الميل إلى الأخذ، بالخيار المقابل: خيار الحرب. فأين التّضامنُ العربيّ من أجل هذا الخيار؟ ومن أجل توفير شروطه وإمكاناته، وعدّته؟

أمّا، من ناحية أخرى، فهل يحقّ لأيّ منّا أن ينسى أو يتناسى أخطر استنتاج أكّدته حرب تشرين ١٩٧٣ المجيدة، ألا وهو أنّ الإنتصارَ العربيّ على إسرائيل ممنوعٌ دوليّاً؟

جوهرُ الأمر إذاً، ليس في رفض التّفاوض من حيث المبدأ. بل هو في تحديد الهدف الذي يتعيّن الوصولُ إليه من خلال مفاوضات مرتقبة. وهو في تحديد المبادىء التي تجري هذه المفاوضات على أساسها. وهو في تحديد المسائل التي يتعيّن أن يتمّ التّفاوض عليها، وتحديدِ المسائل التي لا يجوز قطعاً التّفاوض بشأنها. وهو أيضاً في تحديد الكيفيّة والآليّة التي تضبط سيرها.

جوهرُ الأمر، والذي يُسبغُ المبدئيّة على المواقف، هو أنّ لا نفرّط مطلقاً بحقوقنا المشروعة في الأرض وتحريرها واستعادتها، ولا بكرامتنا وسيادتنا وبمستقبلنا المستقل. هو أن نسعى إلى السّلام العادل الشّامل، وليس إلى الإستسلام والرّضوخ لما تبتغيه إسرائيل من هيمنة وسيطرة واحتلال. جوهر الأمر هو أن لا نسلك طريق الإتّفاقات المنفردة مع إسرائيل فنقع فريستها، ونجعل أنفسنا جميعاً لقمةً سائغة لها.

جوهر الأمر، والذي يسبغ الطابع المبدئيّ على المواقف الوطنيّة والقوميّة، هو أن نصمد في خيارنا السّتراتيجيّ السلميّ المبنيّ على السّلام العادل والشّامل بالمفهوم الجوهريّ الذي سبق وتوقّفت عنده.

أوّلاً: في المسائل التي نرفض رفضاً باتّاً التّفاوض عليها مع إسرائيل

– علينا أن نرفض أيّ صيغة من صيغ التّفاوض فيما يتعلّق بالقرار ٤٢٥. فهذا القرار إنّما هو قرار للتّطبيق من قبل إسرائيل دون قيد أو شرط، وليس مطلقاً موضوعاً للتّفاوض.

LAU - Riyad Nassar Library

وهذا الموقف يلزمنا برفض أيّ بحث، صريح أو مداور، مع إسرائيل، من أجل «ترتيبات أمنيّة» طالما سعت إلى فرضها على لبنان، بأشكال صريحة أو مموّهة. أمّا غايتها الأخيرة من ذلك كلّه فهو فصل لبنان عن سوريا بغية استفراده وضربه.

– علينا أن نرفض بصورة مطلقة الدّخول مع إسرائيل في مفاوضات بشأن الحدود معها. فحدودُنا معترفٌ بها دوليّاً، وليست أبداً قيد التّرسيم أو التّعديل.

أمّا انزلاقنا – لا سمح الله – إلى الوقوع في فخّ إسرائيل الرّامية إلى إجراء إعادة النّظر بحدودنا الدوليّة، فإنّما يعني الوقوعَ في الشّرك الذي تنصبه لنا متدرّعة إلى ذلك بالتوصّل إلى ما تسمّيه «حدوداً آمنة».

وهنا، فإنّ القرار ٢٤٢ الذي يقول بحدود آمنة ليس يعني لبنان لا من قريب ولا من بعيد، بل يعني سوريا تحديداً.

إنّ «تعديل الحدود» الذي تحلم إسرائيل بإجرائه، ليس هدفاً بذاته وحسب. بل هو وسيلة يمكّنها من تحقيق حلمها المجرم الأبعد، والذي لم تتوقّف يوماً عن التّفكير به والتّخطيط لتحقيقه، ألا وهو أطماعُها في مياهنا. تلك التي تنبع من أراضينا اللبنانيّة وتصبّ في أراضي غيرنا، وتلك التي تنبع وتجري وتصبّ في أراضينا.

وليس مستبعداً أبداً، بل إنّه من دَيدن الكيان الصهيونيّ المعهود، أن يعمد هذا الكيانُ بنفسه إلى زرع الفتن وافتعال الصّدامات، وحتّى العمليّات العسكريّة التي يدبّرها هو بنفسه وضدّه بالذّات، لكي يفرض علينا إعادة فتح ملف قضيّة الحدود.

– أمّا المسألة الأخيرة التي لا يجوز مطلقاً أن نتفاوض بشأنها ومن أجل حلّها مع إسرائيل فهي مسألة توطين اللاّجئين الفلسطينيين في لبنان. فالتّوطين مشروع إسرائيليّ صرف. ولا هدفَ أساسيّاً آخرَ له غيرُ تنصّلِ إسرائيل من مسؤوليّتها الكاملة هي عن هذه المأساة، وغيرُ تفجيرِ لبنان مجتمعيّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً وكيانيّاً. فلا يجوز لنا قطعيّاً أن نريح إسرائيل من العبء والمسؤوليّة العائدين لها أصلاً ليتحمّلَهما لبنانُ عنها، بكلّ ما يترتّب على ذلك من تداعيات مدمّرة.

اللاجئون ضحايا إسرائيل، مثلما هو لبنانُ ضحيّتها كذلك. فعلى إسرائيل الجلاّد، المعتدي، المتسبّب بهذه المأساة، أن تتحمّل هي أوزار ما اقترفت من آثام وجرائم. وعلى المجموعة الدوليّة هي، وليس لبنان، أن تتحمّل كذلك مسؤوليّةَ سكوتها عن تمرّد إسرائيل ورفضها الدّائم الإذعان لقرارات الأمم المتّحدة بهذا الخصوص. أمّا لبنان الذي يرفض مفاوضةَ إسرائيل على اللاجئين الفلسطينيين، فلا يملك إلاّ أن يتمسّك بإجماع بنيه على رفض التّوطين، وعلى رفض أيّ حلّ يؤدّي حتماً إلى التّوطين، تحت ستار ما يسمى بـ «الحقوق المدنيّة والإجتماعيّة» وفقاً للخطّة الإسرائيليّة التي لم تعد تحفل إسرائيل بإخفائها.

ثانياً: متى نفاوض وكيف؟

هناك، كما هو معلوم، نوعان من المفاوضات: المفاوضات الثنائيّة، والمفاوضات المتعدّدة الأطراف.

أمّا الموضوعُ الأساسيّ للمفاوضات الثنائيّة بين سوريا وإسرائيل فهو، في هذه المرحلة، موضوعُ ترسيم الحدود، الذي تراوغ إسرائيل وتناور لتتهرّبَ من القيام به على أساس خطّ الهدنة الذي كان قائماً حتّى تاريخ ٤ حزيران ١٩٤٩. لكنّ هذه المسألةَ، مسألةَ ترسيم الحدود، غيرُ مطروحة أصلاً بالنّسبة إلى لبنان، كما سبق لي وأشرتُ إلى ذلك. فمجرّدُ مشاركتنا إلى جانب سوريا في مفاوضاتها الثنائيّة مع إسرائيل الآن بالذّات إنّما تعني اعترافاً وإقراراً لبنانيّاً بأنّ حدودَنا موضوعُ بحث وتفاوض وتعديل.

وعلى المأخوذين بفتنة التّحريض الإسرائيليّ، والتّرويج الإسرائيليّ السّامّ القائل «بكيف يقبل اللبنانيّون بأن تنوبَ سوريا عنهم، وبأن يُستبعدوا هم عن المفاوضات» (كذا!)، إنّ على هؤلاء أن يدركوا المنزلق الخطير الذي تسعى إسرائيل إلى استدراجنا إليه. وعلى إسرائيل أن تتيقّن أن أمر نجاحها في استثارة الإيقاع بين لبنان وسوريا والفصل فيما بينهما، هو من سابع المستحيلات.

أمّا دخولُ لبنان في المرحلة اللاحقة من المفاوضات الثنائيّة فهو سوف يتمّ بعد إقرار انسحاب إسرائيل من أراضينا التي تحتلّها تطبيقاً للقرار ٤٢٥ بحذافيره دون قيد أو

شرط. وعندها سوف يدخل لبنان مع سوريا في هذه المرحلة من المفاوضات، بغية الوصول إلى تسوية في إطار السّلام العادل والشّامل.

وبعد ذلك، أي بعد ترسيم الحدود مع سوريا والاتّفاق على الإنسحاب الإسرائيليّ من الجولان، وبعد الانسحاب من لبنان تطبيقاً للقرار ٤٢٥ وبعد الاتّفاق على شروط التّسوية السّياسيّة يصبح من الممكن الدخول في المفاوضات المتعدّدة الأطراف.

فهل يُعقل، قبل ذلك، أن ننخرطَ بمفاوضات مع إسرائيل حول أمور كالبيئة والأمن مثلاً، فيما جيشُها ما زال يحتلّ جزءاً من أرضنا، ويضطهد شعبَنا، ويقترف المجازر والمذابح؟

ثالثاً: علامَ نفاوض؟

إنّ لمشاركة لبنان في المفاوضات المتعدّدة الأطراف أهدافاً أساسيّة:

أوّلاً: التّصدّي الحاسم لمحاولات إسرائيل فرض حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على حسابه، من خلال فرض مشروع التّوطين أو أيّ مشروع آخر ينطوي على تدفيع لبنان أعباء وأكلاف وأثمان حلّ يُودي بلبنان ويُجهز عليه، وطناً ودولةً وكياناً ومجتمعاً، وتهيّء إسرائيل لتمريره في مرحلة أولى تحت ستار، ما يُسمّى «بمنح اللاجئين حقوقاً مدنيّة واجتماعيّة في لبنان».

وثانياً: التصدّي لمحاولات إسرائيل في فرض مفهومها، وممارستها «للتّطبيع»، الذي يكرّس هيمنة إسرائيل، وإملاء شروطها ورغباتها علينا وعلى سائر البلدان العربيّة، وتحويلنا جميعاً إلى بلدان تابعة لها. إنّ على لبنان هنا أن يرفض هذه الوجهة بالتّطبيع، لأنّها مبهمة وخطيرة. وعلينا أن نحول دون تمكين إسرائيل من أن تأخذ في التّسوية وفي السّلام، ما عجزت عن أخذه في الحرب.

فإسرائيل لا تريد، حتّى الآن، إلاّ «تطبيعاً» أو «تتبيعاً» بالتّاء بالأحرى، ولمصلحتها هي وحسب. بحيث تُعطى هي وحسب حقّ استباحة جميع البلدان العربيّة ولبنان بخاصّة أمام حركة سلعها، وأجهزتها، ورجالات أعمالها، وشركاتها، ومنتجاتها، ومخطّطاتها

LAU - Riyad Nassar Library

السّياسيّة والإقتصاديّة والثّقافيّة والفكريّة والفنيّة والإعلاميّة. وتمنع علينا وعلى سائر العرب، بالمقابل، التّعاملَ بالمثل وبالتّساوي وبالموازاة.

إنّها تريد فرضَ وإبرام اتّفاقات تمنحها هي فقط حقّ التدخّل في شؤوننا وشؤون سائر الدول العربيّة، في كلّ شؤوننا الداخليّة من دون استثناء، وبذريعة وقف ومنع وإلغاء كلّ ما من شأنه أن ينطوي، في زعمها، على العداء لها أو على نزعة المعاداة للسّاميّة (كذا!!)؛ وهذا في السّياسة، وفي الثّقافة، وفي الإعلام، وفي التّاريخ، وفي الكتاب المدرسيّ، والدينيّ، وفي الجامعة، وفي البحث، وفي الفنّ، وفي البرامج والمسلسلات التلفزيونيّة، وفي السّينما، وفي حضارتنا وفي تراثنا. أجل، إنّها ستسعى إلى فرض وانتزاع الإقرار النهائيّ بحقّها في التّدخّل حتّى في تراثنا وذاكرتنا وهويّتنا، وفي شطب ومحو وإلغاء وتعديل ما يحلو لها من تراثنا: الأدبيّ والفكريّ والثّقافيّ وحتّى الدينيّ كذلك، مقابل احتفاظها هي، بالمبادىء والتّعاليم الصهيونيّة العنصريّة التوسّعيّة والمتسلّطة المستبدّة.

بل إنّ اسرائيل تهدف، من خلال تكرارها تجربة «التّطبيع» التي استَدرجتْ إلى شركها بعضَ الأشقّاء العرب، إلى أن تصبح عنصراً مقرّراً داخليّاً في حياتنا العامّة وحياة كلّ بلد عربيّ على المستويين الداخليّ والخارجيّ. وهذا ما لم تُخفِهِ إسرائيل قطّ، في مثال تدخّلها بشؤون بعض البلدان العربيّة الشّقيقة.

إنّ لبنان مدعوّ إلى أن يتصدّى، ومع سوريا، إلى سعي إسرائيل لتحويلنا جميعاً إلى مجرّد ضواحٍ لمركز القرار الوحيد وللعاصمة الوحيدة في المنطقة، ألا وهي إسرائيل.

ولبنان مدعوّ إلى أن يتصدّى مع سوريا إلى محاولات إسرائيل فرض نفسها هي الباب الوحيد للبنان وللعرب إلى العالم: سواء إلى الولايات المتّحدة نفسها، أم إلى المجموعة الأوروبيّة، أم إلى المنظّمات والهيئات والمؤسّسات الدوليّة، السياسيّة والماليّة والإقتصاديّة.

في ضوء ذلك كلّه، فلبنان سوف يفاوض بشأن المياه. ويتعيّن عليه، هنا، أن يسلك ويتصرّف على أساس التمييز بين الثّروة المائيّة التي تنبع وتصبّ في أراضيه، وهذه ليست موضوع تفاوض على الإطلاق، ولا يحقّ لأي كان غير لبنان اعتبار نفسه معنيّاً بها، وبين تلك التي تنبع في أراضيه وتصبّ في أراضي غيره. وهنا يكون عليه أن

يتمسّك، ودون أدنى تنازل، بالأعراف والمواثيق والشرعيّة الدوليّة التي تحكم البحث والإتّفاقات في هذا الصدد.

ولبنان مدعوّ إلى أن يطرح، بكلّ وضوح وحسم، حقّه المشروع المطلق في التّعويض عمّا تسبّبت به اجتياحات إسرائيل واعتداءاتها وعمليّاتها الإرهابيّة، من خسائر ماديّة وبشريّة، ومن تدميرٍ لبُناه التحتيّة ولاقتصاده، ومن قتل وتشريد وتهجير لمواطنيه في الجنوب والبقاع الغربيّ، وسائر المناطق اللبنانيّة الأخرى.

وبشكل عامّ، فإنّ سائر الأمور الأخرى كالبيئة والعلاقات الاقتصاديّة والأمن وغيرها التي سوف تطرح، إنّما يحكم مواقفَه فيها المحافظةُ على مصالحنا اللبنانيّة والعربيّة، في هدي مبدأ التّوازي والتّساوي في اتّخاذ الخطوات والإجراءات والإتّفاقات. وهذه كلّها مباديءُ يصعب، بل يستحيل التّوصّل إليها، إلاّ على قاعدة التّضامن العربيّ الذي يبدأ بالنّسبة إلينا في لبنان بالتّضامن مع سوريا.

المفاوضات المتعدّدة الأطراف إنّما تجري مع الجبروت الإسرائيليّ والقدرات الصهيونيّة العالميّة الهائلة التي تدعم وتؤازر وتعزّز الكيان الإسرائيليّ، سواء في الاقتصاد، أو في المال، أو في التّجارة، أو في الإعلام، أو في مجال العلوم والتكنولوجيا والثّقافة.

فالشّرط الأساس الأساس الذي لا غنى عنه ولا بديل منه، لتأمين الموقع العربيّ الندّ مقابل جبروت إسرائيل، لا يمكنه أن يكون ولا أن يتحقّق، إلاّ بالتّضامن العربيّ الحقيقيّ الذي يتعيّنُ ترميمُه واستعادتُه بغيةَ توفير فرص النّجاح لهذه المفاوضات المتعدّدة الأطراف.

إنطلاقاً من هذا الإقتناع الرّاسخ الثّابت الدّائم في سياسة لبنان، كان تمسّكُنا بالتّنسيق الكامل مع سوريا، صموداً ومقاومةً ومفاوضات.

إذا كانتِ البلدانُ العربيّة متمسّكةً باستقلالها وبناء مستقبلها الحرّ الكريم، فوحده التّضامنُ العربيّ الوثيق فيما بينها هو الذي يوفّر لها ذلك. وحده التّضامنُ العربيُّ الوثيق فيما بينها هو الذي يمنعُ على إسرائيل تحويلَ كلّ بلد من بلداننا دولةً تابعة.

L.A.U - Riyad Nassar Library

وفي النّهاية، فعلى الجميع، في المنطقة وفي العالم، أن يدركوا أنّ أيّ اتّفاق أو تسوية أو سلام، لا يقوم ولا يُبنى على هذه القواعد والثّوابت، سوف لا يؤدّي إلاّ إلى استمرار دورة العنف والدّمار إلى ما لا نهاية، ولن يحملَ في طيّاته سوى بذورِ الفتن والاغتيالات والتطرّف والفوضى والثّورات والكوارث التي لن يكونَ أحدٌ بمنجى منها، ولا سيّما إسرائيل نفسها بخاصّة وبالدّرجة الأولى.

كلمة النّائب محمّد رعد

هل نفاوض إسرائيل، وكيف؟!

بدايةً، دعوني أعترف أنّ السّؤال يبدو محيِّراً للوهلة الأولى؛ وهو على بساطته واختصاره ينطوي على كثير من الصّعوبة والتّعقيد..

وقد يبدو مستغرباً أيضاً... خصوصاً وأنّه يُطرح في وقت يشعر فيه المتابع أنّ ثلاثة أرباع المختلَف عليه قد تمّت مناقشتُه والتّوصّلُ إلى اتّفاقات حوله، وأنّ لبنانَ منخرطٌ فعلاً، ومنذ ما يَزيد عن سبع سنوات، في عمليّة التّسوية التي انطلقت مع مؤتمر مدريد في العام ١٩٩٢.

إذاً ماذا نقصد حين نطرح هذا السّؤال الآن؟!

برأيي، إنّ مجرّد طرح السّؤال في هذا التّوقيت ينطوي على تشكيك لا يزال دفيناً بجدوى التّفاوض مع إسرائيل وصحّة الرّهان على الخيار التّفاوضيّ لاستنقاذ كامل الحقوق دون تقديم تنازلات جوهريّة تطال المبادئَ والقناعاتِ الأساسيّة.

أو إنّ النّقاشَ على الأقلّ حول هذا الأمر لم يحسمْ بعد على مستويات مختلفة، وإن كان حُسِمَ لدى السّلطةِ منذ مدّةٍ طويلة.

طبيعيٌّ أن تتباينَ وجهاتُ النّظر الوطنيّة عند الاجابة على هذا السّؤال. وطبيعيّ أيضاً أن لا تتّسعَ هذه النّدوةُ لمناقشة وإقرار وجهة نظر حاسمة إزاء الموضوع...

لذلك، سأحاول تسليط الضّوء على أساسيّات تحكّم وجهات النّظر، شارحاً رأيي في هذا الموضوع مبقياً النّقاش مفتوحاً ومتعهّداً في الوقت نفسه بالاختصار.

من ناحية منهجيّة سأحاول تفكيكَ الاجابة على السّؤال المطروح لناحيتين:

A U - Riyad Nassar Library

الأولى مبدئيّة، والثّانية عمليّة.

أمّا من النّاحية المبدئيّة، فالسّؤال يُطرح على الشّكل التّالي:

هل من المفترض مبدئيّاً أن نفاوضَ مع إسرائيل؟ وبديهيّ القولُ إنّ الاجابةَ ستختلف باختلاف الخلفيّة الحضاريّة الفكريّة والسّياسيّة. فثمّة من يرى أنّ إسرائيل أمرٌ واقع وكيانٌ معترف به دوليّاً، وصراعُنا معها هو صراعٌ حدوديّ لا يلبث أن ينتهيَ بمجرّد إنهاء الاحتلال الصّهيونيّ للبنان، ولا يبقى ما يمنعُ مبدئيّاً من إقامة علاقات حسن جوار طبيعيّة بين لبنان والكيان الصّهيّونيّ.

وبناءً عليه.. فإنّ إنهاءَ الاحتلال يمكنُ أن يتمّ عبر أحد خيارين: إمّا خيارُ المقاومة وهو خيارٌ مكلف عمليّاً ومن شأنه أن يؤزّمَ علاقاتِ لبنانَ الدوليّة خصوصاً مع الغرب المؤيّد والدّاعم لاسرائيل.

وإمّا خيارُ التّفاوض المستند إلى الشّرعيّة الدّوليّة مع ما يقتضيه هذا الخيارُ من توظيف للصّداقات الدّوليّة. والخيارُ الثّاني هو أقلُّ كلفةً وأكثرُ واقعيّةً خصوصاً في ظلٍّ الانقسام العربيّ وتنامي النّزاعات العربيّة، وفي ظلّ الخوف من السّلاح أن يصل إلى الفرقاء اللبنانيين فيكون أداةَ استقواء لفريق ضدّ الآخرين ومنشأً لتقاتل داخليّ غيرِ مرغوب فيه.

على أيّة حال.. فإذا حصل بعضُ مقاومةٍ أثناء التّفاوض، فيمكنُ توظيفُها لتقوية الموقع التّفاوضيّ للبنان، شرط أن تكونَ المقاومةُ متناغمةً في أدائها مع السّلطة المفاوضة، وإنْ كانتِ القناعةُ أنّ المقاومةَ هي في الأعمّ الأغلب ليست بذات جدوى ولا هي ضروريّةً في ظلّ اختلال ميزان القوى العسكريّ بينها وبين إسرائيل.

وما يعزّز هذه النّظرةَ هو العجزُ العربيّ عن خلق حالة مواجهة شاملة يؤدّي لبنان دوراً فيها ينسجمُ مع موقعه وإمكاناته.

لكنْ، هناك من يرى في المقابل أنّ المشهدَ العربيّ المتردّي لأسباب عديدة متراكمة ومتعدّدة، وتجربةَ الهزائم التي مُنيت بها الأنظمةُ تكراراً، وكذلك تجربةُ المقاومة

الفلسطينيّة التي انتهى أدعياءُ تمثيل الشّعب الفلسطينيّ إلى قيادتها نحو البؤس والتّساقط، إضافةً إلى ذلك تجربةُ الحرب الأهليّة المريرة في لبنان،

كلُّ ذلك لا يدفعنا بالضّرورة إلى تجاهل أنّ إسرائيل كيانٌ غاصب أُنشىء على أرض فلسطين بالقوّة نتيجةَ تواطؤ صهيونيّ-استعماريّ، وأنّ العربَ الذين ناهضوا الظّلم العثمانيّ، وكان للبنان دور مهمّ إلى جانبهم باعتباره جزءاً لا يتجزّأ منهم، قد توزّعوا كياناتٍ صغيرةً منقسمة فيما بينها بفعل التّقاسم الاستعماريّ الذي حكمته مصالحُ القوى النّافذة آنذاك مع مراعاة بعض الخصوصيّات الاثنيّة والجغرافيّة والسّياسيّة أيضاً.

وكلّ ذلك، إضافةً إلى غيره من الوقائع، يؤكّد أنّ منطق القوّة والمصالح المتبادلة هو الذي يحكم العالم على حساب قوّة المنطق، وإنّ لبنانَ الضعيف أو العالمَ العربيّ الضّعيف لا مكان لهما في هذا العالم،..

وأنّ التّنازلَ عن المبادىء والحقوق هو إسهامٌ في تكريس الضّعيف وانهزامٌ عن المشاركة في صنع القوّة،..

وأنّ القوّة تصنع من خلال التزام الايمان بالقضيّة الوطنيّة العادلة وجعل نصرتها في أعلى سلّم الأولويّات، وحشد الأمّة من حولها في أروع مشهد للوحدة الوطنيّة، وتخطيط ذكيّ وإدارة حكيمة وصدقيّة في النّضال،..

وأنّ إسرائيل، وإنْ أصبحت أمراً واقعاً في مرحلة من المراحل، فإنّ الاقرار بشرعيّة هذا الأمر الواقع هو تكريسٌ للعدوان وتضعيفٌ لمبرّرات مقاومته وإنكفاءٌ إلى الوراء... وإغراءٌ للصّهاينة بالتّوسّع على حسابنا كلّما سنحت لهم الفرص بذلك.

وبناءً عليه، فإنّ الالتزامَ المبدئيّ بعدم شرعيّة الاحتلال الصّهيونيّ لفلسطين ولأيّ أرض عربيّة بالقوّة، لا يصحّ إلاّ أن يُترجَم عبر سعي لبنانيّ وعربيّ شامل لبناء القوّة القادرة على تصحيح الأمور وإزالة العدوان واستنهاض الشّعب اللبنانيّ وكلّ شعوب المنطقة، وعدم انتظار الحلول ممّا يُسمّى بالشّرعيّة الدوليّة التي تصنع القوانينَ وفق موازين القوى. ومن هنا، فإنّ الخيار المبدئيّ الذي ينبغي اعتمادُه في الأصل هو خيارُ الصّمود والمقاومة ومحاصرة العدوّ عبر عدم الاعتراف به ومقاطعته وتحمّل المسؤوليّة في توفير كلّ

LAU - Riyad Nassar Library

عناصر المواجهة والانتصار وفرض الوقائع الجديدة على الأرض بما ينسجم مع حقّنا والتزاماتنا المبدئيّة.

إنّني لا أخال أحداً يناقش في هذا الخيار وصوابيّته من حيث المبدأ، لكنْ ربّما يناقش كثيرون في إمكان ترجمته وتطبيقه وتوفير عناصر إنجاحٍ له وسط المشهد العربيّ المتردّي ووسط الهجمة الدّوليّة الشّرسة.

إذاً لنناقشِ الأمرَ من الزّاوية العمليّة:

ما الذي دفع إسرائيل اليوم لتذكّر القرار ٤٢٥ بعد عشرين سنةً من تجاهله، وما الذي دفع باراك لتعهّد الانسحاب في تموز القادم؟ وهل مقتضياتُ التّفاوض تلحّ على الصّهاينة بضرورة الانسحاب بدون اتّفاق من لبنان، أم إنّ مقتضياتِ الهزيمة تلحّ عليهم بضرورة تغطية الانسحاب باتّفاق أنّنا ممّن يقولون بأنّ المقاومة النموذجيّة المتميّزة التي ظهرت في لبنان، والتي شكّلت فعل إيمان بلبنان وبحقّه المشروع في أرضه، وجسّدت وحدةَ اللبنانيين ونسّقت بذكاء مع الدّولة، وخطّطت بحكمة لمواجهة المحتلّ الاسرائيليّ وكرّست شجاعة في الميدان وبسالة في التصدّي وحرصاً على النّاس وصدقيّة في الممارسة..

هذه المقاومةُ الصّغيرةُ الحجمِ الفريدةُ النّوعِ هي التي انتزعت قرارَ الانسحاب، بعدما عجزتِ الشّرعيّةُ الدوليّة على مدى اثنين وعشرين عاماً من تحقيق ذلك. وهذه المقاومة استنهضتِ الشّعبَ اللبنانيّ وأعادت إليه إحساسَه بوجوده وثقتَه بنفسه، واستجابت لكرامته وعنفوانه.

وهذه المقاومةُ استنهضتِ الانتفاضةَ الشّعبيّة في فلسطين، واستنهضت الشّارعَ العربيّ، فتدافع حكّامُه للتّضامن مع لبنان وسوريا.

هذه المقاومةُ اللبنانيّة النموذجيّة تستحقّ أن نَدرسَ جدوى الرّهان عليها، وتعميم تجربتها على الصّعيدين الرّسميّ والشّعبيّ.

وحتّى لا يسبقَنا القطارُ، فنستعيد بعضَ أراضٍ عربيّة مقابل الاعتراف بشرعيّة العدوان والغَصْب الصهيونيّ لأراضي فلسطين بالقوّة تحت ذريعة الأمر الواقع..

ولأنّ التّفاوضَ في ظلّ اختلال موازين القوى هو على مستوى النتائج كاستمرار الصّراع في ظلّ الاختلال نفسه، فإنّنا على قاعدة فتح النّافذة لتطوّر إيجابيّ لمصلحتنا.

نحن ندعو، بعدما تورّطت أنظمتنا بعمليّة التّسوية، على الأقلّ إلى توجيه التّفاوض الرّاهن الوجهةَ التي لا تقفل الصّراع مع الكيان الصهيونيّ، بل تبقيه مفتوحاً على تطوّرات المستقبل. وفي الوقت نفسه، ندعو لتعميم تجربة المقاومة في لبنان، خصوصاً لجهة التّنسيق بين الدّولة والمقاومة، ولجهة حرص المقاومة على الوحدة الوطنيّة، ولجهة الأداء المتميّز والعاقل للمقاومة، ولجهة الصّمود والتّحمّل لدى شعبنا اللبنانيّ، ولجهة الاستقواء بكلّ الصّداقات والأخوّة من أجل تدعيم موقفنا اللبنانيّ المقاوم...

ساعتئذٍ... لن يصبحَ اللقيطُ غيرُ الشّرعيّ سيّداً ورائداً في المنطقة ولا مهيمناً على أمنها واقتصادها وثقافتها.

وساعتئذٍ.. لن يكونَ الارتهانُ العربيّ لقوى الاستعمار هو السّبيل الحصريّ لاستعادة بعض أشبار من الأرض على حساب المبادىء والكرامات ولحساب شرعنة المعتدي ونتائج عدوانه.

وشكراً.

L.A.U - Riyad Nassar Library

القسم الثّالث

الجلسة الثّالثة

الموضوع: **على ماذا نفاوض مع إسرائيل؟**

الرّئيس: **النّائب فارس بويز**

المحاضرون:

د. عدنان السيّد حسين في ملفّ الحدود والأمن

د. عصام خليفه في ملفّ المياه

د. فريد الخازن في الملفّ الفلسطينيّ

د. عصام سليمان

LAU - Riyad Nassar Library

LAU - Riyad Nassar Library

كلمة النّائب فارس بويز

على ماذا نفاوض مع إسرائيل

بعد مرور أكثر من عشر سنوات، على انطلاق الجهود الآيلة إلى إحقاق السّلام، في منطقة الشّرق الأوسط، لا تزال الأسئلة العديدة تُطرح، حول موقف لبنان من تلك المفاوضات من حيث إطارُها، ومن حيث مواضيعُها، ومن حيث مضامينُها.

تأتي بعضُ المواقف الرسميّة، من مسؤولين سابقين أو حاليين، بشكل متناقض لتُضفيَ الضبابيّةَ والتّناقضَ على هذا الموضوع.

فالبعض يقول إنّ كلّ ما يطلبه لبنان من هذه المفاوضات هو تنفيذُ القرار ٤٢٥ الصّادر عن مجلس الأمن، بل لا علاقة له بأيّ أمر آخر، بل أيضاً طرحُ أيّ أمر آخر من شأنه أن يضعفَ القرار أو أن يذوّبه.

والبعض الآخر، اعتبر أنّ عمليّة السّلام انطلقت من القرار ٢٤٢ ومن القرار ٣٣٨، اللذين يشكّلان قاعدةَ الحلّ الشّامل والعادل والدّائم، وأنّ القرار ٤٢٥ الذي لم يطبّق من قبل إسرائيل حتّى يومنا هذا قد مرّ عليه الزّمن، وأنّ المرحلة هي مرحلةُ سلام أوسع وأشمل وأعمق من القرار ٤٢٥.

فمنذ اللحظات الأولى، بعد حرب الخليج، حيث انطلقت جهود السّلام على يد الرئيس بوش والوزير بايكر، وهذه التّناقضات لا تزال تتجوّل في دهاليز حياتنا السّياسيّة اليوميّة.

إنّ من قال أنْ علينا، أسوةً بباقي الفرقاء العرب، أن ندخلَ المفاوضات على قاعدة القرار ٢٤٢، واجه مشكلة رئيسية، وهي أنّ هذا القرار يؤدّي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربيّة المحتلّة على أثر حرب ١٩٦٧ وحتّى هذه الحدود، فيما أنّ إسرائيل قد احتلّت معظَم الأراضي اللبنانيّة المحتلّة بعد هذا التّاريخ. من هنا، فإنّ الاكتفاء بهذا

القرار قد يؤدّي إلى سلام، لا بل إلى معالجة عدد من القضايا التي تهمّ لبنان، لكنّه يبقى الأساس، أي الأراضي اللبنانيّة تحت الاحتلال الاسرائيليّ، طالما أنّ مفاعيلَ هذا القرار لا يمكنُ أن تشملَ ما حصل بعده من احتلال.

أمّا من قال إنّ على لبنان أن يدخل المفاوضات على أساس القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ حصراً، نواجه أيضاً مشكلة أساسيّة. فإنْ كان القرار ٤٢٥ يعيد للبنان أراضيه المحتلّة، فإنّه غيرُ كافٍ من ناحية مطاليبه وحقوقه الأخرى.

فإنّ الدعوة الأصليّة التي وجّهت للفرقاء مبنيّة على القرار ٢٤٢، على أساس أنّ هذا القرار هو الذي يدعو إلى مفاوضات شاملة عربيّة إسرائيليّة تتفرّع عنها معظمُ القضايا والحقوق، وهو بالفعل الذي يمكنه أن يؤدّي إلى السّلام العادل والدّائم والشّامل، وإلى مبدأ الأرض لقاء السّلام، فيما القرار ٤٢٥ يكتفي، إنْ تمّ تطبيقُه إلى إعادة الأرض للبنان دون الدّخول بما تبقّى من مطالب.

من هنا أنّ حصرَ مطلب لبنان بتطبيق القرار ٤٢٥ من شأنه تغييبُه عن دوره وموقعه وحضوره وحقوقه النّاتجة عن باقي القرارات الدّوليّة، لا بل إلى تهميش دوره كركن أساسيّ من قضيّة المنطقة.

فاستناداً إلى منطقٍ كهذا، يكونُ لبنان قد تنازل وتغيّب عن المطالبة كفريق أساسيّ بـ:

١- حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة، بما يضمن حقّ العودة ومعالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

٢- حلّ لموضوع المعتقلين اللبنانيين في السّجون والمعتقلات الاسرائيليّة.

٣- حلّ لموضوع استثمار مياه الحاصباني والوزّاني.

٤- حلّ لموضوع الممتلكات اللبنانيّة في فلسطين.

٥- حلّ لموضوع التّعويضات النّاجمة عن الاعتداءات الاسرائيليّة وعن فقدان المعالم الأثرية إبّان الاحتلال الاسرائيليّ عام ١٩٨٢.

٦- حلّ لمشكلة القرى السّبع ومزارع شبعا وما يتفرّع عنها.

٧- حلّ مشكلة السّلاح النوويّ الاسرائيليّ وسلاح الدّمار الشّامل، حيث أنّ ما يقارب مئتي رأس نوويّ موزعين على ثلاث قواعد ومحطّات معروفة، أقربها لا يبعد عن الحدود اللبنانيّة أكثر من ماية كيلومتر.

٨- المشاركة في وضع أيّ نظام اقتصاديّ أو إنمائيّ محتمل في المنطقة إن طرح هذا الأمر.

أخيراً وبشكل عام، إنّ تغييب لبنان عن السّلام عبر الاكتفاء بالمطالبة بالقرار ٤٢٥، فيما قد تشمل التّسوية كلّ الدّول العربيّة، بطرح السّؤال حول ما إذا كان التّضامنُ اللبنانيّ هو فقط في الضّراء أم أيضاً في السّراء، وحول ما إذا كان لبنان الذي دفع ثمن الحروب يجب أن يعيب وينفرد في غيابه عن سلام عمّ المنطقة وانخرطت فيه معظم أو كلّ الدول العربيّة الأخرى.

على أساس كلّ ما سبق، قامت الحكومة اللبنانيّة عام ١٩٩٠ (حكومة الرّئيس عمر كرامي)، برفض الدّعوة الأولى التي وجّهت لفرقاء الصّراع والتي دعتهم إلى التّفاوض في مدريد على أساس القرار ٢٤٢ كقاعدة لعمليّة السّلام. بعد مفاوضات عديدة بين وزير الخارجيّة اللبنانيّ ونظيره الأميركيّ، تمّ الاتّفاق على تخصيص لبنان بدعوة للذّهاب إلى مدريد من أجل التّفاوض الهادف إلى تطبيق القرارين ٤٢٥ و٢٤٢ وما يرتبط بهما من قرارات تنفيذيّة، ولقد توّج هذا التّفاهم عبر الرّسائل الخطيّة وعبر اجتماع تمّ في نيويورك ضمّ المسؤولين عن البلدين وسلّم لبنان دعوةً خطيّة معدّلة على هذا الأساس.

على أثر ذلك اجتمعتِ الحكومةُ اللبنانيّة آنذاك، وبناء على اقتراح وزير الخارجيّة، وافقت على الدّعوة بقرار تضمّن الأسبابَ الموجبة الآتية:

١- لمّا كانت الجمهوريّة اللبنانيّة تطالب بتنفيذ القرار ٤٢٥ وملحقاته، بهدف تحرير أراضيها المحتلّة من قبل إسرائيل وذلك حتّى الحدود الدّوليّة.

٢- ولمّا كانت الجمهوريّة اللبنانيّة تطالب بتنفيذ القرار ٢٤٢ وملحقاته، بما يضمن:

١- الحلّ العادل للقضيّة الفلسطينيّة والقدس واللاجئين الفلسطينيين في لبنان وحقّ عودتهم إلى ديارهم.

LAU - Riyad Nassar Library

٢- الافراج عن جميع المعتقلين اللبنانيين في السّجون والمعتقلات الاسرائيليّة.

٣- الحلّ العادل المبنيّ على القوانين والأعراف الدوليّة بما يتعلّق بموضوع المياه في الأنهر المشتركة.

٤- التّعويض على الأضرار الناتجة عن الاعتداءات الاسرائيليّة وفقدان المعالم الأثريّة خلال الغزو الاسرائيليّ عام ١٩٨٢ وغيره.

٥- الحلّ القانونيّ والعادل لبعض النّزاعات الجغرافيّة السّابقة للقرار ٤٢٥ والتي لا يشملها هذا القرار.

تبقى تفاصيلُ المفاوضات أو قواعدها ومرتكزاتها السّياسيّة والقانونيّة، التي سأكتفي بعناوين لها، تاركاً لأعضاء الجلسة، كلٌّ حسب الموضوع الذي أُوكلت إليه تفاصيله، ملاحظاً أنّ علينا جميعاً ألاّ نبدأ المفاوضات قبل المفاوض الرسميّ من منابرَ قد تُفرغُ جيبَه وتُسقِطُ أوراقَه سلفاً.

١- في ملفّ الحدود: إنّ تطبيق القرار ٤٢٥، بروحه ونصّه، من المفترض أن يؤدّي إلى انسحاب إسرائيل إلى خطّ الحدود المعترف بها دوليّاً. أمّا باقي المنازعات القانونيّة، فتأخذ مجراها خارج إطار الـ ٤٢٥ بشكل قانونيّ ضمن إطار الـ ٢٤٢، بعد ذلك وبعد تثبيت الاقرار بالحدود الدوليّة.

٢- إنّ نية مباحثات أمنية لا يمكن أن تُطرح إلاّ بعد تنفيذ القرار ٤٢٥، وضمن إطار القرار ٢٤٢، تحت طائلة تعطيل النصّ المتعلّق بالانسحاب، وضمن مفاهيم أمنيّة عامّة إقليميّة يتم التّنسيقُ والتّفاهم حولها بشكل مشترك مع باقي الأطراف العربيّة، ولا سيّما منها سوريا.

٣- إنّ أيّة مباحثات حول موضوع المياه لا يمكنه أن يشمل مياه الليطاني الذي ينبع ويجري ويصبّ في لبنان، ولا يمكن اعتباره مياهاً مشتركة أو خاضعة للأعراف الدوليّة كسائر المواضيع المتعلّقة بالحاصباني والوزّاني، اللذين يخضعان لمعايير وأسس القانون والأعراف الدوليّة المرتكزة على عناصر أهميّة الينابيع الوطنيّة وطول النّهر في الأراضي الوطنيّة والرّوافد والحوض والحاجة وطبيعة المنطقة المجاورة وغيرها.

٣- في الملفّ الفلسطينيّ، يبقى التمسّك بحقّ العودة مستكملاً بحقّ اختيار اللاجئين بلد إقامتهم، منطلقاً من الدستور اللبنانيّ الذي يرفض التوطين وخطورة هذا الأمر على الفلسطينيين فيما يتعلّق بهويّتهم وعلى اللبنانيين سياسيّاً وجغرافيّاً وديمغرافيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً وتوازنيّاً على صعيد النّسيج الاجتماعيّ.

٦- نزع سلاح الدّمار الشّامل من المنطقة، ولا سيّما منه السّلاح النوويّ الاسرائيليّ بما يشكّل من خطر على الأمن الاقليميّ والدوليّ.

٧- حقوق لبنان في أيّ رسم لنظام اقتصاديّ إنمائيّ في المنطقة.

وبما أنّ لبنان ركنٌ أساسيّ من القضيّة العربيّة وحقوقها، وهو معنيّ بكلّ مفاصل السّلام الاقليميّ، وذلك بالتّضامن مع أشقّائه العرب، فلقد قرّرتِ الحكومةُ اللبنانيّة المشاركةَ في عمليّة السّلام، إستناداً إلى الدّعوة الموجّهة للبنان.

من هنا ولطالما أنّ سياسة التّفاوض بإطارها ومضمونها، وتفاصيلها وترتيبها، لم تتغيّرْ حتّى يومنا هذا، إذْ إنّ أيّ تغيير يجب أن يتمّ بالشّكل والأصول ذاتها التي رسمت هذه السّياسة، أي بتعديل لقرار مجلس الوزراء، فإنّ برنامجَ المفاوضات واضحٌ بكلّ تفاصيله حين يُدعى لبنان إلى استئنافها.

AAU - Riyad Nassar Library

كلمة د. عدنان السيّد حسين

ملفّ الحدود والأمن في المفاوضات بين لبنان وإسرائيل

أشكر جامعةَ سيّدة اللويزة لاهتمامها بموضوع الشّأن العام في قضايا النّاس، ولدعوتها الكريمة للمشاركة في هذا المؤتمر حول المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، راجياً للجامعة دوامَ التّقدّم، وللسيّدات والسّادة الأملَ الكبير بغدٍ أفضل.

في حدود الوقت المحدّد، أجد جملة عناوين مكثّفة يمكن أن تشكّل إطاراً للمفاوضات حول الحدود والأمن، بعيداً من التّفاصيل والخطب الحماسيّة، وأوجزها على النّحو الآتي:

أوّلاً: ماذا تعني عبارة «حدود لبنان المعترف بها دوليّاً» الواردة في قرارات مجلس الأمن الدوليّ، بدءاً من القرار ٤٢٥ وما تبعه من قرارات؟ ولماذا رُبطت هذه العبارة بعبارة أخرى هي: «احترام سيادة لبنان واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دوليّاً»؟
إنّ حدود لبنان المعترف بها دوليّاً هي تلك المبيّنة في الدّستور اللبنانيّ الصّادر سنة ١٩٢٦، حيث جاء في المادّة الأولى أنّ حدودَ لبنان الجنوبيّة مع فلسطين تتبع «حدود قضائيّ صور ومرجعيون الجنوبيّة الحاليّة»، ما يعني أنّ التّعديلاتِ الحدوديّةَ النّاتجة عن اتّفاقيّة «بوليه نيوكامب» Paulet - New Comb بين فرنسا وبريطانيا في سنة ١٩٢٣ قد قُبلت، وبالتّالي لا تُعتبر القرى السبع ضمن الأراضي اللبنانيّة على رغم أنّ أهاليها يحملون الجنسيّة اللبنانيّة، وهم لبنانيّون بحكم حدود دولة لبنان الكبير في سنة ١٩٢٠.

ثانياً: دخل لبنان منظّمة الأمم المتّحدة كعضو مؤسّس في العام ١٩٤٥، في إطار حدوده الدوليّة المشار إليها في دستور ١٩٢٦. ثمّ عادت حدود لبنان الجنوبيّة

LAU - Riyad Nassar Library

لتتأكّد في اتّفاقيّة الهدنة، تاريخ ١٩٤٩/٣/٢٣، من خلال المادّة الخامسة التي نصّت على ما يأتي: «يتبع خطّ الهدنة الحدود الدوليّة بين لبنان وفلسطين». ولا يجوز للقوّات المسلّحة لكلّ من الطّرفين تخطّي خطّ الهدنة.

ثالثاً: جرى ترسيم الحدود الدوليّة، المحدّدة سابقاً، عقب اتفاقيّة الهدنة من خلال لجنة لبنانيّة – إسرائيليّة بإشراف الأمم المتّحدة، يماثل ترسيمَ الحدود عقب اتّفاقيّة «بوليه نيو كامب» مع تعديل طفيف في منطقة شرق المطلّة وبالقرب من نهر الحاصباني.

بيد أنّ إسرائيل لم تلتزم بخطّ الهدنة، فاحتفظت بمساحات من قرى: يارون، رميش، عيترون، بليدا، ميس الجبل، حولا، عديسة، كفركلا. ثمّ عمدت في حرب ١٩٦٧، على رغم عدم دخول لبنان تلك الحرب، إلى إلغاء اتّفاقيّة الهدنة من جانب واحد، واحتلال مزارع بلدة شبعا فوق مساحة تناهز ٢٥٠ كيلومتراً مربّعاً، وتصرّفت بأملاكها الوقفيّة العائدة للأوقاف الإسلاميّة والكنيسة الأرثوذكسيّة.

إلى ذلك، بقي مسلسل اقتطاع الأراضي مستمرّاً قبل وجود المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة في جنوب لبنان وبعده. ثمّة سيطرة إسرائيليّة على أراضٍ لبنانيّة في خراج بلدتي الهبّاريّة وكفرشوبا في العرقوب، وفي خراج بلدات عيترون والضهيرة وعيتا الشّعب وراميا ومروحين وعلما الشّعب. والنّتيجةُ هي تعديلٌ دائم للحدود الدوليّة بالقوّة على حساب لبنان من السّفح الغربيّ لجبل الشّيخ شرقاً حتّى بلدة علما الشّعب بالقرب من النّاقورة غرباً.

رابعاً: من حقّ لبنان عندما يطالب بتنفيذ القرارات الدّوليّة المتواترة، إستناداً إلى القرار ٤٢٥، أن يسترجعَ نحو ستماية كيلومتر مربّع جرت السّيطرةُ الإسرائيليّة عليها بقوّة الإحتلال. إنّها لا تدخل في مساحة الشّريط الحدوديّ الذي تحتلّه إسرائيل حاليّاً، ولكنّها أراضٍ لبنانيّةٌ ضمن الحدود المعترف بها دوليّاً، ولا تشمل بالتّأكيد مساحةَ القرى السّبع المشار إليها.

خامساً: إنّ عبارة «الحدود الآمنة» الواردة في القرار الدّوليّ الشّهير الرّقم ٢٤٢ لا تنطبق على لبنان. صحيحٌ أنّ لبنان دخل مؤتمر مدريد، تحت عنوان كبير هو: «الأرض في مقابل السّلام». لكنّ الإطار القانونيّ الذي يحكم العلاقات اللبنانيّةَ – الإسرائيليّة حتّى تاريخه هو اتفاقيّةُ الهدنة. مع الإشارة هنا إلى رسالة التّطمينات الأميركيّة للبنان

التي اعترفت بمرجعيّة القرار ٤٢٥، وإنْ فتحتِ البابَ أمام التّفاوض الثّنائيّ حول الأمن عندما تحدّثت عن «الحدود الآمنة».

سادساً: إنّ أمنَ الحدود يستند إلى القرارات الدّوليّة، أي إلى الشّرعيّة الدّوليّة. ومن حقّ لبنان – بل من واجبه – أن يتمسّك بمضامين تلك القرارات، من دون الدّخول في تفاصيلِ ترتيباتٍ قد تكون على حساب سيادته واستقلاله. فالسّلطةُ اللبنانيّة هي المولّجةُ أوّلاً وأخيراً بالأمن فوق جميع الأراضي اللبنانيّة عبر قواها الشّرعيّة.

بتعبير آخر، على إسرائيل أن تنسحبَ حتّى الحدود الدوليّة، وعلى لبنان ضمانُ أمنه لأنّه مهدّد، والإلتزامُ بقواعد الشّرعيّة الدّوليّة.

سابعاً: من مصلحة لبنان أن يتعاطى مع ملفّ الأمن الإقليميّ في إطار التّكامل مع سوريا. هذا ليس كلاماً إيديولوجيّاً بقدْرِ ما هو دعوةٌ واقعيّة تتطلّع إلى المستقبل في الشّرق الأوسط والعالم. ونحن أوّلاً وأخيراً جزءٌ من النّظام الإقليميّ العربيّ، المُعَبَّرُ عنه مؤسّسيّاً بجامعة الدّول العربيّة على رغم ما يعتريها من ضعف. هذه منطلقاتنا، ولكنّها ليست على حساب سيادة لبنان واستقلاله، ولا يجب أن تكون كذلك.

أخيراً وليس آخراً، أرضُنا اللبنانيّة ليست عرضةً للبيع أو التّأجير. إنّها لكلّ اللبنانيين حسب منطوق الدّستور اللبنانيّ. بقي علينا أن نرتقي في أدائنا، كدولة وكمجتمع موحّد، نحو تحدّيات العصر الذي نعيش.

LAU - Riyad Nassar Library

كلمة د. عصام خليفة

ملفّ المياه في المفاوضات بين لبنان وإسرائيل

من المسلّم به، عند أغلب الباحثين في موضوع المياه في الشّرق الأوسط، أنّ هذه السّلعة تثير قَدْراً كبيراً من الصّراع. وسبب ذلك، بكلّ بساطة، أنّ المياه ضروريّةٌ لحياة الانسان والحيوان والنّبات، ولا يستطيعُ الانسانُ أن يُنتجَ شيئاً بدون مياه. فالزّراعةُ مستحيلةٌ بدون المياه، وكذلك معظمُ العمليّات الصّناعيّة. وترتبط المياه دائماً بمسألة أمن الأرض. فجميعُ الأطراف المعنيّة تشعر بأنّها مضطرّةٌ إلى السّيطرة على الأرض التي تجري المياه فوقها أو تحتها[1]. إنّ قضيّةَ المياه ليست فقط مسألة اقتصاديّة واجتماعيّة وقانونيّة وفنيّة فحسب، بل هي، إضافة إلى ذلك، مسألةٌ أمنيّة واستراتيجيّة من طراز خاصّ في منطقة الشّرق الأوسط.

ضمن هذا المنظار، يجب أن نفهم أهميّةَ المياه كملفّ أساسيّ في المفاوضات العربيّة الاسرائيليّة عموماً، وبشكل خاصّ يجب أن نفهم أهميّة هذا الملفّ بين لبنان وإسرائيل في المفاوضات المحتملة.

لكنْ، قبل التّطرّق إلى ملفّ المياه، في المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، أجد من الضروريّ تسجيل بعض الملاحظات التي أعتبرها أساسيّة:

١- إنّ إجراء المفاوضات بين الدّول العربيّة، والفلسطينيين، بشكل منفرد، كما هو حاصل حاليّاً مع إسرائيل، هو خطأٌ تاريخيّ يضعّف الموقفَ العربيّ ويقوّي المفاوض الاسرائيليّ.

---

١ بيتر روجرز وبيتر ليدون، المياه في العالم العربيّ آفاق واحتمالات، مركز الامارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ترجمة شوقي جلال، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص ٤١٥-٤١٦

L.A.U - Riyad Nassar Library

٢- نحن، من الوجهة الاستراتيجيّة، مع التّحالف العميق بين سوريا ولبنان – وبينهما وبين كلّ العرب – في عمليّة التّفاوض. وإذا كان هناك من يتغنّى بتلازم المسارين السّوريّ واللبنانيّ، فإنّ التّرجمة العمليّة لهذا التّلازم تناقضُ المصالحَ الاستراتيجيّة العليا للبنان ولسوريا على المدى البعيد. وإنّ ما يجري هو استئثار سوريّ بالمفاوضات (عن سوريا وعن لبنان)، وهناك تهميش عمليّ للبنان بحيث أنّه سيوضع أمام الأمر الواقع لكي يوافق على نتائج المفاوضات التي لم يشارك بها، ويُدعى موافقاً عليها.

٣- إنّ المفاوضات كان يجب أن تتمّ في رعاية الأمم المتّحدة، وليس فقط في رعاية الولايات المتّحدة. وذلك لسببين أساسيين على الأقلّ:

- وضوح إنحياز الادارة الأميركيّة إلى الجانب الاسرائيليّ.
- احتفاظ الأمم المتّحدة، رغم كلّ شيء، بالحدّ الأدنى من الحرص على تطبيق القرارات الدّوليّة المرتكزة بشكل عامّ على القانون الدوليّ. وهذا أمْر تحاول إسرائيل أن تتنصّل منه في غالب الأحيان.

١ – مرتكزات الاستراتيجيّة المائيّة الاسرائيليّة في مجال التّفاوض:

تنطلق إسرائيل، في قضيّة المياه، من جملة مسلّمات:

- إن ضعف الموارد المائيّة في إسرائيل، كما يقول زئيف شيف، هو أحد أهمّ عوامل ضعف الدّولة.
- إنّ التمسّك ببقاء السّيادة الاسرائيليّة على مصادر الموارد المائيّة هي من المرتكزات الأساسيّة للسّياسة الاسرائيليّة التّفاوضيّة (كميّة المياه المتوافرة داخل إسرائيل ٧٤٥ مليون م^3 فقط).
- تأمين الحاجات المائيّة يتوازى من حيث الأهميّةُ مع المتطلّبات الأمنيّة لإسرائيل. في هذا السّياق يمكن أن يُفهمَ تأكيدُ زئيف شيف: «ينبغي أن تكون المياه بنداً أساسيّاً في كلّ تسوية، وإلاّ فستكون مدخلاً لحروب المستقبل»، كما يفهمُ التّقريرُ السرّي الذي أعدّه مركز الدّراسات الاستراتيجيّة في جامعة تل أبيب: «إنّ التّرتيبات

الأمنيّة مستحيلة بدون حلّ مشكلة المياه، وإنّ على اسرائيل أن تفعل كلّ شيء للمحافظة على مصادر المياه الواقعة تحت سيطرتها اليوم».

- رفض مفهوم السّيادة الوطنيّة لأيّة دولة في المنطقة على ثرواتها المائيّة، وطرح مبدأ توزيع الثّروة المائيّة على كلّ شعوب الشّرق الأوسط. «لا يوجد حقوق في المياه ولكنْ يوجد حقوق في استعمال المياه». هذا ما أكّده أبراهام كاتز Katz (رئيس الوفد الاسرائيليّ إلى مفاوضات المتعدّدة في بكّين ٢٨ تشرين الأول ١٩٩٣). وأضاف: «هذا الأمر ليس قابلاً للتّفاوض». وبالمعنى نفسِه صرّح رئيس الوفد الاسرائيليّ المفاوض مع الفلسطينيين: «لا حقّ لأحد في المياه، بل الحقّ في استخدام المياه ليس إلاّ».
- استحداث قوانين دوليّة جديدة والاستغناء عن القوانين الموجودة، مع التّركيز على الاتّفاقات الثّنائيّة.
- في شباط ١٩٩٣، أعلن شيمون بيريز، ردّاً على معادلة الأرض مقابل السّلام، التي قبل بها المفاوضون العرب: «إذا تمّ التّفاهُم على الأرض، فلن يحصلَ السّلام إذا لم نتفاهم على المياه». وفي آذار ١٩٩٥ قال بيريز: «للحرب احتجنا إلى أسلحة، وللسّلم نحن بحاجة إلى مياه».
- وانطلاقاً من النّقطة السّابقة تؤكّد إسرائيل على ضرورة توزيع مياه أنهار كلّ المنطقة (بما فيها النّيل والفرات ودجلة) على الدّول بحسب الحاجة، بغضّ النّظر عن مسألة الحدود السّياسيّة أو السّيادة. وفي هذا السّياق يجب أن تزوّد إسرائيل بموارد مائيّة إضافيّة بموازاة تقييد استخدام العرب للمياه.

٢– بعض الوقائع والمعطيات:

أ– وضع المياه في إسرائيل العام ٢٠٠٠:

إذا عدنا لبعض الدّراسات العلميّة حول أوضاع إسرائيل المائيّة، في العام ٢٠٠٠، لأمكننا التّوصّل إلى الجدولين الآتيين:

LAU - Riyad Nassar Library

الاستهلاك	المنزليّ	الصّناعيّ	الزّراعيّ	الحدائق	المجموع	الفائض
مياه طبيعيّة	٦٣٤	١٠٦	٨٧٤	١٠	١٦٢٥	صفر
مياه مكرّرة	–	١	٢٨٥	١٣	٢٩٩	صفر
مياه محلاّة	–	١٠٨	–	–	١٠٨	
المجموع	٦٣٤	١٠٧	١١٥٩	٢٣	١٩٢٣	

المرجع – دراسة لمدير التّخطيط للمياه في دولة إسرائيل Youssef Dreizin أُلقيت في مؤتمر سرقسطة ٨–١٢ تشرين الثّاني ١٩٩٩

جدول عام بأوضاع المياه في إسرائيل ١٩٩٩	
استهلاك الفرد	١٠٥ م٣ في السّنة
عدد سكّان إسرائيل	٦,٢٠٠,٠٠٠
استهلاك الصناعة	١٤٧ مليون م٣ في السّنة
حصّة الصّناعة من المياه المكرّرة	مليون م٣
الحدّ الأدنى من المياه للزّراعة	١,٢٠٠ مليون م٣
الحدّ الأقصى من المياه المكرّرة للزّراعة	٤٨٠ مليون م٣
الحدّ الأدنى من المياه الطبيعيّة للزّراعة	٦٢٦ مليون م٣
مياه للحدائق والطّبيعة	٢٣ مليون م٣
مياه مكرّرة للحدائق والطّبيعة	١٣ مليون م٣
الموارد المائيّة الطّبيعيّة	١,٩٨٩ مليون م٣
الموارد المائيّة المحلاّة	١٤٢ مليون م٣
النّسبة المئويّة للاستعمال المنزليّ من المياه المحلاّة	٣٦ مليون م٣
النّسبة المئويّة للاستعمال الصّناعيّ من المياه المحلاّة	٢٧ مليون م٣
النّسبة المئويّة من الهدر	٢ مليون م٣
المياه المحلاّة للاستعمال المنزليّ	١٢ مليون م٣

LAU - Riyad Nassar Library

ب- إسرائيل تسيطر على مياه جنوب لبنان:

إنّ إسرائيل تسرق، منذ العام ١٩٧٨، كميّاتٍ مائيّةً لبنانيّة غير معروفة، منها:

- ١٤٠ مليون م^3 سنويّاً من مياه الحاصباني (وضمنه الوزّاني).
- ٢٥ مليون م^3 سنويّاً من نحو مئة نبع ومجرى مائيّ صفير في الطّرف الغربيّ من حرمون.
- ٢٠ مليون م^3 سنويّاً من المياه النّاتجة عن ذوبان الثّلوج في الهضاب الغربيّة لجبل حرمون.
- كميّة غير مقدّرة من مياه الليطانيّ.
- كميّة غير مقدّرة من الآبار الأرتوازيّة الكثيرة العدد، والتي تضخّ من خلالها المياه نحو الأراضي المحتلّة.

ورغم نفي بعض المسؤولين اللبنانيين – مع الأسف – أنّ إسرائيل لا تسرق المياه من الليطانيّ، فثمّة وقائعُ وتصاريحُ واضحةٌ في تأكيد هذه الحقيقة، من أبرزها:

- السّفير البريطانيّ السّابق في الأردن بيتر هينشكلف قال: «أمّا بالنّسبة لمياه الليطانيّ فمعلوماتي تقول إنّ إسرائيل تأخذ منه كميّاتٍ غيرَ كبيرة منذ مدّة طويلة. وهذا تصرّف خاطىء وغير قانونيّ. وأعتقد أنّ هذه المشكلة ستحلّ عندما يحلّ السّلام»[٢]
- توماس ناف، الخبير الأميركيّ في مياه الشّرق الأوسط، أكّد في شهادة أمام الكونغرس أنّ إسرائيل تسرق مياهاً من الليطانيّ[٣].
- إعترف مردخاي جوفيتش، المتحدّث باسم شركة المياه الاسرائيليّة «ميكوروت» بأنّ إسرائيل تضخّ مياه الليطانيّ، وأن عمليّة الضّخّ «تقتصر على الكميّة المتّفق عليها، وهي نسبة ٢٠ إلى ٢٥ مليون م٣ سنويّاً»[٤]

---

٢ الحياة ٤ تشرين الثاني ١٩٩٤.

٣ د. عصام خليفة، لبنان المياه والحدود ١٩١٦–١٩٧٥، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٥٣. راجع L'orient - le jour في ١٩٩٠/٧/٤

- صرّح وزير الموارد والرّي الأردنيّ، داود خلف، أنّ إسرائيل بدأت، خلال العام ١٩٨٩، بسحب مياه نهر الليطانيّ في جنوب لبنان حيث من المتوقّع أن تصل كميّاتُ المياه التي تضخّها من هذا النهر إلى ٤٠٠ مليون م٣ سنويّاً، لاستخدامها في صحراء النّقب[٥].
- وأشارت دراسة سوريّة قُدّمت إلى ندوة القضايا المائيّة في الوطن العربيّ، وعُقدت في معهد البحوث والدّراسات العربيّة (جامعة الدول العربيّة) إلى أنّ إسرائيل تستولي على ٥٠٠ مليون م٣ من مياه الليطانيّ سنويّاً[٦].
- الخبير الأميركيّ في شؤون المياه جون كولارز John Kolars، أكّد أنّ إسرائيل تحصل على مياه الليطاني[٧]، وقدّر الكميّة بـ ١٠٠ مليون م٣.
- وزير الزّراعة رفائيل إيتان صرّح بأنّ إسرائيل لا يجوز لها أن تقبل بالانسحاب من جنوب لبنان، إذ إنّ فقدان الإشراف على تلك الأراضي يعني فقدان الإشراف على المياه[٨].
- قامت «القوّات الاسرائيليّة بإنشاء شبكات ضخمة للمياه وبدأت بسحب مياه الليطانيّ إلى المستوطنات في الجليل الأعلى»[٩]. ويؤكّد البعض وجود نفق طوله ١٧ كلماً يؤمّن نقل المياه من الليطانيّ إلى إسرائيل[١٠].

٤ اللواء والسّفير ١٩٩٠/٧/٢٠، الأهرام ١٩٩٠/٧/٢٣، الدّستور ١٩٩٠/٧/٢٠
٥ صحيفة الرّأي العام الكويتيّة ١٩٩٠/٧/١٥
٦ عقدت النّدوة في خريف ١٩٩٤.
٧ من دراسة للدكتور طارق المجذوب، الحركة الثّقافيّة – أنطلياس، استقلال الدولة اللبنانيّة ومفاوضات السّلام المحتملة، بيروت، ٢٠٠٠
٨ جيروزاليم بوست، ١٩٩١/٥/١١. ص ٧٩.
٩ هاعولام هازيه ١٩٧٨/٩/٢٣، نقلاً عن جورج المصري، الأطماع الاسرائيليّة في المياه العربيّة، باريس، ١٩٩٦، ص ٨١.
١٠ John Bulloch and Adel Darwish, Water wars..., London, 1993, P 31. المرجع السّابق، ص ٨٣.

ج- مشاريع إسرائيليّة لاستغلال المياه اللبنانيّة:

لن نعود إلى الأطماع والمشاريع التّاريخيّة للحركة الصّهيونيّة وللدولة العبريّة حول مياه جنوب لبنان[١١]. ولكنْ، حسبُنا أن نعرض بعض المشاريع التي نشرتها الحكومة الاسرائيليّة أو مسؤولون مائيّون إسرائيليّون.

- مذكّرة الحكومة الاسرائيليّة حول استغلال مياه الليطانيّ (٢٩ نيسان ١٩٥٤)[١٢].
- مشاريع إليشع كالي التي نشرها في كتابه (المياه والسّلام). وقد طرح توليد الكهرباء، ونقل المياه اللبنانيّة إلى إسرائيل، خاصّة تحويل مياه الليطاني إلى حوض الحاصباني، وتالياً حوض طبريّا[١٣].
- مشاريع تحلية المياه والطّاقة الواردة في أوراق العمل المقدّمة في عام ١٩٩٥[١٤].
- تقرير البنك الدّوليّ (المقدّم في ٢٠ آذار ١٩٩٦) والذي طرح فيه المشروع الاسرائيليّ العائد لنهر الليطانيّ، تحت ذريعة أنّ مياهه تذهب هدراً، وأنّ بالامكان جرّها إلى إسرائيل، لريّ وادي الأردن بكامله، وذلك على أساس عرض شراء المياه اللبنانيّة بثمن بخس[١٥].
- وتقرير البنك الدوليّ المقدّم في منتصف آب ١٩٩٥ كان قد ركّز على أنّ أخطر المناطق التي ستعاني من نقص المياه هي «منطقة الشّرق الأوسط». ودعا إلى إعادة توزيع المياه على أساس السّلام الاقليميّ. وفي المعنى نفسهِ صدرت دراسةٌ عن فريق من الباحثين في جامعة هارفرد، وخلال وقت متقارب، دعت إلى اقتسام مياه الشّرق الأوسط على أساس الاستخدام مقابل دفع أجر من

١١ يمكن العودة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى كتابنا، لبنان المياه والحدود ١٩١٦–١٩٧٥، المرجع السّابق.
١٢ راجع ترجمة المذكّرة إلى العربيّة، المرجع السّابق، ص ١٢٤–١٢٨.
١٣ المرجع السّابق، ص ١٩٩–٢٠٥.
١٤ Government of Israel, Development options for cooperation: The Middle-East, Version IV, 1996.
١٥ إنعام رعد، الصهيونيّة الشّرق أوسطيّة من هرتزل إلى بيريز إلى النفق والخطّة المعاكسة، شركة المطبوعات للتّوزيع والنّشر، ١٩٩٨، ص ٦٦٦.

LAU - Riyad Nassar Library

المستخدم للمالك. وترى الدّراسةُ أنّ معاهدةَ السّلام بين الأردن وإسرائيل تشكّل مثالاً على كيفيّة حلّ المنازعات على المياه.

– مشروع هارفرد ومعهد ماساشوستس للتّكنولوجيا لتوزيع المياه في الشّرق الأوسط. ويتصوّر المشروع سلطةَ مياهٍ مشتركةً بين الدّول المتفاوضة، تقوم بتحويل المياه من بلد إلى آخر بالأسعار التي تعكس القيمة الحقيقيّة الاجتماعيّة للمياه، ويطرح بيع المياه بأسعار «الدّول» وليس بأسعار ثابتة. أي إنّ أيّ بلد مشارك لا يمكن أن يبيعَ مياهه إلاّ إذا وافق البلدُ الآخر على السّعر، وبالتّالي إذا وجد البلدُ الآخر أنّ السّعرَ يناسبه اقتصاديّاً مقارنةً مع تكلفة الفرصة البديلة[16].

– إنّ السّوق الشّرق أوسطيّة – يقول بيريز – يمكن أن تكون نموذجاً اقتصاديّاً للتّعاون، حيث يلعب توزيع المياه عنصراً رئيسيّاً للتّنمية الاقتصادية[17]. وإنّ ما تطمح إليه إسرائيل هو إدارة المياه من خلال المناطق الشّاطئيّة والرّيّ باعتبار أنّ لها اليدَ العليا في التّكنولوجيا. ويمكن للمياه أن تكونَ الثّمرةَ الأكثر أهميّةً للسّلام في الشّرق الأوسط، مع العلم أنّ الصّراع على المياه هو انعكاسٌ لأساس الصّراع[18].

د– أميركا تدعم إسرائيل في موضوع المياه:

منذ الخمسينات حاولت السّياسة الأميركيّة أن تضع بعض الحلول لقضيّة توزيع المياه بين دول وشعوب المنطقة من خلال مشروع جونستون[19]. وبعد عقد مؤتمر مدريد اهتمّت السّياسةُ الأميركيّة بهذه القضيّة، إذ صرّح أرميتاج مستشار الرّئيس بوش لشؤون المياه في الشّرق الأوسط: «مسألة المياه هي قضيّة حرب أو سلام ومسألة بقاء بالنّسبة لبعض دول المنطقة». وأضاف: «إنّ أيّ زعيم عربيّ أو إسرائيليّ لا يقرّ بذلك يجني

١٦ زياد الحجّار، المياه اللبنانيّة والسّلام في الشّرق الأوسط، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٨٥.

١٧ من خطاب ألقاه شيمون بيريز أمام البرلمان الأوروبيّ في آذار ١٩٩٣، د. نبيل السمّان، طريق السّلام الاسرائيليّ، دمشق، لا ت. ص ١٩٨.

١٨ من مؤتمر صحفيّ عقده شيمون بيريز في مؤتمر لاهاي. L'Orient - Le jour, 22/3/2000

١٩ حول هذا المشروع راجع كتابنا لبنان المياه والحدود، كمرجع السّابق، ص ١٠٦–١٣٨.

على مجتمعه ويحكم على شعبه وشعوب الدّول المجاورة بالموت البطيء»[20]. وأكّد بيكر على أهميّة موضوع المياه[21]. ورسالةُ التّطمينات الأميركيّة الموجّهة إلى إسرائيل لحضور المؤتمر، أكّدت بأنّ المياه ستكون إحدى النّقاط الرئيسيّة في المفاوضات[22].

وفكرة إنشاء مجلس إقليميّ لادارة استثمار المياه في المنطقة، ومن ضمنها لبنان، كانت من النّقاط التي طرحها الوزير هنري كيسنجر منذ العام ١٩٧٣[23].

وتعكس جويس–ستار خلفيّةَ الموقف الأميركيّ عندما تقول: «يعتبر لبنان بمثابة كنز لاحتوائه على أربعة بلايين مترٍ مكعّبٍ من الأنهار الجارية التي من الممكن أن يشاركه فيها جيرانُه بموجب شروط السّلام»[24] وليس من باب الصّدفة أن تترأس أميركا لجنة المياه التي هي من اللجان المتعدّدة التي تعقد اجتماعاتها لدرس الحلول المناسبة لقضايا المياه في الشّرق الأوسط.

ولا يمكن أن نفهم سياسة البنك الدوليّ في موضوع المياه على صعيد الشّرق الأوسط، بعيداً عن توجيهات السّياسة الأميركيّة لهذه المؤسّسة. وتقرير هذا البنك عام ١٩٩٦ لاحظ «أنّ لبنان يستطيع أن يجنيَ فوائد اقتصاديّة من بيع مياه الليطانيّ لاسرائيل».

– والرّئيس كلينتون نفسه يربط استمرار السّلام الشّامل في المنطقة بضمان حصول كلّ دولة على إمدادات كافية من المياه.

٢٠ الحياة ١٩٩١/٣/٢٢.

٢١ الحياة ١٩٩١/٧/٢٨.

٢٢ د. عصام خليفة، المرجع السّابق، ص ١٥٧.

٢٣ عندما سئل كيسنجر من قبل المسؤولين اللبنانيين عن أطماع إسرائيل بمياه لبنان، عام ١٩٧٣، أجاب: «إنّ لدى إسرائيل مشروع إقامة مجلس إقليميّ مشترك للمياه» وأضاف: «لا يمكن إغفال أهميّة التّعاون الاقليميّ والدّوليّ في هذا المجال.

٢٤ جويس ستار، معاهدات حول مياه الشّرق الأوسط، ترجمة عمار حامد، دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٩، ص ١٠٣.
– الحياة، ١٩٩٦/٩/٢٥.

LAU - Riyad Nassar Library

٣- المفاوضات بين لبنان وإسرائيل حول ملفّ المياه:

من المفترض أن يكون هدف الدّولة اللبنانيّة، من خلال المفاوضات الجارية، الحفاظ على المصالح العليا للشّعب اللبنانيّ والدّولة اللبنانيّة في مواجهة كلّ الأطماع والأخطار المحدقة. ومن الخطأ اعتبار المفاوضات هدفاً بحدّ ذاتِه، أو الاقتناع بأنّ التّفاوض هو، بحدّ ذاته، وصولٌ إلى السّلام. إنّه وسيلةٌ من وسائل السّياسة، وهو وجه آخر من وجوه الصّراع. وإنّ قيمته مرتبطة بمضمون السّياسة التي توجّهه، ولا يستمرّ إلاّ بمقدار ما تسعى السّياسة إلى بقائه.

أ- مشاركة لبنان في عمليّة المفاوضات:

لقد سبق وأشرنا إلى أنّه كان من الأجدى أن تتفاوض جميع الدول العربيّة ضمن وقت واحد وفي إطار التّنسيق وضمن استراتيجيّة موحّدة، مع ضرورة حصول التّفاوض في إطار الأمم المتّحدة. لكنْ، كلّ هذه الأمور لم تحصل. فهل يبقى لبنان بعيداً عن المشاركة في هذه العمليّة؟

إذا بقي لبنانُ غيرَ مشارك، بشكل فعّال، في المفاوضات، فالأرجح أنّ التّسويات ستتمّ على حسابه.

والدّليل على ذلك ما طُرح في جريدة هآرتس الاسرائيليّة على أنه نصّ ورقة عمل أميركيّة للمفاوضات السّورية-الاسرائيليّة[٢٥].

في الوفد المفاوض: يجب أن يؤلّف لبنان وفداً يتمتّع بالثّقة والمصداقيّة، ويجسّد الوحدة الوطنيّة اللبنانيّة. ويجب أن يستنفر لبنان جميع كفاءاته في كلّ مواضيع التّفاوض، وأن يتمّ الاستفادة من كلّ الطّاقات الأكاديميّة والدّيبلوماسيّة والعسكريّة والسّياسيّة وغيرها.

ب- ملفّ المياه في المفاوضات:

إنّ هدف إسرائيل في مجال المياه سيكون مركّزاً على جملة نقاط، من أبرزها:

٢٥ راجع نصّ هذه الورقة في عصام خليفة، لبنان في مواجهة مفاوضات التسوية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٩٦-١٩٧.

- تكريس شرعنة السّيطرة على كامل المياه التي تستغلّها إسرائيل حاليّاً (السّطحيّة والجوفيّة)، ضمن الأراضي اللبنانيّة.
- إدخال لبنان في مجلس مياه إقليميّ
- سعي إسرائيل للإشراف على عدم تلوّث المياه (الحاصباني، مياه حرمون، الليطانيّ....).

أمّا ما نقترحه كقاعدة للمفاوض اللبنانيّ فيمكن اختصارُه بالنّقاط الآتية:

أ- مطالبة إسرائيل بالتّعويض عن كلّ ما سرقته من مياه سطحيّة وجوفيّة (ضمن الأراضي التي احتلّتها من لبنان). في هذا السّياق يجب إيجاد مرجعيّة - في إطار الوفد اللبنانيّ - تكون مهمّتُها تكوين ملفّات علميّة وقانونيّة للمطالبة، ومسح الأضرار بواسطة هيئات حياديّة مختصّة معترف بها دوليّاً[٢٦]. ومن المفضّل تكوين اللجنة في إطار وزارة الخارجيّة اللبنانيّة.

ب- قضيّة نهر الحاصباني[٢٧]: يشكّل هذا النّبع رافداً من روافد نهر الأردن. وبالاضافة إلى العادات والتّقاليد المتعلّقة باستغلال مياه هذا النهر في الأراضي اللبنانيّة، ثمّة بعض النّصوص القانونيّة التي وردت في الاتّفاقيّات الدوليّة التي وُقّعت بين كلٍّ من فرنسا وبريطانيا في مدّة العشرينات:

- فاتّفاق ٢٣ كانون الأوّل ١٩٢٠ الموقّع بين بريطانيا وفرنسا نصّ في مادّته الثّامنة على ما يأتي[٢٨]: «يقوم الفنيّون، المعنيّون من قبل الادارات في سوريا (ولبنان) وفلسطين، وخلال مدّة ستة أشهر من توقيع هذا الاتّفاق، بفحص مشترك لامكانيّات ريّ الأراضي وإنتاج الطّاقة الهيدرولوجيّة لمياه الأردن الأعلى، ولمياه اليرموك وروافدهما، وذلك بعد إشباع حاجة الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسيّ»

٢٦ الحركة الثّقافيّة - أنطلياس، المرجع السّابق، ص ٩٨.

٢٧ يمكن مراجعة الدراسة البالغة الأهميّة للدكتور أنطوان فتّال:

Aspects techniques et juridiques de l'amnagement du hasbani.

٢٨ عصام خليفة، لبنان المياه والحدود، المرجع السابق ص ١٥٩.

LAU - Riyad Nassar Library

- وفي اتّفاق ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين، الذي أقرّ في آذار ١٩٢٣، ورد في موضوع المياه: «... وكلّ الحقوق المكتسبة لسكّان سوريا (ولبنان) في مياه الأردن يجب المحافظة عليها».
- وجاء في ذيل اتّفاق ترسيم الحدود الموقّع في ٢٣ حزيران ١٩٢٣ بين سلطات الانتداب البريطانيّة والفرنسيّة ما يأتي: «كلّ الحقوق المثبتة بصكوك أو عادات محليّة فيما يتعلّق باستغلال مياه الأنهر والينابيع والقنوات والبحيرات في مجال الرّي أو لجهة تموين الأهالي بالمياه، يتمّ المحافظة عليها كما هي....»
- وفي اتّفاق حسن الجوار بين فلسطين وسوريا ولبنان الكبير، من خلال السلطات الانجليزيّة والفرنسيّة، ثمّة ترداد لما ورد في ذيل اتّفاق ترسيم الحدود[29]، عن موضوع مياه الأردن وحقوق استثمارها.

ربما تطرح إسرائيل تحفّظاً على هذه الاتفاقيّات، باعتبار أنّها شخصيّة حقوقيّة دوليّة مغايرة لشخصيّة الدّولة الفلسطينيّة المعنيّة بهذه الاتفاقيّات (وهذا رأي ShabataiRosenne). لكنّ الدول العربيّة التزمت بهذه الاتفاقيّات وقدّمتها للأمم المتّحدة، وحتّى إسرائيل أقرّت في أكثر من وثيقة وتصريح باتفاقيّة بوله نيوكومب، على الأقلّ.

على صعيد آخر، فقد لحظ مشروع جونستون الأميركيّ، معدّلاً، ما لا يقلّ عن ٣٥ مليون م٣ من مياه الحاصباني للبنان في الخمسينات.

توزيع مياه الأردن حسب خطّة جونستون المعدّلة (بملايين الأمتار المكعّبة)		
الدّولة	**ما يجب أن تحصل عليه**	**ما تحصل عليه حاليّاً**
الأردن	٤٧٧ مليون م٣	١٠٠ - ١١٠ مليون م٣
سوريا	١٣٢ مليون م٣	١٦٠ مليون م٣
لبنان	٣٥ مليون م٣	لا شيء
إسرائيل	٣٩٤ مليون م٣	أكثر من ٦٠٠ مليون م٣

٢٩ راجع كتابنا الحدود الجنوبيّة للبنان بين مواقف نخب الطّوائف والصراع الدوليّ ١٩٠٨-١٩٣٦، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٣٤-١٣٨.

ومهما يكنْ من أمر، فعلى لبنان أن يتمسّك بحصّته كاملةً من مياه الحاصباني، وأن يرفض رفضاً قاطعاً استئثار إسرائيل بكلّ مياه هذا النهر. وعلى المفاوض اللبنانيّ أن لا يقرّ، بأيّ حال من الأحوال، بإعطاء إسرائيل أيَّ حقّ، إنْ لجهة السّماح بإقامة منشآت داخل الأراضي اللبنانيّة، وإنْ لجهة حماية هذه المنشآت من قبل جيشها أو تقنيّيها.

على صعيد آخر يجدر بنا التّذكير ببعض مبادىء القانون الدوليّ:

أ- «لكلّ دولة من دول المجرى الدوليّ حقّ في تقاسم منصف للمكاسب التي يوفّرها هذا المجرى»

ب- أحكام اتفاقيّة جينيف الرّابعة (١٩٤٩) وخاصّة المادّة ٤٦ تعتبر أنّ الاحتلال حالة موقّتة بحكم الواقع. وعليه، لا يجوز لدولة الاحتلال مصادرةُ الأراضي وموارد المياه أو التحكّم في الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة أو الديمغرافيّة في الأراضي والواقعة تحت احتلالها.

ج- إسرائيل خرقت القرار الرّقم ١٠ لمؤتمر الأمم المتّحدة للمياه الذي عقد في ماردل بلاتا الأرجنتين (١٩٧٧):

١- تأكيد الحقّ غير القابل للتصرّف للشّعوب والبلدان الواقعة تحت السّيطرة الاستعماريّة والأجنبيّة في نضالها لاستعادة السّيطرة الفعّالة على مواردها الطّبيعيّة، بما في ذلك الموارد المائيّة.

٢- التّسليم بأنّ إنماء الموارد المائيّة في الأراضي الخاضعة للاستعمار والسّيطرة الأجنبية والتّمييز العنصريّ، يجب أن يوجّه لفائدة السكّان الأصليين الذين هم المستفيدون الشرعيّون من مواردهم الطّبيعيّة، بما في ذلك الموارد المائيّة...)

د- خالفت إسرائيل المادّة ٤٣ من اتفاقيّة لاهاي الرّابعة.

هـ- خالفت المادّة ٧ من الاعلان العالميّ لحقوق الانسان (الفقرة ٢ التي تنصّ على عدم جواز تجريد أيّ أحد من ملكه تعسّفاً...)

ج- الينابيع المختلفة والمياه الجوفيّة ضمن الأراضي اللبنانيّة:

تسيطر إسرائيل على الكثير من الينابيع، في المناطق المحتلّة؛ وقد ربطت مياهها بشبكة المياه الاسرائيليّة، واستحدثت الكثير من الآبار الارتوازيّة، حيث تضخ المياه الجوفيّة من الأراضي اللبنانيّة.

LAU - Riyad Nassar Library

وفي المفاوضات، يجب أن يؤكّد لبنان على ما ورد في المواثيق الدوليّة. ومنها ما ورد في الفقرة الثانية من العهد الدوليّ الخاصّ المتعلّق بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة (١٦/١/١٩٦٦)

«٢- لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصّة، التصرّف الحرّ بثرواتها ومواردها الطّبيعيّة...»

د- مياه الليطاني:

إنّ جوهر الصّراع في المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، في موضوع المياه، سيدور حول مياه الليطاني. والموقف الواجب اتّخاذه من قبل هذا المفاوض: لا حقّ لإسرائيل مطلقاً بالمطالبة بحصّة من مياه الليطاني إذ إنّه نهر لبنانيّ مئة بالمئة.

هـ- هيئة عليا للمياه في الشّرق الأوسط:

لقد ورد في مشروع المعاهدة السّوريّة-الاسرائيليّة، المقدّم من الولايات المتّحدة، قيام مجلس إداريّ مشترك - بحسب سورية - أو لجنة مياه مشتركة مع آليّة إشراف وتطبيق بحسب إسرائيل.

ومن الواضح أنّ إسرائيل، بدعم أميركيّ، ستطرح شكلاً مشابهاً مع لبنان.

في هذا السّياق يمكن للمفاوض اللبنانيّ أن يوافق على هيئة للمياه، على مستوى الشّرق الأوسط تكون بإشراف الأمم المتّحدة، وتسعى لتنظيم اقتسام الثّروة المائيّة، وتقدّم المساعدات المختلفة لحسن استخدام تقنيّات جديدة متطوّرة في هذا المجال، شرط أن لا تدخل ضمن نطاق هذه اللجنة المياهُ الوطنيّة اللبنانيّة، وأن يقتصرَ عملُها على المياه الدّوليّة.

ويكون عملُ هذه الهيئة أكثرَ فعاليّةً إذا جاءت كجزء من الاستراتيجيّة العربيّة في موضوع المياه. من هنا أهميّة وضع خطّة عربيّة مشتركة خاصّة بين الدّول المجاورة لاسرائيل، وتكون هذه الدولُ أعضاءً فاعلةً في هذه الهيئة الاقليميّة للمياه.

LAU - Riyad Nassar Library

٤- بعض الأوراق المائيّة الواجب تحضيرها من قبل المفاوض اللبنانيّ:

١- مشروع هارفرد لتوزيع المياه في الشّرق الأوسط (لاسيّما وأنّه مؤيّد من مصادر البنك الدوليّ) اقتصاد السّوق أساس كلّ أزمة المياه.

٢- الورقة الاسرائيليّة حول حلّ قضيّة المياه في المنطقة التي قدّمها للاتحاد الأوروبيّ.

٣- محاضر مباحثات اللجنة المتعدّدة للمياه.

٤- وثائق مشروع جونستون (لاسيّما وأنّ هذا المشروع كان قاعدة التّفاوض بين الأردن وإسرائيل)

٥- دراسات مفصّلة عن حاجات لبنان المائيّة (حاليّاً ومستقبليّاً)

٦- الاطّلاع بدقّة على المفاوضات الاسرائيليّة التركيّة في موضوع أنابيب السّلام وموقف سوريا من ذلك.

٧- تقارير البنك الدوليّ حول مياه المنطقة، خاصّة التقرير الذي نشر عام ١٩٩٦ بعنوان (أزمة المياه في الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا).

٥- لبنان بحاجة إلى مياهه:

تقدّر الأراضي القابلة للزّراعة في لبنان، بحسب الخبراء، بحوالى ٣٦٠ ألف هكتار. منها ١٦٧ ألف هكتار قابلة للرّي. والمساحات المرويّة، في العام ٢٠٠٠، تقدّر بـ ١١٠ آلاف هكتار[٣٠].

المساحة المرويّة والاحتياجات المائيّة للزّراعة حاليّاً ومستقبليّاً[٣٠]			
السّنة	**٢٠٠٠**	**٢٠١٠**	**٢٠٢٠**
المساحات المرويّة (هكتار)	١١٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠
الحاجة المائيّة الصّافية (مليون م٣)	٩٧٩	١٢٠٢,٠	١٤٨٦,٠
الحاجة المائيّة - كفاءة ري ٥٠٪	١٩٥٨	٢٤٠٤	٢٩٧٣,٠
الحاجات المائيّة - كفاءة ري ٧٥٪	١٣٠٥	١٦٠٢	١٩٨٢,٠

٣٠ من دراسة للدكتور موسى نعمة، الحركة الثّقافيّة - أنطلياس، المرجع السّابق، ص ١١٠

وإذا حاولنا أن نعرف الاحتياجات المائيّة في لبنان، على مختلف الصّعد (استعمالات منزليّة ومدنيّة، وصناعيّة، وزراعيّة) لتوصّلنا إلى الجدول الآتي[٣١]:

الاحتياجات المائيّة السنويّة والمستقبليّة لجميع الاستعمالات (مليون م٣)(٣١)			
السّنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
الاحتياجات المنزليّة والمدنيّة	٣٦٢	٥٩٢	٨٩٤
الاحتياجات الصّناعيّة	١٢٥	١٨٥	٢٥٠
الاحتياجات الزّراعيّة (كفاءة ٧٥٪)	١٣٠٥	١٦٠٢	١٩٨٢
المجموع (كفاءة ٧٥٪)	١٧٩٢	٢٣٧٩	٣١٢٦
الاحتياجات الزّراعيّة (كفاءة ٥٠٪)	١٩٥٨	٢٤٠٤	٢٩٧٣
المجموع (كفاءة ٥٠٪)	٢٤٤٥	٣١٨١	٤١١٧

جدول رقم ٣: الميزان المائيّ السنويّ في لبنان	
المعدّل العام للأمطار	٩٢٠٠ مليون متر مكعّب
النتح التبخّريّ ٥٠٪	٤٦٠٠ مليون متر مكعّب
التّصريف السّطحيّ إلى خارج لبنان	
إلى سوريا (العاصي والكبير)	٥١٠ مليون متر مكعّب
إلى إسرائيل (الحاصباني والوزّاني)	١٦٠ مليون متر مكعّب
التسرّب	
التسرّب إلى المياه الجوفيّة (إلى البحر خارج لبنان)	٨٥٠ مليون متر مكعّب
الصّافي من المياه المتاحة (في السنين المعتدلة الأمطار)	٣٠٨٠ مليون متر مكعّب
الصّافي من المياه المتاحة (في السّنوات الجافّة)	٨٨٠ مليون متر مكعّب

٣١ المرجع السّابق، ص ١١١

جدول رقم ٤: الحاجات المنزليّة والمدنيّة، الحاليّة والمستقبليّة، في لبنان			
السّنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
عدد السكّان (مليون)	٤,٥٠	٥,٨٠	٧,٢
الحاجات الفرديّة في اليوم (ليتر)	٢٢٠	٢٨٠	٣٨٠
الحاجات السنويّة مليون م٣	٣٦٢	٥٩٢	٨٩٤
نسبة الاحتياجات المنزليّة والمدنيّة من المياه المتاحة	١١,٧٥٪	١٩,٢٢٪	٢٩٪

جدول رقم ٥: المساحة المرويّة والاحتياجات المائيّة للزّراعة حاليّاً ومستقبليّاً			
السّنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
المساحات المرويّة (هكتار)	١١٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠
الحاجة المائيّة الصّافية (مليون متر مكعب)	٩٧٩	١٢٠٢,٠	١٤٨٦,٠
الحاجات المائيّة – كفاءة ري ٥٠٪	١٩٥٨	٢٤٠٤	٢٩٧٣,٠
الحاجات المائيّة – كفاءة ري ٧٥٪	١٣٠٥	١٦٠٢	١٩٨٢,٠

جدول رقم ٦: الاحتياجات المائيّة السنويّة والمستقبليّة لجميع الاستعمالات (مليون متر مكعّب)			
السّنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
الاحتياجات المنزليّة والمدنيّة	٣٦٢	٥٩٢	٨٩٤
الاحتياجات الصّناعيّة	١٢٥	١٨٥	٢٥٠
الاحتياجات الزّراعيّة (كفاءة ٧٥٪)	١٣٠٥	١٦٠٢	١٩٨٢
المجموع (كفاءة ٧٥٪)	١٧٩٢	٢٣٧٩	٣١٢٦
الاحتياجات الزّراعيّة (كفاءة ٥٠٪)	١٩٥٨	٢٤٠٤	٢٩٧٣
المجموع (كفاءة ٥٠٪)	٢٤٤٥	٣١٨١	٤١١٧

ولئن عرفنا أنّ لبنان يستورد ٨٠٪ من حاجاته الغذائيّة بحيث تبلغ فاتورة استيراده الغذائيّ ملياراً وأربعماية مليون دولار، ولئن عرفنا أنّ الأمم المتّحدة حدّدت الفقر المائيّ

LAU - Riyad Nassar Library

بمقدار ألف متر مكعّب للفرد سنويّاً، فإنّ معدّل المياه المتاحة للفرد في العام ٢٠٠٠ هو ٦٨٥ م٣ سنويّاً، وإنّ لبنان هو تحت خطّ الفقر المائي كما هو معترف به دوليّاً[٣٢]

خلاصة عامّة:

إنّ المفاوض اللبنانيّ، في موضوع المياه، سيتعرّض لضغط سياسات إقليميّة ودوليّة للاقرار بصيغة أمر واقع، تجبر لبنانَ على الدخول في سوق شرق أوسطيّة لبيع كميّة معيّنة من مياهه. في هذا المجال، يجب أن يستمرّ لبنان في ربط استثمار مياهه السّطحيّة والجوفيّة بحاجاته الانمائيّة (خاصّة في مجال الشّرب والريّ والطّاقة والصّناعة).

ويمكن للمفاوض اللبنانيّ أن يطرح إمكانيّة بيع لبنان لبعض الأنهار التي تصبّ في البحر تحت سطح الأرض على امتداد الشّاطىء اللبنانيّ، شرط أن لا يتحمّل المكلّف اللبنانيّ عبء استحداث المنشآت التقنيّة لتعبئة تلك المياه. ولقد بيّنت دراسات حديثة جديدة صادرة عن مجموعة من الخبراء في الجامعة الأميركيّة أن ثمّةَ كميّةً من المياه تقارب من كميّة مياه الليطاني تصبّ في البحر بمنطقة شكّا، تحت الشاطىء. وهناك أيضاً أنهار أخرى في مناطق مختلفة من الشاطىء منها صور والدّامور والحلوة وغيرها.

إنّ منطقة شرق المتوسّط قادمة على صياغة خريطة جديدة؛ وكلّ محاولة لإلغاء الدّولة اللبنانيّة، أو تمرير التّسويات على حساب مصالح الشّعب اللبنانيّ لن تكون في خطّ ترسيخ سلام حقيقيّ شامل ومديد. ولن يُعدمَ الوطنيّون اللبنانيّون من فرض احترام حقوقهم وتأمين مصالحهم والدّفاع عن هويّتهم من خلال دولة حرّة وسيّدة ومستقلّة، والمشاركة بفعاليّة ومسؤوليّة في صياغة الحضارة والتقدّم في هذه المنطقة البالغة الأهميّة على الصّعيد العالميّ.

---

٣٢ المرجع نفسه، ص ١١٢، علماً أنّ حصّة الفرد في الولايات المتّحدة الأميركيّة يصل إلى ١٠ آلاف م٣ سنويّاً.

LAU - Riyad Nassar Library

كلمة د. فريد الخازن

المفاوضات اللبنانيّة-الاسرائيليّة (المعلّقة) ومسألة اللاجئين الفلسطينيين

في الجلسة السّابقة تطرّق المحاضرون إلى مسألة المفاوضات مع إسرائيل: على ماذا يفاوض لبنان مع إسرائيل؟ وتعدّدت الآراء. وهذا أمرٌ طبيعيّ في بلد نريده حرّاً ديمقراطيّاً.

والسّؤال المكمّل، لا بل الأساسيّ، هو: لماذا يبقى لبنان وحده، دون سواه من الأطراف المعنيّة مباشرة بالنّزاع العربيّ-الاسرائيليّ، خارج إطار المفاوضات في جميع أشكالها (الثّنائيّة والمتعدّدة، السريّة والعلنيّة) منذ العام ١٩٩٣ إلى اليوم؟ ولماذا تُستأنفُ المفاوضاتُ السّوريّة-الاسرائيليّة منذ أشهر قليلة، وقبل ذلك التّاريخ بين ١٩٩٤ و١٩٩٦، ولبنانُ المتلازمُ مسارُه التّفاوضيّ مع سوريا، لا يشارك في المفاوضات مراعاةً للشّكل ولو غاب المضمون؟

هذه أسئلة لا بدّ من طرحها، لا سيّما ونحن اليوم في مرحلة متقدّمة من المفاوضات السّوريّة-الاسرائيليّة، وقد تكون حاسمةً في نتائجها ومفاعيلها على لبنان، وذلك على ضوء الاجتماع المرتقب في جنيف بعد أيّام قليلة بين الرّئيسين الأسد وكلينتون.

على ماذا نفاوض إسرائيل، ومتى؟ والتّوقيت هنا يرتدي الأهميّة نفسها لمبدأ التّفاوض (أو لواقعه)، ذلك أنّه في غياب التّوقيت الصّحيح، أي التّوقيت الملائم خدمةً للمصلحة اللبنانيّة، قد تكون المفاوضاتُ بلا جدوى، أو إنّها قد تأتي على حساب المصالح اللبنانيّة. والمثل القائل: Mieux vaut tard que jamais ينطبق على المسألة التّفاوضيّة في نزاع شائك متعدّد الأطراف الاقليميّة والدوليّة، كالنّزاع العربيّ-الاسرائيليّ.

بكلام آخر، لبنان اليوم هو الطّرف العربيّ الوحيد الذي لا مسارَ تفاوضيّاً بينه وبين إسرائيل. وفي حال أراد التّفاوض، فعلى ماذا يفاوض، ومتى يفاوض، وما هي أدوات

القرار والتّأثير التي يملكها المفاوضُ اللبنانيّ لتحقيق أهدافه المعلنة من المفاوضات، ولا سيّما في مسألة اللاجئين الفلسطينيين؟

لا بدّ أوّلاً من الاقرار أنّ ملفّ اللاجئين هو الملفّ الأكثر تعقيداً، ماضياً وحاضراً، في النّزاع العربيّ-الاسرائيليّ وعلى مختلف المسارات، قياساً إلى الملفّات الأولى ومنها القدس والمياه والحدود والتّطبيع. إنّه الملفّ الأصعب فلسطينيّاً وإسرائيليّاً، وهو الأهمّ والأصعب بالنّسبة إلى لبنان إذ يطاول النّاسَ ومصالحَها وحياتها ومستقبلها، وليس مسائل قابلة للتّسوية على الورق في إطار صفقة معيّنة. فملفُّ اللاجئين هو بلا شكّ الملفُّ الأهمّ والأكثر تعقيداً، إذ إنّ الملفّاتِ الأخرى قابلةٌ للحلول ولايجاد صيغ تسوية عمليّة ومقبولة، ومنها طبعاً الأمن والحدود والمياه.

الأمنُ مسألة حتميّة، عاجلاً أم آجلاً. وليس من مصلحة لبنان تحويلُها إلى ملفّ خلافيّ بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلّها في الجنوب. ولن يلاقيَ لبنانُ تأييداً وتعاطفاً، إنْ من دول الجوار أو من المجتمع الدوليّ، في حال تمّ اتّباعُ سياسة الفراغ الأمنيّ في الجنوب بعد انسحاب إسرائيل. وقد يتعرّض لبنان من جرّاء ذلك لضربات إسرائيليّة قاسية وأكثر دماراً من الضّربات السّابقة.

أمّا مسألةُ الحدود فمعالجتُها أسهلُ من المسائل الأخرى. وهذا يتطلّب أن يتّخذ لبنانُ موقفاً ثابتاً وواضحاً مبنيّاً على الاعتراف الدّوليّ والاسرائيليّ بحدوده الدوليّة كما نصّت عليه اتفاقيّة الهدنة في العام ١٩٤٩ وكذلك القرار ٤٢٥. وفي حال سعى لبنان إلى فتح ملفّ الحدود والمطالبة مثلاً بالقرى السّبع (وهي قرى فلسطينيّة باعتراف دوليّ)، فإنّه سيفتح عليه أبواباً تُضعفُ موقفَه التّفاوضيّ، ويكون بالتّالي قد أعطى إسرائيلَ المجالَ لتقدّم لائحةَ طلبات جديدة في إطار هذا الملفّ بالذّات. وأيضاً، في ملفّ المياه موقفُ لبنانَ قويّ، ولن يكونَ من السّهل إجبارُ لبنان على تحويل بعض مياهه إلى إسرائيل ولو في إطار صفقة إقليميّة.

تبقى قضيةُ اللاجئين القضيّةَ الأبرز. وفي هذا الاطار تأتي مسألةُ التّوطين المتداولة في لبنان منذ سنوات. إنّ المشكلةَ التي نطلق عليها عبارةَ التّوطين ليست مطروحةً لا بالشّكل ولا بالمضمون في بلدان الجوار كما هي مطروحةٌ في لبنان: لا في سوريا

ولا في الأردن ولا حتّى في فلسطين، ولا طبعاً في بلدان الشّتات في المنطقة والعالم. تكفي الاشارة إلى أنّ عبارةَ رفض التّوطين (لا، للتّوطين) وردت في مقدّمة الدستور اللبنانيّ وليس في دساتير أخرى. إذاً للمسألة خصوصيّةٌ نابعة من واقعين: الواقع اللبنانيّ والواقع الفلسطينيّ في لبنان وخارجه.

لم يتطرّقْ اتّفاقُ أوسلو في العام ١٩٩٣ بين منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وإسرائيل إلى لبّ المسائل المطروحة في النّزاع، بل تمّ تأجيلُها إلى مرحلة مفاوضات الوضع النّهائيّ، المأزومةِ بدورها بسبب عدم التزام إسرائيل بمضامين الاتّفاقات المتّفق عليها. ومن تلك المسائل المؤجّلة والمعلّقة قضيّةُ اللاجئين، فضلاً عن مسائلَ أخرى لا تقلّ أهميّةً، وفي مقدّمها القدس.

إنّ الحلولَ المطروحة تزداد تعقيداً، لأنّها تتناولُ مسألةَ الأرض والشّعب في آن واحد. فلا حلّ للاجئين في غياب الأرض، ولا معنى للأرض في غياب الدّولة السّيّدة القادرة على التّعامل مع شعبها في الدّاخل والخارج بقدر من الحرّية باتّخاذ القرار في المسائل الحيويّة. والمسألةُ لها أيضاً جوانبُ اقتصاديّةٌ واجتماعيّة، وتتطلّبُ دعمَ المجتمع الدوليّ، سواءٌ لارجاع اللاجئين إلى وطنهم أو للتّعويض عليهم.

ثمّةَ أربعةُ احتمالات للتّوطين:

١- التّوطين، أي تجنيس الفلسطينيين في لبنان دفعةً واحدة. وهذا يعني عمليّاً إجبارَ لبنان، بالتّرهيب أو التّرغيب، على القبول بالتّوطين في إطار صفقة إقليميّة-دوليّة. وهذا مستبعدٌ لأسباب عديدة، أهمُّها رفضُ لبنان التّوطينَ على المستويين الرسميّ والشّعبيّ، وإصرارُ القيادة الفلسطينيّة على رفض التّوطين والمطالبة بحقّ العودة بحسب القرار ١٩٤.

٢- التّوطين بحكم الأمر الواقع (de facto). وهذا الواقع مرتبطٌ بمسار المفاوضات العربيّة-الاسرائيليّة وبمضمون اتّفاقات السّلام بين جميع الأطراف، ولا سيّما بين الفلسطينيين وسوريا وإسرائيل.

٣- توطين على مراحل أو توطين مجزّأ أو مجتزأ. وهذا الأمر أيضاً يرتبط بمسار المفاوضات وبالوضع النهائيّ في أبعاده الإقليميّة والدوليّة.

٤- توطين الفلسطينيين في وطنهم، أي في الدّولة الفلسطينيّة وفي إسرائيل وفي بلدان أخرى في المنطقة وخارجها.

في ظلّ تلك التّساؤلات، **كيف يتعامل لبنان مع التّوطين؟** ثمّة أسئلةٌ شائكة تواجه لبنان والفلسطينيين:

١- قبل التّساؤل في ما إذا كان لبنان سيفاوض إسرائيل أو على ماذا نفاوض إسرائيل، نتساءل هل إسرائيل تريد أن تتفاوض مع لبنان بموضوع اللاجئين الفلسطينيين؟ إنّ الإطار التّفاوضيّ الذي قبلت به إسرائيل في هذا الموضوع هو التّفاوض بمسألة النّازحين، أي نازحي حرب ١٩٦٧ وليس لاجئي ١٩٤٨، وذلك في إطار رباعيّ (فلسطينيّ، أردنيّ، مصريّ وإسرائيليّ). ولقد عُقدت عدّة اجتماعات لم تؤدّ إلى نتائجَ ملموسة. وفي المفاوضات المتعدّدة حول اللاجئين، التي قاطعها لبنان وسوريا، رفضت إسرائيل القبول بالتّفاوض على أساس القرار ١٩٤، ولم يتمّ إحرازُ أيّ تقدّم ملموس في هذا الإطار.

٢- هل السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة (أو الدّولة الفلسطينيّة) العتيدة تضع مسألة اللاجئين في صلب اهتماماتها وأولويّاتها؟ إنّ الموقف المبدئيّ الفلسطينيّ يصرّ على حقّ العودة والتّعويض. إلاّ أنّ واقع الأمر أنّ الهدفَ الأوّل للقيادة الفلسطينيّة إعلانُ الدّولة. والخطورة تكمن في أن يتمّ إعلانُ الدّولة الفلسطينيّة على حساب الملفّات الأخرى، ومنها ملفّ اللاجئين.

٣- هل لبنان قادر أن يتفاوضَ مع الطّرف الفلسطينيّ المعنيّ بالموضوع، أي السّلطة الوطنيّة بقيادة ياسر عرفات، وعلى أيّ أساس، وبحسب أيّ توقيت؟

٤- ما الموقفُ السّوريّ من هذا الموضوع، وهو المعنيّ به وبملفّات أخرى أهمّ بالنّسبة إلى سوريا من ملفّ اللاجئين، على عكس الحالة اللبنانيّة. فبصرف النّظر عن التّوافق اللبنانيّ-السّوريّ على رفض التّوطين، يبقى السّؤال متى وكيف سيتمّ التّنسيق بين الدّولتين حول مسألة اللاجئين.

٥- ما موقفُ اللاجئين الفلسطينيين ودورُهم في لبنان من ملفّ التّوطين؟ من يتكلّم باسمهم ومن المرجعيّة التي يحتكمون إليها، لا سيّما بعد تصاعد وتيرة الخلافات الفلسطينيّة-الفلسطينيّة في الآونة الأخيرة داخل مخيّمات لبنان وخارجها؟

٦- ما موقف الدّول الكبرى، وفي مقدّمها الولايات المتّحدة بالنّسبة إلى مسألة اللاجئين؟

٧- ما موقف الدول العربيّة ودورها في مسألة اللاجئين؟

الواقع أنّنا نواجه طرحين يحدّهما سقفان: واحد يدعو إلى توطين الفلسطينيين في البلدان التي يقطنونها، وآخر رافض لهذا الأمر. والطّرح الأخير ينطبق بصورة خاصّة على لبنان. ثمّة طرح ثالث متداول اليوم يقع بين الاثنين، وهو مزيجٌ من طروحات أو سيناريوات مرتبطة بطبيعة الاتّفاقات التي ستؤول إليها المفاوضات بين مختلف الأطراف، لا سيّما بين إسرائيل والفلسطينيين.

بناء على ما تقدّم، على لبنان أن يحدّدَ طبيعةَ الملفّ: هل هو ملفّ سياسيّ، إنسانيّ، أمنيّ، إجتماعيّ-اقتصاديّ. الموقف الرّسميّ اللبنانيّ يشدّد على اعتبار الملفّ الفلسطينيّ ملفّاً سياسيّاً يطول قضيّةً سياسيّةً ووطنيّة، قضيّة شعب يسعى إلى استعادة أرضه المحتلّة. وبالتّالي الموقف اللبنانيّ الرّسميّ يصرّ على رفض التّوطين وعلى التّأكيد على حقّ العودة.

لكنْ، في الآونة الأخيرة أُضيف إلى البعد السّياسيّ بعدٌ أمنيّ، تمثّل أوّلاً بالتّوتّرات الأمنيّة التي شهدتها المخيّمات في الأشهر الأخيرة من جهة، وبموقف لبنان الذي يربط بين الأمن في الجنوب والحاجة إلى إيجاد الحلول للاّجئين. والسّؤال المطروح هنا، هل ثَمّةَ رابطٌ بين الاثنين، وهل هذا الرّابط «معترف به» من قبل الأطراف الأخرى؟ وكيف يمكن استعمالُه أو تحويلُه إلى موقف داعم للبنان بينما لبنان غائب عن المفاوضات؟ أسئلة لا بدّ من التوقّف عندها؟ والشقُّ الآخر من الموضوع يرتبط بالتّوقيت. فهل لبنان قادر أن يتحكّم بالتّوقيت لجهة وضع ملفّ اللاجئين على طاولة المفاوضات بحسب المنظار الذي يراه، وهل هو قادر على تحويله أولويّةً أسوةً بالملفّات الأخرى المطروحة؟

الواقع أنّنا أمام معضلة متعدّدة الأوجه. وهذه المعضلة في تفاصيلها هي سلسلة حلقات مترابطة ومفكّكة في آن معاً. والحلقة الأضعف هي لبنان. لذلك، ينبغي تحصينُ الموقف اللبنانيّ، وتدعيمُ مناعته، فلا يخضع ملفُّ التّوطين للمساومات المعهودة ولحسابات الرّبح والخسارة الآنيّة. كما أنّ على لبنان أن يتكلّم لغةً يفهمها المجتمع الدوليّ أسوةً بغيره من الدّول، وفي مقدّمها سوريا، في الشّأنين السّياسيّ والقانونيّ. وهذا يعني عدمَ التّعاطي مع ملفّ التّوطين وكأنّه امتداد للملفّات الدّاخليّة، أو تحويله إلى ملفّ أمنيّ يتجاوز قدراتِ لبنان الذاتيّة. فسَواءٌ كان الملفُّ الفلسطينيّ قنبلةً موقوتة، كما يقال، أو لم يكنْ، فالقنبلةُ ستنفجر على أرضنا ونكون نحن ضحاياها.

ما من حلّ عمليّ وواقعيّ لمسألة اللاجئين في ظلّ غياب لبنان عن المفاوضات وعن مواقع صناعة القرار سواءٌ في إطار المسارات التّفاوضيّة أو خارجها. كما أنّ الحضورَ وحده لا يكفي، إذ على لبنان أن يبادر في طرح مشاريعَ يواجه بها الغير، خصوصاً وأنّ ثمّةَ تفهّماً متزايداً لخصوصيّة الحالة اللبنانيّة وتعقيداتها الداخليّة من المجتمع الدوليّ بسبب الوجود الفلسطينيّ الكثيف على أرضه.

إنّ مشكلةَ اللاجئين الفلسطينيين لا تُحلّ إلاّ في سياق دوليّ يتحمّل كلّ طرف مسؤوليّته التّاريخيّة والسّياسيّة والمعنويّة لتلك المأساة المتواصلة، والحلولُ تتجاوز طاقات لبنان وقدراته. لكنْ، يبقى أن يستعيدَ لبنانُ دورَه وحضوره، فلا ربح للبنان في غيابه مهما كانت الأعذارُ والتّبريرات. القراراتُ المصيريّة في تاريخ الدول والشّعوب تُؤخذ بمن حضر. والتّاريخ، تاريخ لبنان بالذّات، القريب والبعيد، خير دليل. لعلّنا نعتبر.

كلمة د. عصام سليمان

اللاجئون الفلسطينيّون: حقّ العودة ورفض التّوطين

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي من أصعب المشاكل التي سيواجهها لبنان في المفاوضات مع إسرائيل. فلبنان يطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في فلسطين، وله الحقّ بذلك لأنّه معنيّ باقامتهم الموقتة كلاجئين على أرضه، ويرفض توطينهم. وهناك تلازم في التّفاوض بين حقّ العودة ورفض التّوطين.

يستند حقّ العودة إلى القرار الرّقم ١٩٤ الصّادر عن الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في ١٩٤٨/١٢/١١. فالقرار المذكور حرص على التّأكيد أنّ الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة «تقرّر وجوب السّماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاّجئين الرّاغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقرّرون عدم العودة إلى ديارهم وعن كلّ مفقود أو مصاب بضرر...»

إنّ مجلس الأمن الدوليّ صادق على هذا القرار، ورغب في تنفيذه، وذلك بموجب القرار الرّقم ٧٣ الصّادر عام ١٩٤٩. ففي هذا القرار يعرب المجلس عن أمله بأن تنفّذ الحكومات والسّلطات المعنيّة... طلبَ الجمعيّة العامّة في قرارها الرّقم ١٩٤. كما أنّ قبول إسرائيل في عضويّة الأمم المتّحدة في العام ١٩٤٩ جاء مشروطاً بوجوب تنفيذها قرارَ التقسيم، وقرار العودة والتّعويض.

إنّ القرار ١٩٤ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة الحقّ في تقرير المصير للشّعب الفلسطينيّ. وهذا الحقّ لا يمكن ممارستُه عمليّاً إلاّ إذا أُتيح لهذا الشّعب العودةُ إلى «دياره» وتقريرُ مصيره على أرضه في وطنه. والمعروف أنّ الحقّ في تقرير المصير يشكّل اليوم إحدى القواعد الآمرة في القانون الدوليّ. وبالتّالي، فإنّه لا يجوز إعاقته ولا الاعتراضُ عليه ولا عرقلةُ ممارسته لأيّ ظرف من الظّروف. كما أنّه يجوز إبطال أيّ معاهدة دوليّة

تخالف هذه القاعدة الآمرة (المادّة ٥٣ من قانون المعاهدات الدوليّة للعام ١٩٦٩) سواء لجهة المبادىء التي تتضمّنها أو الآليّات التي تعتمدها لتنفيذ هذه المبادىء.

من المنطقيّ القول إنّ حقّ العودة الملحوظ في القرار الرّقم ١٩٤ مفتوح لجميع اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى مغادرة ديارهم قسراً كما هو معروف.

إنّ المبدأ الأساسيّ هو حقُّ العودة وليس التّعويض، لأنه حقٌّ من حقوق الانسان غيرِ القابلة للتّصرّف. وبالتّالي لا يجوز الاستغناء عن هذا الحقّ ببدل التّعويض. كما أنّه لا يجوز البدء بمسألة التّعويض قبل الإقرار بحقّ العودة وتسهيل ظروفه، وإنجاز جميع التّسهيلات المفروضة لتنفيذه سواءٌ من قبل إسرائيل لأنّها تشغل جزءاً من الدّيار الفلسطينيّة، أو من قبل السّلطة – ومن ثَمّ الدّولة – الفلسطينيّة لأنّها ستشغل الجزء الآخر منها.

إنّ القرار ١٩٤ قد تثبّت في عدد من الوثائق الدّوليّة القاضية بحقّ العودة والصّادرة قبله (الاعلان العالميّ لحقوق الانسان)، أو بعده (الاتّفاقيّة الدّوليّة بشأن الحقوق المدنيّة والسّياسيّة). وبات واضحاً أنّ حقّ العودة مكرّسٌ في نصوص دوليّة شارعة وملزمة، وأنّه «لا يجوز حرمان أحد بصورة تعسّفيّة من حقّه في الدّخول إلى بلده». وبلده هنا مماثلة في وضعها القانونيّ لكلمة «ديارهم» المذكورة في القرار ١٩٤. فهي، إذاً، لا تتعلّق بدولة يجب أن يحمل اللاجىءُ جنسيّتها، وإنّما تتعلّق بمركز إقامته الدّائمة الأولى. والمعروف أنّ إسرائيل وقّعت الاتّفاقيّة الدّوليّة بشأن الحقوق المدنيّة والسّياسيّة، وصدّقت عليها منذ سنوات.

إنّ الاجتهاد في القانون الدّوليّ يميّز بين قرارات مختلفة للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة. فتغلبُ إلزاميّةُ القرارات التي تحظى بنسبة كبيرة من الدّول التي صوّتت عليها وكان تمثيلها الجغرافيّ كاملاً. ويغلبُ أيضاً القراراتُ التي تعود إليها الجمعيّة العامّة تكراراً. والواقع أنّ القرار ١٩٤ يحظى بالحالتين معاً. وقد ذكّرتِ الجمعيّةُ العامّة بالقرار ١٩٤، سنويّاً تقريباً، منذ صدوره. وقد اتّخذت الجمعيّة العامّة أخيراً قرارين أساسيين بهذا الصدد:

- القرار الرّقم ٥٣/١٣٦ تاريخ ١٩٩٨/١٢/٩ القاضي، بأكثريّة ١٦٢ صوتاً، بحقّ الشّعب الفلسطيني بممارسة حقّه قريباً في تقرير مصيره.
- القرار الرّقم ٥٣/٥١ تاريخ ١٩٩٨/١٢/٣، والقاضي، بأكثريّة ١٥٦ صوتاً، بحقّ العودة للشّعب الفلسطينيّ وفقاً للقرار ١٩٤. وقد تكرّر الأمر نفسُه في قرارات أخرى متواصلة حتّى اليوم.

وممّا تجدر الاشارة إليه أنّ مجلس الأمن الدوليّ أصدر القرار ٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤. وفي هذا القرار حرص المجلس على مطالبة إسرائيل بالامتثال لجميع الالتزامات الدوليّة التي تقرّرها أحكام القانون الدوليّ (اتّفاقيّات جنيف)، وحرص أيضاً على أن «يدعو حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكّان المناطق التي جرت فيها عمليّات عسكريّة، وتسهيل عودة أولئك الذين فرّوا من هذه المناطق منذ نشوب القتال».

والمعروف أنّ قرارات مجلس الأمن ملزمة مبدئيّاً لجميع الدول، وذلك بموجب المادّتين ٢٥ و١٠٣ من ميثاق الأمم المتّحدة.

وبذلك جاء القرار ٢٣٧ مكمّلاً للقرار ١٩٤، لأنّه قضى بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطُروا إلى مغادرة مناطقهم بسبب حرب ١٩٦٧.

ومنذ ذلك الوقت بدأت الأوساط والمحافل الدوليّة والاقليميّة تتحدّث عن مجموعتين من اللاجئين الفلسطينيين:

- لاجئي ١٩٤٨ الذين صدر القرار ١٩٤ بشأنهم.
- نازحي ١٩٦٧ الذين صدر القرار ٢٣٧ عن مجلس الأمن بصددهم.

أمّا بالنّسبة لحقّ العودة فإنّه يشمل أصلاً المجموعتين معاً، طالما أنّه يتناول حقّاً إنسانيّاً أصيلاً وغيرَ قابل للتصرّف.

دأبت إسرائيل على رفض التّعاطي مع قضيّة اللاجئين الفلسطينيين إلاّ في إطار تسوية شاملة للنّزاع العربيّ–الاسرائيليّ. وكانت موافقةُ إسرائيل على دفع تعويضات للاجئي ١٩٤٨ مشروطةً. ففي عام ١٩٥٠، على سبيل المثال، زعمت أنّ دفعَ التّعويض يجب

أن يقترن بتوطين اللاجئين في الدّول المضيفة، على أن يتوفّر المبلغُ من المجتمع الدوليّ وباشراف منظّمة دوليّة. وتتمسّك إسرائيل بهذا الموقف حتّى الآن، وتلحّ على ضرورة إدخال الممتلكات التي نفّذها اليهود أو التي دمّرت خلال حرب ١٩٤٨ في حساب التّعويضات. وفي أواسط الخمسينات ربطت إسرائيل التّعويضَ على اللاجئين بإنهاء المقاطعة العربيّة، وإبرام اتّفاق سلام شامل مع الحكومات العربيّة، والتّعويض على اليهود الذين انتقلوا من الدول العربيّة إلى إسرائيل.

لقد وضعت إسرائيل استراتيجيّاتٍ مختلفةً بحسب الفترات، من أجل تجنيب إثارة حقّ العودة، أو على الأقلّ تأخير وقت إثارته إلى أبعد حدّ.

وطرحت إسرائيل ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٧ عام بدء الانتفاضة، ما لا يقلّ عن اثنتي عشرةَ خطّةً تتناول اللاجئين في المناطق المحتلّة وخارجها. وقد اشتملت تلك الخطط على اقتراح لأبا إيبن عام ١٩٦٨ في خطاب ألقاه في الأمم المتّحدة دعا فيه حكومات المنطقة إلى تنفيذ خطة خماسيّة هدفها إقامة السّلام وتوطين اللاجئين في الدّول العربيّة. كما أنّ برنامج الليكود في سنة ١٩٧٥ دعا إلى تسوية قضيّة اللاجئين على أساس مقايضة النّاس والممتلكات بين اللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود من الدّول العربيّة.

وكان الوزير، في الحكومة الاسرائيليّة عام ١٩٧٣، يسرائيل غاليلي، قد دعا إلى تأهيل اللاجئين بتوفير مساكنَ لهم مجاورةٍ للمخيّمات، أو تحويل المخيّمات إلى مدن، أو دمجها في البلديّات المجاورة.

وفي مقابلة مع صحيفة «هارتس» في تمّوز ١٩٩٤، أشار نائب وزير الخارجيّة آنذاك، يوسي بيلين، والمعروف باتّخاذ موقف الحمائم في حكومة العمل الاسرائيليّة، إلى أنّ القرار الرّقم ١٩٤ مهمّ في رمزيّته «فقط بالنّسبة لاسرائيل والعرب بمن فيهم الفلسطينيّون. وفي حين كان بيلين يخفّف من حدّة القرار ١٩٤، عمد رئيس الحكومة الاسرائيليّة الأسبق، شامير، إلى القول إنّ حقَّ العودةِ فارغُ المضمون ولا معنى له، ولن يحدث ذلك أبداً بأيّ طريقة أو صورة أو شكل. هناك فقط حقٌّ يهوديّ في العودة إلى أرض إسرائيل».

وعندما افتُتحت محادثاتُ الوضع النهائيّ في طابا (مصر) في ٥ أيّار ١٩٩٦، لم تشتمل ملاحظات المدير العام لوزارة الخارجيّة الاسرائيليّة، أوري سامير، على أيّ ذكر للاجئين. وعلاوةً على ذلك، ذكرتِ الصّحف أنّ كبير المفاوضين الفلسطينيين في الاجتماع، محمود عبّاس، امتنع في كلمته عن ذكر اللاجئين تلبيةً لطلب إسرائيل.

لقد أجمع اللبنانيّون، على شتّى انتماءاتهم الدينيّة والمذهبيّة والسّياسيّة، على رفض التّوطين للأسباب الآتية:

يقوم النظام السياسيّ اللبنانيّ على توازنات طائفيّة–سياسيّة دقيقة لا تحتمل الخلل. وهذه التّوازنات لا تشكّل فقط الرّكيزة الأساسيّة للنّظام، إنّما أيضاً الرّكيزة الأساسيّة للدّولة. وهي تقوم بدورها على توازنات ديموغرافيّة، يهدّد انهيارُها صيغةَ العيش المشترك التي تعبّر عن جوهر وجود لبنان، والقائمة على مبدأ أساسيّ من مبادىء الديمقراطيّة، وهو الحقّ في الاختلاف.

لقد تعرّضتِ الصّيغةُ اللبنانيّة إلى الانهيار، تحت تأثير عواملَ متعدّدةٍ، كان العاملُ الفلسطينيّ أبرزَها. وقد تمكّنتِ الإرادةُ اللبنانيّة الجامعة من التّعبير عن نفسها، عندما ساعدتها الظّروف الدوليّة والاقليميّة على ذلك. فوُضع اتّفاقُ الطّائف الذي أرسى الصّيغةَ اللبنانيّة على توازن طائفيّ–سياسيّ جديد ودقيق لا يحتمل الخلل. وقد أخذ اللبنانيّون، في إطار التّوافق، موقفاً موحّداً وجامعاً من الوجود الفلسطينيّ في لبنان ومن مشاريع التّقسيم والتّجزئة والفدراليّة. فجاء في وثيقة الوفاق الوطني ما يأتي:

«أرض لبنان أرض واحدة لكلّ اللبنانيين. فلكلّ لبنانيّ الحقُّ في الاقامة على أيّ جزء منها والتّمتع به في ظلّ سيادة القانون، فلا فرزَ للشّعب على أساس أيّ انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين».

ومن الملاحظ أنّ هذا الاتّفاق ربط بين «فرز الشّعب» والتّجزئة والتّقسيم من جهة، والتّوطين من جهة أخرى، نظراً للعلاقة التي نشأت بين هذه الأمور في مسار الأحداث منذ عام ١٩٧٥، ورفضها جميعها، وتمسّك بوحدة أرض لبنان كأرض لجميع اللبنانيين.

لقد شكّل اتّفاق الطائف ميثاقاً وطنيّاً جديداً. وحظي رفض التّوطين على إجماع اللبنانيين لأنّ مختلف الأطراف يدركون خطورةَ التّوطين على الصّيغة التي تقوم عليها الدّولة في علاقتها بنظامها السّياسيّ، ولا تريد أن تتكرّر التجربة التي مرّ بها لبنان من جديد. فالتّوطين إذا ما حصل سيؤدّي إلى إدخال العامل الفلسطينيّ مجدّداً كعامل انقسام بين اللبنانيين، لأنّه سيقود إلى خلل في التّوازنات الديموغرافيّة والطّائفيّة والسّياسيّة، وسيتسبّب من جديد بتأجيج نار الفتنة بين اللبنانيين، وستعود الأطراف المتضرّرة مباشرةً من التّوطين إلى طرح مشاريعِ التّقسيم والتّجزئة والفدراليّة. وهذا يعني انهيارَ الميثاق الوطنيّ الذي عُبّر عنه بوثيقة الوفاق الوطنيّ، وبالتّالي انهيار الصّيغة التي يقوم عليها النّظام وتقوم عليها الدّولة اللبنانيّة. **فالتّوطينُ تهديدٌ للدّولة اللبنانيّة في وجودها.**

حظي اتّفاقُ الطّائف بتأييد عربيّ ودوليّ. وصدر عن مجلس الأمن الدوليّ بيان بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧ أعلن فيه ارتياحَه لانتخاب رئيس للجمهوريّة اللبنانيّة وللتصديق على اتّفاق الطّائف من قبل مجلس النّواب اللبنانيّ. وعلى أثر اغتيال الرّئيس رينه معوّض صدر بيان آخر عن مجلس الأمن الدوليّ بتاريخ ٨٩/١١/٢٢ أكّد فيه دعمه لاتّفاق الطّائف لأنّه ضمانةٌ لحرّية واستقلال ووحدة لبنان. كما صدر بيان عن الأعضاء الخمسة الدّائمي العضويّة في مجلس الأمن الدوليّ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢ دعا جميعَ اللبنانيين إلى توحيد جهودهم من أجل تنفيذ اتّفاق الطّائف. وصدر قرار عن المجلس الأوروبيّ بدعم الشّرعيّة اللبنانيّة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٩ جاء فيه أنّ المجلس الأوروبيّ «يكرّر تأكيده على تشبّثه باتّفاق الطّائف، كما يعبّر عن اقتناعه بعدم وجود بديل، وذلك في الظّروف الحاليّة للعمليّة التي يرتئيها الاتّفاقُ من أجل تحقيق الوفاق الوطنيّ والسّلام...»

هذا عوضاً عن الرّسائل التي وجّهها رؤساء الدول الكبرى إلى المسؤولين اللبنانيين والتي تدعو إلى احترام اتّفاق الطّائف نصّاً وروحاً.

ومن المعلوم أنّ رفض التّوطين هو بند أساسيّ في اتّفاق الطّائف. أمّا القيمة القانونيّة الالزاميّة للبيانات الصادرة عن رئيس مجلس الأمن الدوليّ بعد التّشاور مع أعضاء المجلس، ولتصريحات رؤساء الدول والمسؤولين فيها، فهي موضع جدل ونقاش لم يُحسم بعد. وعلى الرّغم من ذلك فإنّ الالتزام الأدبيّ للأطراف التي صدرت عنها

البياناتُ يفرض عليها الاستمرارَ في دعم اتّفاق الطّائف ورفض التّوطين، وبخاصّة أنّ هذا الاتّفاق أصبح الميثاقَ الذي يقوم عليه الوفاق والسّلم الأهليّ في لبنان؛ ورفضُ التوطين يشكّل أحدَ مرتكزاته الأساسيّة ويحظى باجماع اللبنانيين.

من ناحية ثانية، نصّ الدستور المعدّل بموجب اتّفاق الطّائف، في مقدّمته، على رفض التّوطين، وفي النصّ نفسه الذي ورد في اتّفاق الطّائف. ومقدّمة الدستور تتمتّع بالقوّة الالزاميّة لأنّها جزء لا يتجزّأ من الدستور، الذي هو القانونُ الأساسيّ للدّولة. وقد أكّدت ذلك قراراتُ المجلس الدستوريّ اللبنانيّ. والدستور يأتي في أعلى المراتب في سلّم القواعد القانونيّة، وتتمتّع أحكامُه بالقوّة الملزمة التي تفرض نفسَها على كلّ من يمارس سلطةً من السّلطات، كما تفرض نفسها على الأفراد. والمجتمع الدوليّ الذي يعترفُ بلبنان يعترف أيضاً بدستوره الذي يرفض التّوطينَ ويحترم أحكامَه. ولا يمكن لأيّ سلطة أو لأيّ شخص يمارس سلطة من السّلطات أن يخالفَ أحكامَ الدستور ويوافقَ على التوطين، وبخاصّة أنّ مقدّمة الدّستور عينها نصّت على أن «لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك» والتّوطين يشكّل طعناً لميثاق العيش المشترك في الصّميم، لأنّ هذا الميثاق نصّ على رفض التّوطين. فالسّلطة التي توافق على التّوطين تخالف الدّستور وتفقد شرعيّتها في آنٍ معاً، وتفقد بالتّالي الرّكيزة الأساسيّة التي تقوم عليها.

من ناحية ثالثة، يعتبر البند الذي ورد فيه «... لا تجزئة ولا توطين» من البنود الميثاقيّة التي لا يتطلّب تعديلها الاجراءات التي نصّ عليها الدستور بشأن تعديله وحسب، إنّما يتطلّب توافقاً لبنانياً حولها. ولا يمكن أن يكون التّوطين موضعَ توافق بين اللبنانيين.

ومن ناحية رابعة، لبنان دولة مستقلّة وذات سيادة، ولا يحقّ بالتّالي لأيّة دولة وللمجتمع الدوليّ أن يفرض إرادته عليه طالما هو ملتزم باحترام قواعد القانون الدوليّ والمواثيق والاتّفاقيّات الدوليّة. فالاعلان الملحق بالقرار الرّقم ٢٦٢٥ الصادر عن الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، في دورتها الخامسة والعشرين، يؤكّد أنّ «على كلّ دولة واجب احترام شخصيّة الدّول الأخرى...» وأنّ الدول متساوية قانوناً». والقانون الدوليّ يحرّم التّدخّل في شؤون الدّول الدّاخليّة، ويقف موقفاً محايداً تجاه أمورها الدّاخليّة، فلا علاقة له

بأنظمة الدّول، وقد أكّدت ذلك محكمة العدل الدّوليّة في قرارها عام ١٩٧٥، بشأن الصّحراء المغربيّة. وبعد ذلك أكّدت محكمة العدل الدّوليّة حياد القانون الدّوليّ تجاه شؤون الدّول الداخليّة بقرار أكثر وضوحاً، وهو القرارُ الصّادر في ٢٧ حزيران ١٩٨٦ بشأن النّشاطات العسكريّة وشبه العسكريّة في نيكاراغوا. لذلك، لا يحقّ لأيّ طرف دوليّ أن يفرض على لبنان أموراً لها علاقة بشؤونه الدّاخليّة، وبخاصّة إذا كان ذلك يؤدّي إلى زعزعة استقراره والتّوازنات التي يقوم عليها، وعلى الأخصّ إذا كان ذلك يتعارض والاجماع الوطنيّ.

أمّا قبول اللاجئين الفلسطينيين بالتّعويض بدلاً من العودة فلا يلزم، بأيّ حال من الأحوال، لبنانَ بتوطينهم.

لا يشكّل التّوطين حلاً عادلاً للاّجئين الفلسطينيين، وتوطينهم في لبنان يتسبّب بمشاكل للبنان ولهم. وهذه المشاكل لن تقتصرَ آثارُها على لبنان وحسب، إنّما ستهدّد دولَ المنطقة والانتظام العامّ فيها، كما ستصل آثارها إلى أبعد من ذلك، فتطول العديدَ من الدّول، وتتسبّب في اضطراب على الصّعيد الدّوليّ. وسيبقى أمن إسرائيل مضطرباً ومتفجّراً نتيجةَ عدم حلّ مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً.

القسم الرّابع

الجلسة الرّابعة

الموضوع: **شروط السّلام الدّائم والشّامل ومخاطره**

الرّئيس: **النّائب مروان حماده**

المحاضرون:

حول العلاقات مع إسرائيل:

الوزير د. ألبير منصور	هل من علاقات ممكنة؟
النّائب غسّان مطر	على المستوى الثّقافيّ-الدينيّ
د. حسن كريّم	على المستوى السّياسيّ والدّيبلوماسيّ
د. أنطوان حدّاد	على المستوى الاقتصاديّ

كلمة الوزير د. ألبير منصور

هل من علاقات ممكنة بين لبنان وإسرائيل بنتيجة عمليّة السّلام؟

١- في طبيعة الصّراع مع إسرائيل؟

- إسرائيل دولة مبنيّة على كيان دينيّ (كلّ يهوديّ بمجرّد دخوله إسرائيل هو مواطن إسرائيليّ، مجالات سلطويّة عديدة هي حكر على اليهود كالجيش وسواه...) تتخلّله ثغرة شبه وطنيّة أو شبه ديموقراطيّة (كإعطاء الجنسيّة الاسرائيليّة لمواطنين عرب، والسّماح للدروز بالتّطوع في الجيش...).

ولكنْ، ليس الصّراع معها دينيّاً:

لسنا في صراع مع الدّين اليهوديّ. صراعنا مع كيان سياسيّ مبنيّ على أساس دينيّ، يتحوّل، بحكم وراثيّة الدّين، إلى كيان عنصريّ أشبه بما كان عليه الكيان الأفريقيّ الجنوبيّ سابقاً بين البّيض والسّود).

- وإسرائيل دولة مغتصبة بالقوّة لأرض فلسطين ولأرض دول أخرى (سوريا، لبنان، الأردن، مصر...).

صراعنا مع إسرائيل صراع مزدوج:

- صراع سياسيّ عسكريّ حقوقيّ من جهة (كونها دولة مغتصبة بالقوّة لحقوق الغير).

- وصراع مصيريّ كيانيّ من جهة ثانية (كونها كياناً مبنيّاً على أساس دينيّ عنصريّ، وكياناً قائماً أصلاً على اغتصاب حقوق الغير).

٢- الصّراع السّياسيّ الحقوقيّ (إغتصاب أرض فلسطين وبناء دولة عليها وإحتلال أراضٍ عربيّة في سوريا ومصر والأردن ولبنان) سائر إلى التّسوية التي اسمُها السّلام

الشّامل والعادل، وقوامُه تسوية سياسيّة حقوقيّة (الأرض مقابل السّلام) وإلغاء إمكان الحرب أي تعطيل أداة الصّراع العسكريّة.

قد لا يكون في وسع لبنان، في سياق التّسوية، سوى التّمسّكِ بحقوقه كاملة، ومنها حقُّه باستخدام القوّة لتحريك مسار التّسوية ولاستعادة حقّه، إلاّ أنّه لا يستطيع منع عمليّة السّلام منفرداً، ولا البقاء في موقع استعمال القوّة منفرداً في حال صالح الآخرون (بعد المصالحات المنفردة من قبل مصر والفلسطينيين والأردن)، من هنا وحدة المسارين المتبقّيين اللبنانيّ والسّوريّ).

٣- الصّراع الكيانيّ المصيريّ مع إسرائيل باقٍ، وهو الذي يجب أن يفرض نوع العلاقات معها، بدل استنتاج هذه العلاقات من تسوية الصّراع السّياسيّ، أي ممّا يُسمّى بالسّلام العادل والشّامل، كما ترغب إسرائيل.

وهو صراع يدور حول طبيعة الكيان الصّهيونيّ، وحول الاغتصاب الأصليّ لفلسطين.

٤- لا يستطيع لبنان، تحت طائلة إنكار ذاته، إقامةَ علاقات مع دولة على حدوده مبنيّة على أساس دينيّ، لأنّ كيانها يناقض بالطّبيعة الكيانَ اللبنانيّ القائمَ على فهم ديموقراطيّ وطنيّ لبناء الدّولة، لا على أساس دينيّ تمييزيّ عنصريّ.

كما لا يستطيع لبنان، أيضاً تحت طائلة إنكار ذاته، القبولَ بكيان ودولة تَغتصبُ فيها فئةٌ دينيّة أو مذهبيّة (هنا اليهود) الأرضَ والدّولة، وتطرد بقوّة السّلاح والدعم الخارجيّ أهلَ هذه الأرض (من الفئات الدينيّة الأخرى) وتستعيض عنهم باستيراد بشريّ دينيّ مناسب (يهود) من سائر أقطار الأرض.

٥- محطّةُ المشاركة الطائفيّة في لبنان راهناً، إن أُثيرت في وجه لبنان إعتراضاً على هذا الطّرح، ليست في النّظام اللبنانيّ الرّاهن بحكم الدستور واتّفاق الطّائف، سوى محطّةٍ على طريق المساواة بالمواطنة، أي محطّةٍ على طريق إلغاء الطّائفيّة وتحقيق المساواة الحقوقيّة المطلقة بالمواطنة اللبنانيّة وبالعروبة معاً (أي بالإنتماء القوميّ المركّب الذي يعتبر إنجاز بناء المرتبة الوطنيّة أساسيّاً في تكوين الإنتماء القوميّ الصّحيح).

٦- الصّراع المصيريّ لا حلّ له إلاّ بإزالة أحد أطراف الصّراع:

إمّا الكيان الدينيّ الإسرائيليّ الذي سوف يسعى، عند أوّل تعثّر لسياسة الاستيعاب التي ينتهجها حاليّاً من خلال عمليّة السّلام الشّامل والتّطبيع، إلى تعميم كيانه بافتعال إنشاء كيانات طائفيّة ودينيّة في المنطقة المحيطة بفلسطين والجوار.

وإمّا الكيان الوطنيّ الدّيموقراطيّ اللبنانيّ الذي يجب أن يسعى إلى تعميم نظام المواطنة والدّيموقراطيّة في العالم العربيّ كي يواجه الكيان الصّهيونيّ ويمنع انتصاره وانتشاره.

٧- من شروط نجاح الاستمرار في عمليّة الصّراع الكيانيّ الواجبة للبقاء الوطنيّ اللبنانيّ:

– استعادة الدّولة إستعادةً كاملة غيرَ منقوصة بإلغاء جميع الدّويلات الرّاهنة أو المحتملة (بحلّ جميع التّنظيمات العسكريّة اللبنانيّة والفلسطينيّة حلاً كاملاً منجزاً وفعليّاً وسحب السّلاح: جمع السّلاح من الجميع دون استثناء).

– وضع آليّة عمليّة فعليّة وعلميّة لتجاوز مرحلة ومحطّة المشاركة الطّائفيّة في الحكم، والتّوجه الجدّي نحو نظام وطنيّ ديموقراطيّ بكامل شروطه (قانون جديد للأحزاب يلغي الطائفيّ والدّينيّ والفاشيّ منها، ويساعد في تعميم الأحزاب الوطنيّة والدّيموقراطيّة؛ قانون جديد للإنتخاب يلغي تدريجيّاً التّوزيعات المذهبيّة ومن ثمّ الطّائفيّة وحصر الطّائفيّة في مكان مؤسّسي ضيّق، مجلس شيوخ، بانتظار مواكبة الحوار العربيّ مواكبة جدّية وفعليّة للمسار الوطنيّ الديموقراطيّ اللبنانيّ و....).

– وضع وتنفيذ آليّة لصراع حضاريّ علميّ وتقنيّ مع إسرائيل، نحن قادرون عليه بالرّغم من سنوات التّأخير التي عانينا منها وما نزال بنتيجة الحرب أوّلاً، وبنتيجة عمليّات تحرير الأرض وتحريك عمليّة التّسويّة والسّلام ثانياً.

٨- أدوات هذا الصّراع:

– منع العلاقات مع الكيان الصّهيونيّ واستمرار محاصرته ومقاومته بشتّى الوسائل (غير العسكريّة) ومنع أيّ تطبيع للعلاقات معه.

– العمل والسّعي لتعميم نهج منع العلاقات والمحاصرة والمقاومة هذا على الدّول العربيّة جميعها.

– العمل على الانتقال بالنّظام اللبنانيّ من محطة المشاركة إلى محطة المواطنة وتعميق الممارسة الدّيموقراطيّة.

– العمل على تعميم مثال المواطنة اللبنانيّة والدّيموقراطيّة اللبنانيّة على الدول العربيّة، وتعزيز الممارسة الديموقراطيّة فيها.

٩– صراعنا مع الكيان الصّهيونيّ صراع نربحه بقدر ما نعمّق تجربتنا الوطنيّة والدّيموقراطيّة ونعمّمها على العالم العربيّ، وبقدر ما نحول دون تعميم نموذجه وفكره وأسس كيانه، ونمنع التّعامل معه، ونخوض بنجاح عمليّة التّحديث والصّراع العلميّ والتّقنيّ.

كلمة النّائب غسّان مطر

العلاقات اللبنانيّة – الإسرائيليّة على المستوى الثّقافيّ – الدّينيّ

مَدينٌ أنا لإدارة جامعة سيّدة اللويزة التي منحتني فرصةً، ولو قصيرةً، للكلام في شأن هو الأخطرُ عندي، لشموله حياتَنا كلَّها، هوّيةً وقيماً وهواجسَ وأنماطَ تفكير.

أيّها الأصدقاء

إذا كان المشهد السّياسيّ – الإقتصاديّ في علاقات الدول مشهداً رسميّاً ونخبويّاً، خاضعاً نسبيّاً لرقابة المصلحة والسّوق وتبدلاتهما، فإنّ المشهد الثّقافيّ – الدّينيّ هو نفسيّ – مجتمعيّ بامتياز، يتحدّى حدودَ المصالح ليشكّل دورتَه العاصية على كلّ رقابة.

من هنا يصبحُ الكلامُ عن قيام علاقات ثقافيّة – دينيّة بيننا وبين إسرائيل حديثاً عن التّلاقي المجّاني الطّبيعيّ على فهمٍ موحّد أو شبهِ موحّدٍ للحياة والإنسان والكون.

فهل ثمّةَ وحدةُ مفاهيمَ أو حدٌّ أدنى منها بين ذاتنا الثّقافيّة – الدّينيّة كمجتمع وبين الذّات الثّقافيّة – الدّينيّة الإسرائيليّة كمجتمع؟

أوضح أوّلاً أنّ المسألةَ أعمقُ من أن اقرأَ، كلبنانيّ، كتباً لمؤلّفين إسرائيليين، أو أن يقرأ الأسرائيليّون كتباً لمؤلّفين لبنانيين؛ فهذا حاصلٌ وسيستمرّ في كلّ الظّروف والأحوال.

الكلامُ على علاقات ثقافيّة – دينيّة هو كلامٌ عن التّفاعل الممكن بين شخصيّتين ثقافيّتين تفيد الواحدةُ الأخرى وتغنيها، كما هو حاصلٌ مثلاً بيننا وبين أمم العالم من تفاعل وتكامل دون ذوبانٍ أو تشوّه في الشّخصيّة الثّقافيّة هنا أو هناك.

هنا أعلن أنّ مجتمعنا حضاريّ رائد في إنسانيّته المنفتحة الصّاهرة للأقوام والإتنيّات والعصبيّات؛ وهو من هذا المنطلق، قابل للتّفاعل والتّلاقي مع ثقافات الأمم وحضاراتها.

فهل اليهود كذلك، وهل استطاعوا عبر التّاريخ أن يتلاقوا أو يتفاعلوا مع أيّ مجتمع وفي أيّ ظرف وحال؟

المأزق التّاريخيّ هذا كامن إذاً في القيم الإسرائيليّة المنغلقة، وليس في قيمنا الإنسانيّة الحضاريّة المنفتحة.

وإذا كانت هذه هي الحقيقة بين اليهود وبين أوروبا والعرب، يوم كان اليهودُ جماعاتٍ في مجتمعات، فكيف إذاً وقد أصبحت هذه الجماعاتُ دولةً ومسلّحة بأخطر أدوات القوّة والتّدمير؟

أيّها الأصدقاء

العلاقات الثّقافيّة – الدّينيّة ليست إستعراضاتٍ موسميّةً أو تبادلَ وفود، بل هي تفاعلٌ حياتيّ شامل يمسّ أعمقَ ما في الإنسان من أحاسيسَ وأحلام. وحين أقول الإنسان، أنطلقُ من نظرة أخلاقيّة كونيّة لا تميّزُ بين لون وجنس ودين وعرق. فهل هذه النّظرةُ مقبولةٌ في إسرائيل القائمة كدولة وكمفاهيمَ على الإختيار الالهيّ لها دون سائرِ النّاس؟

في ثقافتنا المسيحيّة – الإسلاميّة أنّ اللّهَ خلق الإنسان على صورته ومثاله. وفي ثقافتهم اليهوديّة أنّ اللّه خلق اليهود ليستعبدوا النّاس ويستغلّوهم لبناء دولتهم وسيادتهم على العالم والعالمين.

في ثقافتنا المسيحيّة – الإسلاميّة أنّ الرحمة نعمة، وأنّ المحبّة دين. وفي ثقافتهم اليهوديّة أنّ قهر الآخر هو الطّريق إلى بناء الهيكل.

في ثقافتنا المسيحيّة – الإسلاميّة أنّ اللّه غاية. وفي ثقافتهم اليهودية أنّ اللّه وسيلة.

في ثقافتنا المسيحيّة – الإسلاميّة أنّ اللّه حاضر قبل الحياة وفيها وبعدها. وفي ثقافتهم اليهوديّة أنّ اللّه حاضر في الحياة من أجلهم وحدهم ليكونوا جيشَه الذي لا يُقهر.

في ثقافتنا المسيحيّة – الإسلاميّة أنّ اللّه رحمنٌ رحيم غفورٌ تَوّاب. وفي ثقافتهم اليهوديّة أنّ اللّه قائدٌ قتّال فتّاك يُحرق المدنَ ويُغرق الخلقَ ويُبيد شعوبَ الأرض. فكيف إذاً يمكن أن يكونَ التّلاقي والتّفاعل؟

أيّها الأصدقاء

ثمّة تناقضٌ جوهريّ في المفاهيم بيننا وبينهم، تناقضٌ جذريّ في النّظرة إلى الحياة والإنسان.

وكما بيننا وبينهم، كذلك بينهم وبين شعوب الأرض قاطبة. ولا يمكن، والحقائقُ هي الحقائق، أن يتمّ أيُّ تفاعل بينهم وبين الآخرين إلاّ على أساس التّنازلات. وبرهانُنا على ذلك أنّ في الغرب اليوم آلافَ الكنائس المشوّهة تفترس المسيحيّةَ وتهوّدُها باسم المسيحيّة، والمسيحيّةُ منها براء. هي كنائسُ يهوديّةُ المحتوى والمضمون، لم يبقَ فيها من روح المسيح سوى الاسم. وهي مدعومةٌ من المنظّمات اليهوديّة ومن المضلّلين من بسطاء العقول والقلوب. إنّها بدعٌ غريبة عن العقيدة المسيحيّة ومنشقّةٌ عن المرجعيّات المسيحيّة العالمية، ودعواتُها مشبوهة وملغومة. إنّها صناعةٌ يهوديّة بامتياز، نشأت نتيجةَ التّنازلات التي فرضتها اليهوديّةُ على المسيحيّة باسم ثقافة الهولوكوست والظّلم الذي لحق باليهود على يدي الغرب المسيحيّ.

وبرأيي أنّ العبور اليهوديّ إلى المسيحيّة كان عبوراً سهلاً بسبب الدّمج غير البريء بين العهد القديم والعهد الجديد، واعتبارِهما كتاباً مقدّساً واحداً.

إنّ هذا الدّمجَ في رأيي – ولْيعذرْني أهلُ الرّأي الآخر – هو في أساس الإختراق اليهوديّ للمسيحيّة وصولاً إلى تدميرها وإقامة هيكل سليمان على أنقاض رسالة المحبّة والقيامة والغفران.

إنّ المسيحيّة في الغرب تخسر من مساحاتها كلَّ يوم بسبب هذا التّنازل الذي جعل من المسيح ابناً لداود، فيما نحن نعتبره روحَ اللّه وابناً له.

هذه الصّورة القاتمة لواقع المسيحيّة في الغرب تجعل من المسيحيّة في الشّرق عموماً، وفي لبنان خصوصاً، حصناً ضروريّاً ليسوع، بعدما كادتِ المسيحيّةُ في الغرب تصبح حصناً ليهوه، وتحمّلنا مسؤوليّة تاريخيّة في عدم العبث والإستهتار بأمرٍ هو أخطرُ ما يواجهُنا، إنْ نحن قبلنا بالتّنازلات باسم التّسوية أو باسم السّلام.

أيّها الأصدقاء

هي ليست صفقة ماليّة، وهي ليست معاهدة هدنة، وهي ليست تسوية نزاع على أرض أو على مياه.

إنّها قضيّةُ الوجود بكلّ أبعاده. وإذا كانت السّياسةُ تحتمل المراهنات، باعتبارها قائمةً على المصالح المتقلّبة، فإنّ الثّقافةَ لا تحتمل غيرَ الجذريّة والوضوح، باعتبارها هويّةً ووجوداً ومصيراً.

ولأنّنا مجتمعٌ مؤمن، ولأنّ الملحدَ فينا موشومٌ بإرث دينيّ في ثقافته، فكلُّ تنازل في الثّقافة هو تنازلٌ في الدّين، وكلُّ تنازل في الدّين هو تنازلٌ في الثّقافة.

غير أنّ هذه الدّعوةَ يجب ألاّ تغيّرَ في طبيعة إنساننا الحضاريّ المنفتح الذي تعوّد أن يطلّ على ثقافات العالم بنهم، يغرفُ منها دون عقد، ويغذّيها دون منّة.

إنّ مجتمَعنا غنيٌّ بغدده الهاضمة. فهنا على أرضنا تلاقت وتفاعلت منذ بدء التّاريخ شعوبٌ وحضارات، ونحن خلاصتُها سماحاً وانفتاحاً ورحابةَ أفقٍ ونفسٍ وعقل.

ولأنّنا كذلك، فإنّنا نطمحُ إلى أن ننقذَ اليهوديّ من مأزقه، من وثنيّته وعنصريّته، ليعودَ إنساناً سويّاً. وإلى أن يكون ذلك، ستظلّ قناعتُنا أن لا عدوّ لنا في وطننا وثقافتنا وديننا إلاّ اليهود.

وشكراً لكم والسّلام عليكم.

كلمة د. حسن كريّم

العلاقات اللبنانيّة–الاسرائيليّة
على المستوى السّياسيّ والدبلوماسيّ

إنّ أيّ بحث في طبيعة العلاقات المستقبليّة «الافتراضيّة» بين إسرائيل ولبنان على المستوى السّياسيّ والدبلوماسيّ يجب أن يستند إلى خمسة عوامل رئيسيّة:

أوّلاً: فهمٌ شاملٌ لطبيعةِ الصّراع العربيّ – الاسرائيليّ وتاريخيّتهِ من جهة، وعلاقتهِ بالنّظام العربيّ والقوى العربيّة التي خاضت هذا الصّراعَ وما آلَ إليه الصّراعُ من نتائجَ تنعكس في مسيرة المفاوضات من جهة أخرى.

فبينما يتحمّل النّظامُ العربيّ وهذه القوى البرجوازيّة الطفيليّة التي أنشأت أنظمةً، أعادت تجديدَ سيطرتها عبر آليّات القمع والفساد، وعجزت عن تحديث مجتمعاتها وتنميتها الاقتصاديّة والسّياسيّة، كما عجزت عن تغيير موازين القوى لصالحها في هذا الصّراع التّاريخيّ الذي جوهرُه أنّه صراعٌ حضاريّ لا يمكن حصرُه بموازين القوى العسكريّة، بمعنىً آخر، إنّ فشلَ النّظام العربيّ على صعيد معاركِ التّنمية والدّيمقراطيّة والتّحديث والتّقدّم هو الوجهُ الآخر والأساسيّ لفشله في تغيير موازين القوى مع إسرائيل.

ثانياً: بحث في طبيعة التّسوية الدّائرة منذ السّبعينات بين الأطراف العربيّة وإسرائيل، حيث أنّ الاتّفاقات التي تمّ التّوصّلُ إليها والتي يتمّ التّفاوضُ بشأنها ما هي إلاّ انعكاس لميزان القوى بين هذه الأطراف، وهي بعيدةٌ كلَّ البعد عن مفهوم التّسوية العادلة والشّاملة، ولا علاقةَ لها بمفهوم السّلام.

إنّ تداعيَ النّظام العربيّ، بعد حرب الخليج الثّانية، هو الذي سمح بانطلاق مؤتمر مدريد، اضافةً إلى التّغييرات التي حدثت على صعيد النّظام الدّوليّ وبروزِ الولايات المتّحدة كقوّة مهيمنة وحيدة تبحث عن ترتيبِ أوضاع منطقة الشّرق الأوسط بشكل استراتيجيّ. وبما يؤمّن مصالحَها الأمنيّة والاقتصاديّة لفترات طويلة. وجزءٌ

أساسيّ من هذا التّرتيب يتطلّب ويقوم على إعطاء إسرائيل «الشّريك الاستراتيجيّ» دوراً مسيطراً ومقونناً ومعترفاً به من جميع الأطراف.

ثالثاً: بحث في خصوصيّة لبنان في هذا الصّراع ودوره، وهو دورٌ مزدوج حيث غاب لبنانُ الرسميّ تاريخيّاً عن هذا الصّراع وعن الحروب مع إسرائيل بينما انخرط شعبُه منذ أواخر الستّينات يواجه ويقاوم ويعاني من اعتداءات اسرائيليّة متكرّرة وغزو واحتلال لأراضيه منذ أكثر من ٢٢ عاماً. واستطاع شعبُه أن يطوّرَ مقاومةً للمشروع الاسرائيليّ في لبنان منذ ١٩٨٢، أخذت أشكالاً مختلفة وتعاظمت وكسبت معركةَ الرّأي العام اللبنانيّ والعربيّ والكثيرَ من التّعاطفِ الدوليّ رغم بعضِ الملابسات التي ترافق تركيبتَها ومشروعَها السّياسيّ وارتباطَه بالقوى الإقليميّة الدّاعمة له. ولقد تبنّتِ الدّولةُ رسميّاً هذا الخيارَ، وتقومُ على تقديم الدّعم له وتأييده. وعلى عكس السّائد عربيّاً، استطاعت مقاومةُ الشّعب اللبنانيّ وصمودُ الأهالي من تحقيق انتصار على المحتلّ الاسرائيليّ الذي سقط مشروعُه في لبنان، وأصبح وجودُه عبئاً عليه، وأخذ يفكّرُ في الانسحاب ويعملُ من أجله. وهو، إنْ حصل دون قيدٍ أو شرط، فهو يحصلُ للمرّة الأولى، ويسجّلُ سابقةً يهابُها العدوّ لما تتضمّنه من معانٍ وترسمُه من آفاق لمراحلِ الصّراع المقبلة في لبنان وفلسطين وغيرِ ساحةٍ من ساحات الصّراع مع إسرائيل.

رابعاً: بحث في طبيعة الدّور الاسرائيليّ التدخّليّ في النّسيج السّياسيّ والاجتماعيّ اللبنانيّ، ومحاولاتِه المتكرّرة والفاشلة حتّى الآن من ترتيب أوضاع نظام لبنانيّ «صديق» لأسرائيل، وذلك لوعي المخاطر المستقبليّة، خصوصاً في ضوء استمرار ضعف وهشاشة البنية اللبنانيّة وفقدانها لمناعتها أمام الاختراقات الخارجيّة، خصوصاً في ضوء التّجارب التي عاشها لبنان قبل الحرب الأهليّة وخلالها، وحتّى بعد انتهاء الحرب في قيام دولة الطّائف.

خامساً: في ضوء ما تقدّم، وفي ظلّ الشروط المفروضة موضوعيّاً في مسار التّسوية والمفاوضات، يصبح من مصلحة لبنان آنياً العملُ على بناء دولته ووفاقه الدّاخليّ ومؤسّساته في ضوء مراجعة تجربته قبل الحرب الأهليّة ومن أجل بناء مرجعيّة الدّولة

المدعومة بوفاق أبنائها وقواهم الحيّة كي تلعبَ دورَها المحوريّ في استعادة الأرض وتحريرها وإعادة وصل المناطق المحتلّة بها عبر تدخّل سياديّ في مختلف المجالات، وخصوصاً الاقتصاديّة والاجتماعيّة وبالطّبع الأمنيّة والعسكريّة والسّياسيّة، ممّا يؤدّي عمليّاً إلى تطبيق القرار ٤٢٥ وتحرير الأرض المحتلّة، وهو هدفُ المقاومة والشّعب والدّولة معاً على قاعدة تطبيق اتفاقيّات الهدنة. ومن جهة أخرى، وفي ظلّ استمرار المسائل الأساسيّة للتّفاوض حول اتّفاقات تسوية عالقة وبدون حلول، وعلى رأسها مشكلةُ اللاجئين الفلسطينيين وحقّهم في العودة إلى أراضيهم، ومشاكل المزارع والأراضي المحتلّة للبنانيين وحقّ لبنان في طلب التّعويضات عن كلّ الأضرار التي عاناها من جرّاء الاعتداءات الاسرائيليّة، ومشكلة الأسرى والمعتقلين، إضافةً إلى مشاكل ترسيم الحدود والمياه بما يحفظ حقَّ لبنان في سيادته على كامل أراضيه وحقّه في ثروته الطبيعيّة وخصوصاً المياه، كلُّ هذه المشاكل ستحدّد معنى التّسوية مع إسرائيل وعمقها. لذا، فإنّ الدّولةَ تستطيع، وهي مدعومةٌ من شعبها ومقاومته، تأجيلَ التّوقيع على اتّفاقات تستلزم التّطبيعَ وإقامةَ العلاقات إلى حين تأمين شروط السّلام أو حتّى التّسوية العادلة والشّاملة، وفي الوقت نفسه تعمل على تأمين الانسحاب الاسرائيليّ وتحرير أراضيها ونشر سيادتها عليها.

إنّ شروط السّلام الدّائم والشّامل تستوجب إيجادَ حلٍّ عادل لقضيّة الشّعب الفلسطينيّ وحقّ شعبه المشتّت في العودة إلى أراضيه، وهو كذلك يتطلّب خلقَ مناخات جديدة من القبول بالآخر والقبول بالعيش بشكل طبيعيّ في المنطقة وكجزء منها بالنّسبة إلى اسرائيل التي لم تستطع حتّى اللحظة من توفير هذا الشّرط، وتتصرّف على أساس عجرفتها وجبروتها العسكريّ متسلّحةً بترسانة نوويّة وبدعم أميركيّ لا محدود. في ظلّ سيادة هكذا منطق، فإنّ إسرائيل والولايات المتّحدة، بغضّ النّظر عمّا ستؤول إليه المفاوضات، يؤسّسان لحرب جديدة أو لصراع جديد في المنطقة قد تختلف أشكاله وأساليبه، إلاّ أنّه لم ولن يخفت وينتهي بوجود الاتّفاقات المفروضة. ويصبح السّؤال: هل إسرائيل مهيّأة لقبول السّلام العادل والدّائم، وليس الحرب؟

إنّ معركة السّلام هي نفسُها معركة التّحديث والدّيمقراطيّة والتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتّقدّم من أجل تغيير موازين القوى لفرض شروط السّلام العادل، وهذا رهنٌ بمواصلة الصّراع على أساس الحقائق الجديدة، وبأساليبَ جديدة، وبالطّبع بقوى اجتماعيّة وسياسيّة جديدة قد لا تكون متبلورةً واقعيّاً في هذه الظّروف التّاريخيّة، ولكنْ في طريقها إلى التّبلور على ضوء عجز وموات وهزيمة القوى المهيمنة حاليّاً. هذا هو جوهرُ ما هو مطروحٌ علينا. أمّا التكيّف والقبول بالهزيمة أو التغيير ورفض الهزيمة واستمرار المقاومة، فأنتَ لستَ مهزوماً ما دمت تقاوم.

كلمة د. أنطوان حدّاد

شروط السّلام الدائم ومخاطره على الصّعيد الاقتصاديّ

إنّ مخاطر السّلام على لبنان على المستوى الاقتصاديّ يمكن أن تُختصرَ بعبارة واحدة، هي ألاّ يتمكّنَ لبنان من أن ينتزع لنفسه وظائفَ اقتصاديّةً جديدة، في حين أنّ وظائفه التقليديّة إمّا اندثرت أو أصبحت غيرَ كافية لتغطية حاجات اللبنانيين وتطلّعاتهم. هذه العبارة، وإنْ كانت مختصرةً، فإنّها تحمل في طيّاتها مهامّ شاقّةً ومعقّدة وممتدّة زمنيّاً، ليس أقلّها بناءُ القدرات التّنافسيّة للبنان وتعيينُ ميزاته التّفاضليّة ثمّ تعزيزُها. من هنا كانت ضرورةُ الاستفادة القصوى من السّنوات الفاصلة بين انتهاء حرب لبنان وانتهاء حرب المنطقة (إذا صحّت التوقّعات). تلك سنوات ذهبيّة (١٩٩١ - ٢٠٠٠) تمّ التّفريطُ بها وما زال.

للأسف، فإنّ السّلوك الرسميّ حيال هذا الموضوع تأرجح بين موقفين متطرّفين: إمّا الرّهان المحموم على القدوم الدّاهم والوشيك للسّلام وربط كلّ الخيارات الاقتصاديّة والوطنيّة بهذه الوتيرة وتسخير كلّ الموارد الرّاهنة والمستقبليّة من أجلها (كما حصل في الفترة بين ١٩٩٣ و١٩٩٧)، أو ارتداد الدّولة إلى موقف التريّث والانتظار السّلبيّ والتّشكيك المنهجيّ والاكتفاء بالقاء الملامة على من سبق في الحكم «أصحاب التّركة الثّقيلة». كلا الموقفين خاطىء ومكلف.

كان على لبنان في نهاية الحرب أن يواجه تحديين هما إعادةُ الاعمار، وإعادةُ التكيّف: إعادة إعمار ما دمّرته الحرب وقد بلغت قيمته في البنى التحتيّة وحدها ٢٥ مليار دولار أي خمس مرّات النّاتج المحليّ السّنويّ لتلك الفترة، وإعادة التكيّف مع المتغيّرات الكبرى التي تعصف بالعالم والمنطقة في السّنوات الأخيرة.

للأسف الشّديد، التحدّيان لم يتمّ التّصدّي لهما بنجاح. فإعادة الاعمار قد تمّت جزئيّاً، لكنْ بكلفة باهظة قياساً بالانجازات، وقد ترافقت مع تكبيد البلاد ديوناً مرهقة سوف يستغرقُ تسديدُها سنواتٍ طويلة. والأهمّ من الكلفة والدَّين، أنّ إعادة الاعمار تمّت وفق النّموذج نفسه للبنان قبل الحرب والقائم على الاعتماد شبه الآحاديّ على قطاع الخدمات، وعلى تعزيز منطقة شبه وحيدة هي بيروت ومحيطُها المباشر، فيما كانت الفرصةُ سانحةً لتبنّي نموذج أكثر تنوّعاً وأكثر استدامةً وأكثر استقراراً، وفيما خسر لبنان جزءاً كبيراً من أسواقه التقليديّة وجزءاً كبيراً من وظائفه الاقتصاديّة، لم تشهدِ البلادُ أيَّ جهد جدّيّ لتطوير بناها الانتاجيّة، الصّناعيّة والزّراعيّة والخدماتيّة، أو لفتح أسواق خارجيّة جديدة.

إذاً يواجه لبنان مرحلةَ ما بعد التّسوية السلميّة، وهو يحمل أعباءَ إعادة الاعمار بكلّ جوانبها الماديّة والاجتماعيّة، وأعباء إعادة التكيّف التي تتضاعف يوميّاً كلّما خطا العالم خطوةً جديدة على طريق فتح الأسواق وتحرير التّجارة وتحرير انتقال الرساميل.

إنّ المعادلةَ الاقتصاديّة في المرحلة المقبلة لن تكونَ محكومةً فقط باحتمال وقف النّزاع المسلّح والانتقال إلى علاقات السّلم العاديّة بين دول المنطقة، وإنْ كان هو سيكوّن التطوّر الأكثر دراماتيكيّة، بل ستكون محكومةً خصوصاً بسقوط الحواجز أمام التّجارة العالميّة، وهو تطوّرٌ أهمُّ بكثير في منظار التّاريخ الاقتصاديّ من التطوّر الأوّل. وأهميّةُ التطوّر الأخير أنّه ينقل التّبادلَ الاقتصاديّ والتّجاريّ من حيّز العلاقات الثنائيّة بين الدول إلى حيّز عالميّ مفتوح وبلا حدود. حينها، يصبح سؤال (أيُّ علاقات بين الدولة الفلانيّة والدولة العلانيّة مثلاً)، أقلَّ أهميّةً بكثير من سؤال (أيّ موقع للدولة الفلانيّة في الاقتصاد العالميّ وأيّ حصة لها في التّجارة العالميّة؟) الذي يعيدنا بدوره إلى سؤال آخر (ما هي الميزات التّفاضليّة لهذه الدولة أو تلك، وكيف تنعكس على قدراتها التنافسيّة؟)، وإلى مهمّة أخرى هي انتزاع موقع جيّد في المعادلة العالميّة الجديدة المبنيّة على التّنافس وفتح الأسواق.

من دون إدّعاء تقديم «وصفة جاهزة» في هذا المجال، هناك مكوّنات لا بدّ منها لتعزيز قدرات لبنان التّنافسيّة:

- الرأسمال البشريّ، خصوصاً الكادرات التي تتقن قواعد العمل والانتاج والتّنظيم والمنافسة في بيئة دوليّة وإقليميّة مفتوحة، وذلك بغضّ النّظر عن الانتماءات القطاعيّة.
- تأمين مزيج متوازن بين مكوّنات الانتاج. مزيج مقترح يتلاءم مع واقع لبنان: كثافة مرتفعة في المكوّن المعرفيّ والتكنولوجيّ، كثافة متوسّطة إلى مرتفعة في رأس المال، كثافة متوسّطة إلى منخفضة في اليد العاملة، وكثافة منخفضة في الضّغط على الموارد الطبيعيّة والبيئة.
- ضرورة أن يستعيد لبنان جزءاً من دوره كمركز ماليّ للمنطقة.
- ضرورة أن ينتزع لبنان في المنطقة الحصّة الأكبر من قطاع المعلومات–الاتّصالات العريض الذي لم يبلغ ذروةَ توسّعه بعد.
- ضرورة تجديد وتنويع خدمات السّياحة والتّعليم والتّدريب والطّبابة بشقّيها الداخليّ والاقليميّ.
- التوسّع والمنافسة لا يجب أن يقتصرا على الخدمات فقط كما كان يُعتقد سابقاً. بالعكس تماماً، فالصّناعة والزّراعة يمكن أن تمثّلا فرصاً واعدة إذا تمّت إعادةُ هيكلتهما على أساس تنافسيّ مع اعتماد متزايد على تكنولوجيّات أكثر تطوّراً وعلى أساليبِ تنظيمٍ وتسييرٍ أكثرَ حداثة.

يبقى سؤال محوري: في زمن السّلم، هل تشكّل إسرائيل منافساً للبنان؟ بالأحرى، هل لبنان وإسرائيل دولتان متنافستان؟ بالمعنى الايديولوجيّ والحضاريّ، لا شكّ في ذلك. أمّا بالمعنى الاقتصاديّ، فإنّ المسألة أكثر تعقيداً وتستدعي تحليلاً بالعمق لبنية كلا الاقتصادين وتطوّرهما والتّوقّعات المستقبليّة حولهما. إن تمريناً تحليليّاً كهذا قد يكشف الكثيرَ من مواقع المنافسة بين البلدين. لكنْ، يجب ألاّ نفاجىء كثيراً إذا تبيّن لنا أنّ بنية الاقتصاد الاسرائيليّ أصبحت في السّنوات العشر الأخيرة تشبه إلى حدّ بعيد بنية اقتصاد فنلندا أو إيرلندا مثلاً وليس تركيا أو اليونان أو مصر. هل تشكّل فنلندا منافساً اقتصاديّاً نموذجيّاً للبنان؟

القسم الخامس

الجلسة الخامسة

الموضوع: **السّلام في لبنان وانعكاساته الخارجيّة**

الرّئيس: **النّائب بشارة مرهج**

المحاضر: **السّفير فؤاد التّرك**

كلمة النائب بشاره مرهج

غداً تنعقد قمّة جنيف بين الرّئيسين الأميركيّ والسّوريّ. وقد عُقدت على هذه القمّة آمالٌ كبيرة في اليومين الماضيين لاستئناف المفاوضات على المسار السوريّ. غير أنّ إسرائيل المنقسمة على نفسها حول مضمون المفاوضات والسّلام سارعت إلى رفع سقف شروطها عبر مواقفَ متصلّبةٍ ترفض العودةَ إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، وتطالب سوريا بالتّنازل فيما يتعلّق بالأرض والمياه والتّطبيع. أمّا الموقفُ الأميركيّ الذي يظلّل القمّةَ فيتراوح بين تسريبات تتحدّث عن حرب في حال الفشل، وتوقّعات تستبعد ظهورَ نتائجَ سريعة.

وبين رسائل التّهديد الأميركيّ ورسائل التّهديد الاسرائيليّ، يتساءل المرء: هل تنعقد هذه القمّة لفتح طريق المفاوضات والسّلام، أم لممارسة الضّغوط على سوريا وحملِها على تغيير نهجها وخفضِ سقف مطالبها.

الواضحُ، من خلال المواقفِ الاسرائيليّة، أنّ الطريقَ إلى المفاوضات لا زال مليئاً بالتّعقيدات، محفوفاً بالمخاطر. ومن هنا، فإذا كان البحث في انعكاسات السّلام أمراً مشروعاً، وتمريناً ذهنيّاً مطلوباً استعداداً لكلّ الاحتمالات، فإنّه من السّذاجة السّياسيّة الانتقالُ من الفرضيّات المرتقبة إلى مَصيدة التّرتيبات الميدانيّة التي تُفقدُنا مكامنَ قوّتنا وتضعفُ من ميزاتنا التّفاضليّة.

إنّ اسرائيل تحسب مواقفها بدقّة، وهي تحتكم إلى ميزان الرّبح والخسارة قبل الإقدام على أيّ خطوة. فهي لم تنسحبْ من بيروت وخلده والجبل وصيدا وصور والنبطيّة كُرمى لعيون اللبنانيين، وإنّما انسحبت بعد أن اكتشفت أنّ بقاءها مكلفٌ ويصعب تحمّلُه. وهي اليوم تفكّر بالانسحاب من الجنوب لأنّ بقاءها لم يعد مربحاً، بل أصبح سبباً لخسارة نوعيّة تمسّ وجودَها ومكانتها.

ونحن بالمقابل يجب أن نحسبَ مواقفنا بدقّة، فلا نقسمُ فيما بيننا على أساس افتراضات بعيدة تنهمر علينا كالمطر، أو على أساس وعود ملتبسة يجري تمريرُها ببراعة فائقة. ولقد حقّقنا إنجازاتٍ مهمّةً على طريق التّحرير بسبب المقاومة، ووحدة الموقف اللبنانيّ،

وتلاحمنا مع سوريا. وَتَمسُّكُنا، في هذه اللحظة السياسيّة الحاسمة، بنقاط القوّة التي نمتلك هو الذي يصونُ مواقعَنا، ويَزيد زخمنا، ويرسّخ صمودنا الأسطوريّ ويشقّ الطّريق نحو مزيد من الانجازات على طريق الانسحاب الشّامل لقوّات الاحتلال، واستئناف المفاوضات التي تُفضي إلى سلام شامل وعادل نستعيد من خلاله أرضَنا وسيادتنا.

كلمة السّفير فؤاد التّرك

السّلام في لبنان وانعكاساته الخارجيّة

ثمّةَ أفكار عديدة وأسئلة متنوّعة تتبادر إلى الأذهان بالنّسبة للبنان في حال انتهت مفاوضاتُ السّلام إلى خواتيمها الايجابيّة، سأحاول تلخيص أهمّها على الشّكل الآتي:

١) بالنّسبة للاّجئين الفلسطينيين على أرضه

قال الرّئيس لحّود: «إنّ انسحاب إسرائيل يحلّ جزءاً أساسيّاً من المشكلة، لكنّه يُبقي الجزءَ الأخير الذي لا يقلّ عنه أهميّةً وهو موضوعُ اللاجئين الفلسطينيين وحقّهم بالعودة إلى وطنهم الذي طردتهم منه إسرائيل على دفعات عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. أضاف الرّئيس «لا يمكن ضمانُ الحدود اللبنانيّة الاسرائيليّة فيما يتواجد في المخيّمات الفلسطينيّة عشراتُ الآلاف من اللاجئين المسلّحين الذين يطالبون بحقّ العودة في ظلّ الأجوبة حول مصيرهم ومستقبلهم. ولبنانُ غيرُ مستعدّ، إكراماً لأمن إسرائيل، لحروب يوميّة صغيرة عند حدوده، ولبنان غير مستعدّ طمأنةً لاسرائيل أن يعود إلى أجواء السّبعينات.

والسّؤال: هل لبنان في وضع يمكّنه من اشتراط حلّ قضيّة اللاجئين الفلسطينيين على أرضه قبل توقيع اتّفاق السّلام، أم سيُصار إلى ترك هذا الموضوع إلى اللجنة المتعدّدة أو إلى لجنة متابعة أخرى لمعالجته بعد التّوقيع.

السّؤال الثاني: ماذا لو رفضت إسرائيل تنفيذ قرار حقّ العودة الرّقم ١٩٤ الصّادر عن الأمم المتّحدة؟ لا بدّ بنظري وفي هذا المجال من وجوب تلازم عبارتي حقّ العودة ورفض التّوطين.

٢) بالنّسبة للعلاقات اللبنانيّة السّوريّة

لقد حدّدت وثيقةُ الوفاق الوطنيّ اللبنانيّ هذه العلاقةَ كما يأتي:

«تقوم بين لبنان وسوريا علاقاتٌ مميّزة تستمدّ قوّتَها من جذور القُربى والتّاريخ والمصالح الأخويّة المشتركة، وهو مفهومٌ يرتكز على التّنسيق والتّعاون بين البلدين، وسوف تجسّده اتّفاقاتٌ بينهما في شتّى المجالات بما يحقّق مصلحةَ البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كلٍّ منهما. إستناداً إلى ذلك، ولأنّ تثبيتَ قواعدِ الأمن يوفّر المناخَ المطلوب لتنمية هذه الرّوابط المتميزة فإنّه يقتضي عدمُ جعل لبنان مصدرَ تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أيّ حال من الأحوال. وعليه، فإنّ لبنان لا يسمح بأن يكون ممرّاً ومستقرّاً لأيّ قوّة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساسَ بأمنه أو أمن سوريا، وإنّ سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأيّ عمل يهدّد أمنَه واستقلاله وسيادته.

أمّا بالنّسبة للوجود العسكريّ السّوريّ فقد نصّت الوثيقة على ما يأتي:

«حيث أنّ هدف الدولة اللبنانيّة هو بسطُ سلطتها على كامل الأراضي اللبنانيّة بواسطة قوّاتها الذاتيّة المتمثّلة بالدّرجة الأولى بقوى الأمن الدّاخلي، ومن واقع العلاقات الأخويّة التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوّاتُ السّوريّة مشكورةٌ بمساعدة قوات الشّرعيّة اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانيّة في فترة محدّدة أقصاها سنتان تبدأ بعد التّصديق على وثيقة الوفّاق الوطنيّ وانتخاب رئيس الجمهوريّة وتشكيل حكومة الوفاق الوطنيّ وإقرار الاصلاحات السّياسيّة بصورة دستوريّة، وفي نهاية هذه الفترة تقرّر الحكومتان الحكومةُ السورية وحكومةُ الوفاق الوطنيّ اللبنانيّة إعادةَ تمركز القوّات السّوريّة في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربيّ في ضهر البيدر حتّى خطّ حمّانا المديرج عين داره، وإذا دعتِ الضّرورةُ في نقاط أخرى يتمّ تحديدُها بواسطة لجنة عسكريّة لبنانيّة سوريّة مشتركة. كما يتمّ اتّفاقٌ بين الحكومتين يجري بموجبه تحديدُ حجمِ ومدّةِ تواجد القوّات السّوريّة في المناطق المذكورة أعلاه، وتحديدُ علاقة هذه القوّات مع سلطات الدّولة اللبنانيّة في أماكن تواجدها».

٣) على المستوى العربيّ

إذا تمّ التّوصّلُ إلى السّلام على يد الحكومة الاسرائيليّة الحاليّة برئاسة إيهود باراك فهذا يعني بالنّسبة لاسرائيل انتصارَ نظريّة الاقتصاد مقابل الأرض (نظريّة حزب العمل)، أي إسرائيل التّفوّق الاقتصاديّ والسّيطرة الاقتصاديّة على إسرائيل التّوراتيّة.

فإذا كان هذا كذلك فهذا يعني أنّ لبنان سيواجه بعد السّلام تحدّياً كبيراً قائماً على قدراته على منافسة إسرائيل. ومع ثقتنا بالعقل اللبنانيّ، فإنّ هذا الموضوعَ لن يكون متعلّقاً بلبنان وحده، بل سيكون مرتبطاً إلى حدّ كبير بقدرة العرب على تعبئة قدراتهم وثرواتهم الاقتصاديّة إنطلاقاً من قيام السّوق الاقتصاديّة العربيّة المشتركة وما يمكن أن يستتبعَها من خطوات أخرى توحّد طاقاتِهم الهائلةَ الماديّةَ والبشريّةَ للحؤول دون تمكين إسرائيل من التفوّق والسّيطرة.

٤) على صعيد الانتشار اللبنانيّ

إنّ حلول السّلام من شأنه تشجيعُ شريحة معنيّة من المغتربين على العودة وخاصّة الجيل الأوّل المولود في لبنان وهاجر إبّان الحرب فيما لو توفّرت له ظروفٌ مؤاتية للعمل أو للاستثمار. إنّ الأجيال الأخرى المولودة في بلدان الانتشار، وأعني بصورة خاصّة القارّة الأميركيّة وأوستراليا، فأمرُ عودتها من الصّعوبة بمكان، نظراً لاندماجها السّريع في بيئتها فضلاً عن ظروف العمل والمناخ والجنسيّة والتّقديمات الاجتماعيّة والتّربويّة وسواها.

كما أنّ هناك قسماً من مغتربي أفريقيا والخليج مرشّحٌ للعودة.

أمّا الوجودُ اللبنانيّ في أوروبا فقد يبقى متأرجحاً بينها وبين لبنان.

٥) بالنّسبة للسّلام مع الدّول غير الحدوديّة المؤثّرة، وأعني بذلك العراق وإيران:

العراق: ما سيكون عليه وضع العراق وموقفه؟ هل سينخرط في عمليّة السّلام، أم سيتحوّل إلى دولة تستقطب الرّافضين له؟ وهل - كما تقول بعضُ التّحاليل والأخبار، سيستقبل العراقُ عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين يجاوز النّصفَ مليون لقاء انضمامه؟ وماذا إذا لم ينخرط؟

إيران: إنّ موقفَها الايديولوجيّ معروف. لن تعترفَ بكيان يُدعى دولةَ إسرائيل مهما كانت الظّروفُ والأحوال. ولكنّ المرجّح، في حال تمّ السّلام مع الجميع، أن تتوقّف إيران عن دعم المقاومة العسكريّة وتنتقل إلى المقاومة السّاسيّة.

كما أنّه من المرجّح أن تُفتح بصورة أكثر فعاليّة الملفّاتُ العالقة بين إيران والولايات المتّحدة الأميركيّة.

ونظراً لطبيعة الرّوابط اللبنانيّة الايرانيّة، فإنّ من المنتظر أن تأخذَ العلاقاتُ بينهما منحىً آخر يلي مرحلةَ المقاومة.

٦) العولمة

قد يتمُّ السّلامُ في الشّرق الأوسط، بينما تيّارُ العولمة يسيرُ بسرعة فائقة من شأنها أن تبدّلَ الكثيرَ من الأوضاع والثّوابت وأن تقلبَ الكثيرَ من المعادلات ومن المفاهيم والمعايير.

فعلى اللبنانيين وعلى العرب أن يعرفوا كيف يواجهون العولمةَ ويتكيّفون معها إيجابيّاً باتّحادهم وتضامنهم، وإلا ابتلعتهم.

٧) ديمومة السّلام

هل السّلامُ العادل والشّامل الموعود سيكون أيضاً سلاماً دائماً؟ نلاحظ في المدّة الأخيرة أنّ كلمة «الدّائم» لم تعدْ تردُ إلى جانب العادل والشّامل، وهذا أمرٌ له مدلولُه

الأكيد والهامّ. وفي هذا الإطار يدخل عنصران أساسيّان: نزع السّلاح والتّطبيع. ووفق مسار هذين العنصرين، يمكن التكّهنُ بمدى ديمومة هذا السّلام، وما إذا كان سيكون فعلاً سلاماً دائماً أم تسويةً وهدنةً طويلة بين حروب ماضية وحروب قد تنشبُ مستقبلاً.

٨) التّرابط بين الوضع الدّاخليّ في لبنان والسّياسة الخارجيّة

هل من حاجة للتأكيد على أهميّة التّرابط بين الوضع الدّاخليّ اللبنانيّ والسّياسة الخارجيّة؟ فبالقدر الذي يلتفّ فيه اللبنانيّون حول ثوابت ومسلّمات واضحة ونهائيّة، القدر الذي يجدون فيه وطنهُم محصّناً بوجه الأخطار والأنواء والأعاصير التي تهبّ عليه من الخارج، وإلاّ فسيبقى لبنانُ معرّضاً للمستجدّات السّلبيّة.

٩) لا بدّ أن نعلنَها بالفم الملآن أنّ الدّول الصّغيرة كلبنان لا يمكن أن تعوّضَ عن حجمها وعددها إلاّ بأمرين: الاتّحاد والجودة Unit et Qualité.

إنّ لبنان مدعوّ، مهما كانتِ التّطوّراتُ التي نحن مقبلون عليها، أن يكونَ مستعدّاً لها سَواخ في حال حصول السّلام أو في حال تعثّره. وذلك لا يكون إلاّ بالدّولة العادلة والقادرة والطّموح. دولة المواهب لا دولة المذاهب، دولة حقوق الانسان لا حقوق الطوائف، بالتّعليم والطّبابة والعمل والسّكن وضمان الشّيخوخة، دولة الدّستور والقانون والمؤسّسات، دولة الحياة لا دولة التّعايش والعيش المشترك، دولة الصّدق والأمانة والأخلاق لا دولة الرّياء والتّكاذب، دولة السّيادة والحريّة والديمقراطيّة، دولة تعرف أن تواكب بالقول والفعل القرنَ المقبل.

القسم السّادس

طوني عطالله خلاصة مناقشات المؤتمر
اقتراحات وتوصيات

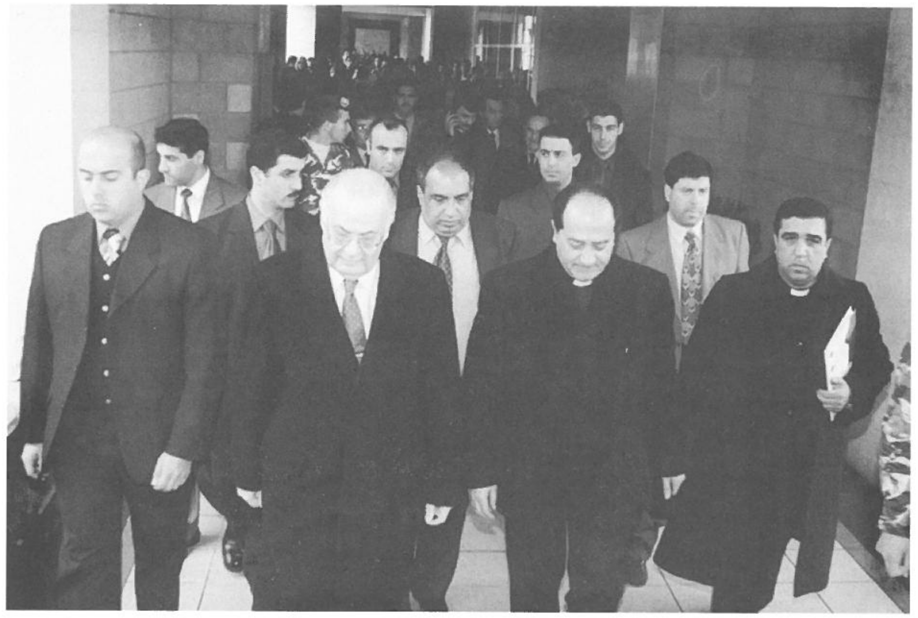

طوني جورج عطاالله

خلاصة مناقشات المؤتمر

«المفاوضات بين لبنان وإسرائيل: تسوية، سلام، أم نظام إقليميّ جديد؟» مؤتمر نظّمته جامعة سيّدة اللويزة في قاعة مؤتمراتها المجهّزة حديثاً في مبناها الجديد، الجمعة والسّبت ٢٤ و٢٥ آذار ٢٠٠٠، وشارك فيه أكثر من مئة سياسيّ وباحث وأكاديميّ. سعى المشاركون إلى دراسة موضوع «يخرج عن الإطار الأكاديميّ الصّرف، ليمزج بين النّظريّ وبين الواقع السّياسيّ، الوطنيّ والإقليميّ والدوليّ» بحسب رئيس الجامعة الأب بطرس طربيه.

الإفتتاح حضره، إلى راعي المؤتمر رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص، النّواب: نبيل البستاني، فارس بويز، بشاره مرهج، قائمقام كسروان– الفتوح ريمون حتّي، الأمين العامّ السّابق للخارجيّة السّفير فؤاد الترك، وطلاّب وأساتذة في الجامعة.

تمحورت الأعمال والمناقشات حول خمس قضايا تتعلّق بمنهجيّة مفاوضات السّلام وعوائقها، وآليّاتها، ومواضيعها، وشروطها ومخاطرها، وانعكاساتها في الدّاخل والخارج.

يُشكّل المؤتمر ورشة عمل من البحث الهادىء لاستخلاص اقتراحاتٍ عمليّة تدعم الأوراق التّفاوضيّة اللبنانيّة، ويُسهم تالياً في «ملء جزءٍ من الفراغ الذي يعانيه لبنان» (بشاره مرهج). يمكن إيجاز توقيت المؤتمر بهذا القول: «وُفِّقت الجامعة في اختيار التّوقيت وعقده قبل يومين فقط من انعقاد قمّة الرّئيسين الأميركيّ بيل كلينتون والسّوريّ حافظ الأسد في جنيف» (مروان حماده). وانطلق المشاركون من تمييز مبدئيّ «بين التّسوية التي تتمّ عن إنهاء حال الحرب بين دولتين بموجب اتّفاق» وبين «السّلام المقترن باتّفاق واستقرار معاً» (الرّئيس سليم الحص). عُرضت شروطُ السّلام الذي لن يتحقّق إلاّ بتوافر ثلاثة على الأقلّ هي: ١. أن يكون عادلاً وشاملاً، لا يكتمل إلاّ إذا

شمل كلّ بلدان المنطقة. ٢. حلّ قضيّة اللاجئين الفلسطينيين بما يضمن عودتهم إلى ديارهم. ٣. الإتّفاق على حلّ لقضيّة القدس على قاعدة استعادة عروبتها. وبهذا المعنى فإنّ ما تمّ من اتّفاقات بين إسرائيل وجيرانها هو من قبيل التّسوية وليس السّلام.

أمّا شروط التّسوية على المسار اللبنانيّ فهي: ١. تلازم المسارين اللبنانيّ والسّوريّ بسبب وحدة المصير بين البلدين، وعدم التّكافؤ في المواقع التّفاوضيّة بين لبنان وإسرائيل، والحؤول دون انفراد لبنان أو استفراده. ٢. حلّ قضيّة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان لأنّ بقاءها هو بمثابة القنبلة الموقوتة التي تهدّد السّلام. ٣. تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب اسرائيل من كلّ الأراضي اللبنانيّة من دون قيد أو شرط. ٤. تحرير جميع المعتقلين اللبنانيين في السّجون الاسرائيليّة، وتعويض لبنان الأضرارَ والخسائر التي لحقت به بشريّاً وماديّاً واقتصاديّاً جرّاء الهجمات الإسرائيليّة. ٥. انّ لبنان بتمسّكه بالقرار ٤٢٥، ليست لديه أيّ مشكلة في الحدود المعترف بها دوليّاً، أما على الجانب السّوريّ فهناك مشكلة الحدود وهو خطّ الرّابع من حزيران ١٩٦٧؛ والمفهوم أنّ المسارين اللبنانيّ والسّوريّ يصبحان متوازيين، إذا تجاوز المسار السّوريّ عقدة الحدود عندها تُستأنف المفاوضات على المسار اللبنانيّ.

١ - المنهجيّة والعوائق

يُعبّر المؤتمر عن اهتمام لبنانيّ بأن يرى الشّرق الأوسط ينعم بسلام عادل وشامل، أي يشمل سوريا ولبنان، ويمنح لكلّ منهما حقوقَه. لكنّ أعداء السّلام يستغلّون ويُشيعون أجواء من الخوف، أي الخوف من مخاطر السّلام. و«بعض القادة يحذّرون ويُهوّلون على الشّعب بأن الكارثة الكبرى تأتي بعد السّلام» (عقل كيروز). لا يمكن الوصول إلى سلام دون عوائق، وكلّ سلام له مخاطره. و«من واجبنا أن نعرف الكثير عن عدوّنا لندخل في أعماق استراتيجيّته فنفضحها ونتحضّر لها» (عقل كيروز).

السّلام المُقترح في بعض المناقشات، ووفق ما جاء في مقدّمة المؤتمر «لا يتحقّق إلاّ عبر الشّعور ببلوغ الحقوق، ويستمرّ بقدر ما تسعى المجتمعات إلى معالجة النّزاعات في مناخ من التّسامح واللاعنف والعدالة للجميع» (عبدو قاعي). تبرز من هنا أهميّة

«التّربية على الدّيمقراطيّة وعلى تفهّم التنوّع الثّقافيّ والإنسانيّ واحترام الآخرين كما هم في ثقافاتهم وتعابيرهم وعقائدهم والتّعرّف إلى خصائص تاريخهم ومزاياهم الإجتماعيّة المميّزة» (عبدو قاعي).

هل لبنان الرّسميّ والشّعبيّ مؤهّل للدّخول في السّلام الشّامل والدّائم على مستويات الوفاق الوطنيّ والدّيناميكيّة الاجتماعيّة والحركة الاقتصاديّة؟ شدّد المؤتمرون على أنْ «لا شيء يعصم اللبنانيين من المخاطر سوى اتّفاقِهم على مصالحهم المشتركة وتصوّرٍ واحد لمستقبل بلدهم»، لأنّ «كلّ شراكة لبنانيّة على المستوى العسكريّ وعلى مستوى القرار هي انتصارٌ للبنان ولسوريا تالياً» (معن بشّور). ذكر أحد المشاركين أنّ «لبنان يُقاتل نيابةً عن العرب والمسلمين جميعاً» (سيمون كرم). ولكنْ، لا تنطبق على لبنان القاعدة القائلة بأنّ من يُقاتل ويُضحّي عسكريّاً وحربيّاً، يربح على الأقل مقعداً على طاولة المفاوضات يُسمِعُ عبره صوتَه ومطالبه لسائر الأفرقاء. ولماذا «لبنان الذي دفع ثمن الحروب يجب أن يغيب عن سلام عمّ المنطقةَ وانخرطت فيه معظم الدول العربيّة» (فارس بويز). لكنّ »مشاركتنا اليوم إلى جانب سوريا في مفاوضاتها الثنائيّة مع إسرائيل على أساس القرار ٢٤٢ الذي لا يعني لبنان لأنّه يفترض ترسيم الحدود، إنّما تُشكّل إعترافاً لبنانيّاً بأنّ حدودنا هي موضوع بحث وتفاوض وتعديل» (ميشال إدّه).

وطُرح السّؤال: »هل الشّعب اللبنانيّ يريد السّلام، وهل سألناه في استفتاء عن رأيه؟ وهل أطراف النّزاع كافّة مقتنعون بعدم جدوى اللجوء إلى القوّة والعنف؟». ديناميّة الحرب أو العداء موجودة، لكنْ «بعد كلّ معاهدة سلام تفوق كميّات الأسلحة والصّفقات العسكريّة لصالح إسرائيل ما كانت تملكه قبل السّلام» (معن بشّور).

تمّ التشديد على أنّه «منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩٢، تميّز لبنان عن سائر المشاركين بغيابه المتمادي عن المفاوضات» ما أدّى إلى «تقهقر وضعه التّفاوضيّ» (سيمون كرم). ويسود شعورٌ بأنّ «الطبقة السياسيّة» اليوم، بمعزل عن تغيير الحكومات والعهود، «عاجزة عن القيام بالمسؤوليّات الوطنيّة من أجل مشاركة لبنان في مفاوضات سوف تحدّد مستقبل المشرق» (سيمون كرم). ومن المخاوف المسّجلة «تهميش دور

لبنان في المفاوضات بحيث يوضع أمام أمر واقع كي يوافق على نتائج مفاوضات لم يُشارك في تحضيرها» (عصام خليفة).

ارتؤي تخفيفُ بعض المصطلحات الديبلوماسيّة لوصف واقع واحتمالين مقلقين هما:

١. الإنسحاب الإسرائيليّ من الجنوب من دون اتّفاق مع سوريا يحمل شحنة تفجير تتعدّى قدرة الدولة اللبنانيّة وأجهزتها العسكريّة والأمنيّة على الضّبط والاستيعاب.

٢. الإنسحاب المتّفق عليه لا يضمن عدم قيام صفقة ليس فيها حساب كبير لمصالح لبنان الحيويّة في استعادة مكوّنات وجوده ككيان ذي سيادة واستقلال في هذه البقعة.

وعلى مستوى الجهوزيّة الاقتصاديّة، توضّحت خياراتُ اللبنانيين وهي: «إمّا البدء في عالم المنافسة وتوظيف تفوّقهم ونبوغهم وثقافتهم العالية والاستفادة من الخبرات والطّاقات اللبنانيّة لاستعادة لبنان دوره الاقتصاديّ، أو الخيار الآخر وهو العملُ كسماسرة تجاريين» (شادي مسعد).

٢ – آليّة المفاوضات

هل نفاوض مع إسرائيل، وكيف؟ إنّ مجرّد طرح السّؤال في وقت يشعر فيه المتتبع للمسارات التّفاوضيّة أنّ غالبيّة المواضيع المُختلف عليه قد تمّت مناقشته والتوصّل إلى اتّفاقات حوله، ومجرّد طرحه في هذا الوقت ينطوي على تشكيك لا يزال كامناً بجدوى التّفاوض مع إسرائيل وبصحّة الرهان على الخيار التّفاوضيّ في الأساس. لم يُحسم النّقاشُ على المستويات المختلفة، وإنْ كان «حُسم على مستوى السّلطة منذ فترة طويلة» (محمّد حسن رعد). ثمّةَ من يرى أنّ «إسرائيل أمرٌ واقع وكيان معترف به دوليّاً، والصّراعُ معها حدوديّ لا يلبث أن ينتهي بمجرّد إنهاء إحتلالها للبنان». ويمكن إنهاء الإحتلال عبر أحد خيارين: «إمّا المقاومة وهي خيارٌ مكلف عمليّاً، أو التّفاوض وهو خيارٌ أقلّ كلفةً وأكثر واقعيّة خصوصاً في ظلّ الإنقسام العربيّ والخوف من أن يصل السّلاح إلى أفرقاء لبنانيين، فيكون أداةَ استقواء لفريق على آخر ومصدراً

لتقاتل داخليّ». وعمليّات المقاومة أثناء التّفاوض يمكن توظيفها لتقوية موقع لبنان التّفاوضيّ، شرط أن تكون المقاومةُ منسجمةً ومتناغمة مع السّلطة. وفي مقابل خيار السّلام الذي تبنتّه سوريا ولبنان كهدفٍ استراتيجيّ، تستمرّ مجموعات أصوليّة في تبنّي خيار، يُثير الكثيرَ من النّقاش في إمكان ترجمته، وهو بناءُ قوّة عربيّة قادرة على إزالة الإحتلال الإسرائيليّ لفلسطين والأراضي العربيّة المحتلّة.

٣ – مواضيع المفاوضة

على ماذا نفاوض؟ يظهر من المناقشات أنّ الحدود ليست موضعَ خلاف، «فهي معترف بها دوليّاً، وعلى إسرائيل أن تنسحب من الأراضي اللبنانيّة المحتلّة دون قيد أو شرط». في ملفّ الحدود «إنّ تطبيق القرار ٤٢٥ من المفترض أن يؤدّي إلى انسحاب اسرائيل إلى خطّ الحدود المعترف بها دوليّاً» (فارس بويز). ماذا تعني عبارة «حدود لبنان المُعترف بها دوليّاً»؟ هي تلك الحدود المبيّنة في الدستور اللبنانيّ الصّادر سنة ١٩٢٦ (عدنان السيّد حسين). و«من حقّ لبنان، استناداً إلى القرار ٤٢٥، أن يسترجع نحو ستمائة كيلومتر مربع جرت السّيطرةُ الإسرائيليّة عليها بقوّة الاحتلال. إنّها لا تدخل في مساحة الشّريط الحدوديّ الذي تحتلّه إسرائيل حاليّاً، ولكنّها أراضٍ لبنانيّة ضمن الحدود المعترف بها دوليّاً، ولا تشمل بالتّأكيد مساحةَ القرى السبع التي لا تُعتبر ضمن الأراضي اللبنانيّة رغم أنّ أهاليها يحملون الجنسيّة اللبنانيّة وهم لبنانيّون بحكم حدود دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠» (عدنان السيّد حسين).

أمّا المياه فليست موضوع مساومة، و«كلّ ما يُمكن في هذا المجال هو الإتّفاق مع إسرائيل على بيعها كميّاتٍ من المياه في حال تبيّن للبنان أنّ لديه المزيدَ منها» (عبدو قاعي)، بشرط أن تكون من الكمّية التي تصبّ في البحر تحت الأرض من دون أن يتحمّل لبنان عبء استحداث منشآت التّصدير» (عصام خليفة). يتعيّن على لبنان أن يتصرّف على أساس التمييز بين الثّروة المائيّة التي تنبع وتصبّ في أراضيه، وهذه ليست موضوعَ تفاوض إطلاقاً، وبين تلك التي تنبع في أراضيه وتصبّ في أراضي غيره. وهنا يكون عليه أن يتمسّك بالأعراف والمواثيق والشّرعيّة الدوليّة التي تحكم البحث والاتّفاقات في هذا الصّدد (ميشال إدّه). ترتكز استراتيجيّة إسرائيل المائيّة في التّفاوض

على استمرار السّيطرة على المصادر المائيّة التي تستغلّها خارج كيانها، والرّبط بينها وبين أمنها، مع رفض سيادة الدّول على مياه أنهارها، وطُرح شعار: لا حقوق للدول في المياه، ولكن يوجد حقوق في استعمال وتوزيع المياه» (عصام خليفة). ومن بين الاقتراحات التي تمّ تداولُها لملفّ المياه «قيام سلطة إقليميّة مشتركة على مستوى الشّرق الأوسط، شرط أن تكون بإشراف الأمم المتّحدة، لتحويل المياه من بلد إلى آخر بالأسعار التي تعكس القيمة الحقيقيّة للمياه، تكون مهمّتُها العدالة في توزيع المياه الدّوليّة، وتقديم المساعدات المختلفة لحسن استخدام تقنيّات متطوّرة» (عصام خليفة). يقتضي تالياً إيجاد حلّ لموضوع استثمار مياه نهرَي الحاصباني والوزّاني (فارس بويز)، وحلّ موضوع الممتلكات اللبنانيّة في فلسطين (فارس بويز). في ملفّ المياه موقفُ لبنانَ قويّ، ولن يكونَ من السّهل إجبارُه على تحويل بعض مياهه إلى إسرائيل، ولو في إطار صفقة إقليميّة (فريد الخازن).

أمّا الأمن، فيتعيّن شيوعُه وعدمُ بقائه رهناً بمشيئة القويّ وإرادته. و«أمن الحدود يستند إلى القرارات الدّوليّة. من حقّ لبنان وواجبه أن يتمسّك بمضامين تلك القرارات، دون الدخول في تفاصيل ترتيبات قد تكون على حساب سيادته واستقلاله. فالسّلطة اللبنانيّة هي المولّجة أوّلاً وأخيراً بالأمن فوق الأراضي اللبنانيّة كافّةً عبر قوّاتها الشّرعيّة» (عدنان السّيّد حسين). الأمن مسألة حتميّة، ليس من مصلحة لبنان تحويلها إلى ملفّ خلافيّ بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلّها. ولن يلاقيَ لبنانُ تأييداً وتعاطفاً إنْ من دول الجوار أو من المجتمع الدّوليّ في حال تمّ اتّباعُ سياسة الفراغ الأمنيّ في الجنوب بعد الانسحاب (فريد الخازن).

وتطبيعُ العلاقات هو حتماً جزء من التّسوية، لكنّ نطاقَه قد لا يشمل الشّعبَ. وما حصل على الجانبين المصريّ والأردنيّ عبرةٌ، بحيث كان «أثر التّطبيع محدوداً جدّاً على المستوى الشّعبيّ، وهذا يبدو نتاجَ إشكاليّةٍ تتعلّق بشرعيّة التّسوية ومشروعيّتها» (سليم الحص).

ما هي أدوات التّأثير التي يملكها المُفاوض اللبنانيّ لتحقيق أهدافه المُعلنة في مسألة اللاجئين الفلسطينيين؟ ملفّ اللاجئين هو الأكثرُ تعقيداً وصعوبة (فريد الخازن وعصام

سليمان). إنّ المشكلة التي نطلق عليها عبارةَ توطين، ليست مطروحةً في بلدان الجوار كما هي في لبنان، لا في سوريا ولا في الأردن ولا حتّى في فلسطين أو بلدان الشّتات في المنطقة والعالم. وعبارة رفض التّوطين (لا للتّوطين) وردت في الدستور (فريد الخازن). ورفض التّوطين هو بند ميثاقيّ حظي بإجماع اللبنانيين والتّوطينُ يهدّد صيغةَ العيش المشترك، ولا شرعيّة لأيّ سلطة تهدّد الميثاق الوطنيّ كما نصّ عليه اتّفاق الطّائف (عصام سليمان). ومسألة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لها أيضاً جوانبُ اقتصاديّةٌ واجتماعيّة، وتستدعي دعم المجتمع الدّوليّ سواء لإرجاع اللاجئين إلى وطنهم، أو للتّعويض عليهم (فريد الخازن). وقبول اللاجئين بالتّعويض بدلاً من العودة لا يُلزِمُ بأيّ حال لبنانَ بتوطينهم (عصام سليمان). كيف يتعامل لبنان مع التّوطين؟ وهل تريد إسرائيل أن تتفاوضَ مع لبنان في موضوع اللاجئين؟ الإطار التّفاوضيّ الوحيد الذي قبلت به إسرائيل في هذا الموضوع هو التّفاوض في مسألة النّازحين، أي نازحي حرب ١٩٦٧ وليس لاجئي ١٩٤٨. وضعت اسرائيل استراتيجيّات من أجل تجنيب إثارة حقّ العودة، وطرحت خططاً لتوطين اللاجئين في الدّول المضيفة ودفع تعويضات لهم من جهات دوليّة (عصام سليمان). هل السّلطة الوطنيّة الفلسطينية (أو الدّولة العتيدة) تضع مسألة اللاجئين في صلب اهتماماتها وأولويّاتها؟ إنّ الموقف المبدئيّ الفلسطينيّ يصر على حقّ العودة والتّعويض. إلاّ أنّ واقعَ الأمر أنّ الهدف الأوّل للقيادة الفلسطينيّة إعلانُ الدّولة. وبصرف النّظر عن التّوافق اللبنانيّ – السّوريّ على رفض التّوطين، يبقى السّؤال «متى وكيف سيتمّ التّنسيق بين الدّولتين حول مسألة اللاجئين؟» نواجه طرحين: واحداً يدعو إلى توطين الفلسطينيين في البلدان التي يقطنوها، وآخرَ رافضاً لهذا الأمر. الموقف اللبنانيّ الرّسميّ يصرّ على «رفض التّوطين وعلى التّأكيد على حقّ العودة». ينبغي تحصينُ الموقف اللبنانيّ وتدعيمُ مناعته، فلا يخضع ملفّ التّوطين «للمساومات ولحسابات الرّبح والخسارة الآنيّة». وسواء كان الملفُّ الفلسطينيّ قنبلةً موقوتة، كما يُقال، أو لم يكن، فالقنبلةُ «ستنفجر على أرضنا ونكون نحن ضحاياها». ما من حلّ عمليّ وواقعيّ لمسألة اللاجئين في ظلّ غياب لبنان عن المفاوضات وعن مواقع صناعة القرار سواء في إطار المسارات التّفاوضيّة أو خارجها. وثمّة تفهّمٌ متزايدٌ لخصوصيّة الحالة اللبنانيّة وتعقيداتها

الدّاخليّة من المجتمع الدّوليّ بسبب الوجود الفلسطينيّ الكثيف على أرضه. القرارات المصيريّة في تاريخ الدّول «تؤخذ بمن حضر» (فريد الخازن).

٤- شروط التّسوية ومخاطرها

على المستوى الثّقافيّ- الدّينيّ لا يمكن أن يتمّ أيّ «تفاعل إلاّ على أساس التّنازلات» (غسّان مطر). نشأت صناعة يهوديّة بامتياز نتيجةَ «تنازلات فرضتها اليهوديّة على المسيحيّة باسم ثقافة الهولوكوست والظّلم الذي لحق باليهود على يدي الغرب المسيحيّ» (غسّان مطر). والسّلام ليس «صفقة ماليّة، أو معاهدة هدنة أو تسوية نزاع على أرض أو مياه. إنّه قضيّة الوجود بكلّ أبعاده. وإذا كانت السّياسة تحتمل المراهنات باعتبارها قائمةً على المصالح المتقلّبة، فإنّ الثّقافة لا تحتمل غيرَ الجذريّة والوضوح، باعتبارها هويّة ووجوداً ومصيراً. وكلّ تنازل في الثّقافة هو تنازل في الدّين والعكس» (غسّان مطر).

على المستوى السّياسيّ والديبلوماسيّ، التّسويةُ أو الاتّفاقات التي تعكس موازين القوى تعتبر بعيدة «عن أن تكون تسوية عادلة شاملة، ولا تقارب مفهوم السّلام» (حسن كريّم). يقتضي العمل على «نشر سلطة الدولة اللبنانيّة وبسط سيادتها، وعدم تأجيل الإنسحاب وتحرير الأرض الذي هو من مصلحتها» (حسن كريّم).

وعلى المستوى الاقتصاديّ، يُخشى «ألاّ يتمكّنَ لبنان من أن ينتزع لنفسه وظائفَ إقتصاديّةً جديدة، في وقت اندثرت فيه وظائفه التّقليديّة، بينما يتعيّن بناء القدرات التّنافسيّة للبنان وتعيين ميزاته التّفاضليّة» (أنطوان حدّاد). السّلوك الرّسميّ يترجّح بين موقفين: «إمّا الرّهان على القدوم الوشيك للسّلام وتسخير كلّ الموارد من أجله، أو يترجّح اتّخاذ الدولة لموقف التريّث والإكتفاء بإلقاء الملامة على من سبق في الحكم «أصحاب التّركة الثّقيلة»؛ وكلا الموقفين خاطىء ومكلف» (أنطوان حدّاد). إعادة الإعمار تمّت «جزئيّاً»، لكنْ بكلفة باهظة كبّدتِ الخزينة «ديوناً مرهقة يستغرق سَدادُها سنواتٍ طويلةً» (أنطوان حدّاد). وهناك مكوّنات لتعزيز قدرات لبنان التّنافسيّة منها: «الرّأسمال البشريّ خصوصاً الكادرات، بغضّ النّظر عن الإنتماءات القطاعيّة»؛ «كثافة

Riyad Nassar Library

مرتفعة في المكوّن المعرفيّ والتّكنولوجيّ، وكثافة متوسّطة إلى مرتفعة في رأس المال»؛ «ضرورة أن يستعيد لبنان جزءاً من دوره كمركز ماليّ للمنطقة»؛ «تجديد وتنويع خدمات السّياحة والتّعليم والتّدريب والطّبابة»؛ «أمّا الصّناعة والزّراعة، فتُمثلُ فرصاً واعدة إذا تمّت إعادةُ هيكلتهما» (أنطوان حدّاد).

٥- انعكاسات التّسوية وتوقيتها

السّلام في لبنان وانعكاساته، يَطرح السّؤال: «هل لبنان في وضع يُمكّنه من اشتراط حلّ لقضيّة اللاجئين الفلسطينيين قبل توقيع اتّفاق سلام، أم سيُصار إلى ترك الموضوع إلى اللجنة المتعددة، أو إلى لجنة أخرى. وماذا لو رفضت إسرائيل تنفيذَ قرارحقّ العودة ١٩٤؟» (فؤاد التّرك).

أمّا بالنّسبة للدول غير الحدوديّة مع إسرائيل: «ما سيكون عليه وضع العراق، وهل ينخرط في السّلام؟ علماً بأنّ بقاءه خارجَ التّسوية قد يُحوله إلى دولة تستقطب رافضي السّلام. وإيران لن تعترف، لأسباب إيديولوجيّة، بالكيان الإسرائيليّ، إنّما قد تنتقل بعد السّلام الشّامل من المقاومة العسكريّة إلى المقاومة السّياسيّة» (فؤاد التّرك).

ديمومة السّلام متوقّفة على شرطين أساسيين: «نزع السّلاح، والتّطبيع». ولبنان كدولة صغيرة لا يمكنه «أن يُحصّنَ نفسه إلاّ بأمرين: الإتّحاد والجودة»، مهما كانت التّطوّرات المقبلة «لا استقرار إلاّ بالدّولة العادلة والقادرة» (فؤاد الترك).

متى نفاوض إسرائيل؟ في غياب التّوقيت الصّحيح، أي غير الملائم خدمةً للمصلحة اللبنانيّة، قد تكون المفاوضاتُ بلا جدوى، أو قد تأتي على حساب المصالح اللبنانيّة (فريد الخازن). وهناك «نوعان من المفاوضات: ثنائيّة، ومتعدّدة الأطراف»، ودخول لبنان في المرحلة اللاحقة من المفاوضات الثنائيّة سوف يتمّ بعد إقرار الإنسحاب الإسرائيليّ، ولكنْ «بعد ترسيم حدود إسرائيل مع سوريا، والاتّفاق على سحب جيشها المحتلّ من الجولان، وبعد الإنسحاب من جنوب لبنان تطبيقاً للقرار ٤٢٥، يصبح ممكناً الدّخول في المتعدّدة الأطراف» (ميشال إدّه).

يُستخلص من المناقشات «وجود موازين قوى دوليّة تفرض نفسَها على لبنان، ويتعيّن أخذُها في الاعتبار». المفاوضات يحدّدها «ميزان القوى الذي هو لمصلحة إسرائيل، ولكنْ ما يحصل في الجنوب من عمليّات مقاومة يغيّر هذه المعادلة إلى حدّ ما» (نعيم سالم). ما هو التصوّر لدور المقاومة بعد التّسوية؟ وما هي أشكال الصمود التي يمكن أن يسلكها «حزب الله» ما بعد التّسوية؟ عندما يخرج المُحتلّ يملأ الجيشُ اللبنانيّ الفراغ، أو قوّات الطّوارىء الدّوليّة ولا يريد «حزب الله» أن يحلّ مكان الدّولة (محمّد رعد). والخطر الكبير الذي يتهدّد السّلامَ يكمن في استمرار وجود مصادرِ خوف ولغةِ تخوين متبادلة. أثبتتِ التجربةُ اللبنانيّة أنّ منطق التّقسيم الثنائيّ بين مواطنين «وطنيين» وآخرين «خونة» هو ظاهرةٌ غير صحيّة يقتضي العدولُ عنها (إيلي حنّا).

إقتراحات وتوصيات

١ - النّقاط التي اتّفق عليها الحضور:

يمكن تلخيص أهمّ ما اتّفق عليه الحضور بالنّقاط الآتية:

- التّأكيد على سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه ووحدة شعبه ضمن حدوده المتّفق عليها دوليّاً.
- الالتزام بوضع مسار وطنيّ واضح لتوطيد الوحدة الوطنيّة وإشراك جميع فئات الشّعب اللبنانيّ في إنجاز القرارات الهامّة التي تعنيه.
- التّأكيد المطلق على وحدة اللبنانيين في مواجهتهم للاحتلال الاسرائيليّ ورفضهم لكلّ أشكال التّدخّلات الخارجيّة في السّياسة اللبنانيّة.
- التّمييز بين ديناميكيّة الحرب وديناميكيّة السّلام، وتوضيح مسارات السّلام، واعتماد منطق مواجهة العنصريّة بجميع أشكالها.
- الانفتاح الثّقافيّ على الشّعوب وعلى الانتاجات الفكريّة من دون استثناء، وتعميق البحث التّاريخيّ، ومعالجة أسباب النّزاعات في الشّرق الأوسط في ضوء قرارات الشّرعيّة الدّوليّة والقانون الدوليّ.
- الرّفض القاطع لأيّ شكل من أشكال التّوطين للفلسطينيين داخل الأراضي اللبنانيّة، والتّأكيد بشكل خاصّ على رفض أيّ شكل من أشكال الجزر الأمنيّة وضرورة فرض سيادة الدّولة على كلّ المناطق اللبنانيّة بقواها الذّاتيّة.
- المحافظة على الموارد المائيّة اللبنانيّة، وعدم التّنازل عنها في أيّة مفاوضة، والتّأكيد على حصّة لبنان من مياه الحاصباني التي تنصّ عليها الاتّفاقيّات والقوانين الدّوليّة.
- إطلاق مسارات تاريخيّة بحثيّة وتفاوضيّة حول ملفّات: الأمن، المياه، اللاجئين الفلسطينيين، السّيادة اللبنانيّة... ودراسة سبل تأمين مصالح لبنان في مرحلة ما بعد

التّسوية والقيام بزيارات جدّيّة تشمل سوريا وأميركا والدّول العربيّة ودول أوروبا وبناء تفهّم وقناعات حول أهميّة مصالح لبنان كدولة مستقلّة فاعلة في المنطقة.

٢- التّوصيات والاقتراحات التّطبيقيّة:

تتلخّص التّوصيات والاقتراحات التّطبيقيّة التي أسفر عنها المؤتمر بالآتي:

- التّأكيد في المفاوضات التي يمكن أن يجريَها لبنان مع إسرائيل على جميع القرارات الدّوليّة المتعلّقة به.
- إنشاء مكتب للبحث والتّفاوض بإشراف رئيس مجلس الوزراء دولة الرئيس الحصّ، مهمّتهُ دراسةُ الملفّات اللبنانيّة المصيريّة وبناءُ استراتيجيّات لتمتين مصالح لبنان في الإطارين الاقليميّ والدّوليّ.
- الطّلب من سوريا عدمَ توقيع أيّة اتّفاقيّة مع إسرائيل إذا لم تحلّ مشكلة الفلسطينيين في لبنان وسائر المطالب اللبنانية المشروعة في إطار تلازم المسارين اللبنانيّ والسّوريّ.
- دعوة مجلس الأمن للإنعقاد، ودعوته لدرس كيفيّة تطبيق القرارات الدّوليّة المتعلّقة بلبنان بدءاً بالقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ مع تزويده بالوثائق الآتية:

أ- إتّفاق ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ (مع الخريطة).

ب- إتّفاق بوله نيو كومب (مع الخرائط المرفقة). (آذار ١٩٢٣)

ج- محاضر عصبة الأمم حول تكريس الحدود الدّوليّة (١٩٢٤ و١٩٣٤).

د- وثيقة مسح الحدود بين لبنان وإسرائيل، والتي حصلت بإشراف الأمم المتّحدة في ١٢ كانون الأول ١٩٤٩.

هـ- الخرائط الثّماني التي تمّ الاتّفاقُ عليها بين لبنان وإسرائيل قبل العام ١٩٦٧، والمفترض أن تكون موجودةً في وزارة الدّفاع، وهي توضح ماهيّة الحدود الدّوليّة.

- الحرص اللبناني على التّحالف الاستراتيجيّ مع سوريا وسائر الدّول العربيّة، مع التّأكيد على وجود لبنان ومشاركته الفاعلة في المفاوضات المتعلّقة به.

- الاصغاء أكثر إلى مطالب اللبنانيين كافّة، وبخاصّة الشّباب في ما يعود لنظرتهم بشأن السّيادة اللبنانيّة وصيانة الحدود وتوطيد الوحدة الوطنيّة وتأمين سبل الحفاظ على الموارد اللبنانيّة وبخاصّة المياه.
- العمل على تحسيس الرّأي العام الأميركيّ بضرورات السّلام وبدور لبنان فيه من خلال الأبحاث والنّدوات في الجامعات والأندية ووسائل الاعلام؛ وقد يلعب لبنانيون من أصحاب الكفايات العالية هذا الدّورَ بحكمة ودراية ممّا قد يساعد على الإقناع والتّأثير وتمتين الصّداقة الأميركيّة اللبنانيّة.

المحتوى

تمهيد ٧

برنامج المؤتمر ٩

الإفتتاح ١٣

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب بطرس طربيه ١٥

كلمة رئيس مجلس الوزراء
د. سليم الحص ١٩

عبدو القاعي — إشكاليّة المؤتمر
ولادة السّلام في ولادة الآخر ٢٣

Youth's Opinion About Peace
In Lebanon And The Middle East ٢٩

خلاصة الدّراسة ٤١

د. عقل كيروز — شهادات حيّة
من طلاّب جامعة سيّدة اللويزة ٤٧

القسم الأوّل ٥٣

السّفير سيمون كرم — هل لبنان الرّسميّ والشّعبيّ مؤهّل
للدّخول في السّلام الدّائم؟ ٥٥

د. جوزف فاضل — ديناميكيّة سلام أم ديناميكيّة حرب؟ ٦١

المهندس شادي مسعد — هل لبنان (الرسميّ والشّعبيّ)
مؤهّل للدّخول في السّلام الدّائم؟ ٦٥

القسم الثّاني ٧٣

الوزير ميشال إدّه — هل نفاوض إسرائيل، وكيف؟! ٧٥

النّائب محمّد رعد — هل نفاوض إسرائيل، وكيف؟! ٨٥

LAU - Riyad Nassar Library

القسم الثّالث **٩١**

النّائب فارس بويز	على ماذا نفاوض إسرائيل؟	٩٣
د. عدنان السيّد حسين	في ملفّ الحدود والأمن	٩٩
د. عصام خليفة	في ملفّ المياه	١٠٣
د. فريد الخازن	المفاوضات (المعلّقة) ومسألة اللاجئين الفلسطينيين	١٢١
د. عصام سليمان	اللاجئون الفلسطينيّون: حقّ العودة ورفض التّوطين	١٢٧

القسم الرّابع **١٣٥**

الوزير د. ألبير منصور	هل من علاقات ممكنة بين لبنان وإسرائيل بنتيجة عمليّة السّلام؟	١٣٧
النّائب غسّان مطر	على المستوى الثّقافيّ – الدّينيّ	١٤١
د. حسن كريِّم	على المستوى السّياسيّ والدبلوماسيّ	١٤٥
د. أنطوان حدّاد	على الصّعيد الاقتصاديّ	١٤٩

القسم الخامس **١٥٣**

النائب بشاره مرهج		١٥٥
السّفير فؤاد التّرك	السّلام في لبنان وانعكاساته الخارجيّة	١٥٧

القسم السّادس **١٦٣**

طوني جورج عطاالله	خلاصة مناقشات المؤتمر	١٦٥
	إقتراحات وتوصيات	١٧٥

Riyad Nassar Library

صدر في السّلسلة

- ❑ مجموعة في كتاب:
  - السّير في لبنان
  - المياه والكهرباء والهاتف
  - الصحّة في لبنان
  - التّربية في لبنان
  - البيئة في لبنان
  - السّكن والإسكان في لبنان.
- ❑ العائلة في لبنان
- ❑ المواطنيّة والدّيمقراطيّة والانتخابات
- ❑ المركزيّة واللامركزيّة والمشاركة الشعبيّة
- ❑ العمل والمهن في لبنان
- ❑ الجامعة والعلم والعمل
- ❑ الإرشاد الرسوليّ: رهان واستراتيجيّة ونظام تواصل
- ❑ البلديّة: سلطة محليّة ومشاركة مدنيّة في القانون والممارسة
- ❑ الاختصاص والمهنة: تحوّلات سريعة وخيارات صعبة – دور الأسرة
- ❑ الجامعة والمدينة
- ❑ الجامعة والصحّة ونوعيّة الحياة

- الإعلام: حرّية - قانون وتنظيم - علم وخلقيّة
- الموارد المائيّة في لبنان
- الرهبانيّات رسالة للمستقبل
- حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات التّكنولوجيا
- حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات المخدّرات والسّيدا
- حوار الثّقافات والأديان: من الحوار العقائدي إلى ثقافة الحوار والانفتاح
- المجتمع المحليّ العولمة والبيئة: التحدّيات، الرّهانات والبدائل
- المفاوضات بين لبنان وإسرائيل: تسوية - سلام - نظام إقليميّ جديد؟

... Al-Riyad Nassar Library